تحليل الأداء الاقتصادي لدول البريكس: دراسة حول الآثار الاقتصادية لانضمام مصر إلى التكتل

د. أحمد فاروق محمد الزيني

دكتوراه في الاقتصاد والمالية العامة

كلية الحقوق– جامعة طنطا

(ISSN: 2537- 0758)

تحليل الأداء الاقتصادي لدول البريكس: دراسة حول الآثار الاقتصادية لانضمام مصر إلى التكتل

د. أحمد فاروق محمد الزيني [١]

المستخلص:

تسعى العديد من الدول النامية والاقتصادات الصاعدة إلى تكوين تكتلات اقتصادية، بهدف تحسين قدراتها التنافسية وزيادة النمو الاقتصادي في الأسواق الدولية، ومن بين هذه التكتلات، تبرز مجموعة دول البريكس التي تأسست عام ٢٠٠٩م، وتضم البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا. تتميز دول المجموعة بحجم اقتصادي كبير ونمو سريع، لذا سعت مصر للانضمام للمجموعة، بهدف الاستفادة من فرص التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري، ولا سيما عقب انضمامها رسمياً لعضوية بنك التنمية الجديد، التابع للبريكس [٢]، وما أعقب ذلك من تقدم مصر بطلب رسمي للانضمام للمجموعة [٣]، والموافقة خلال قمة البريكس الخامسة عشر المنعقدة بجنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ أغسطس ٢٠٢٣م، على قبول انضمام مصر ضمن ست دول كأعضاء جدد كاملي العضوية بالمجموعة، لتدخل حيز التنفيذ الفعلي اعتباراً من الأول من يناير ٢٠٢٤م[٤] مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وزيادة الاستثمارات الأجنبية، ودعم الاقتصاد المصري.

الكلمات المفتاحية:

البريكس – الأداء الاقتصادي – الاستثمار الأجنبي المباشر– التجارة البينية – الأثر الاقتصادي.

---

(١) د. أحمد فاروق محمد الزيني: حاصل على الدكتوراه تخصص اقتصاد ومالية عامة– كلية الحقوق– جامعة طنطا، محاضر زائر بكلية الشرطة وكليتي الحقوق بجامعتي طنطا، ودمياط، تتمثل اهتماماته البحثية في الاقتصاد الكلي، والتنمية المستدامة.

(٢) الجريدة الرسمية: العدد ١٣، الصادر في ٣٠ مارس ٢٠٢٣، السنة السادسة والستون، ص٣.

(3) Jai Hamid: Egypt officially applies to be a part of the BRICS, June 14, 2023, https://www.cryptopolitan.com.

(4) XV BRICS Summit Johannesburg II Declaration:https://brics2023.gov.

Analysis of the economic performance of the BRICS countries: a study on the economic effects of Egypt's accession to the bloc

Dr. Ahmed Farouk Mohamed El-Ziny (5)
PhD in Economics and Public Finance
Faculty of Law, University of Tanta

Abstract:

Many developing countries and emerging economies are seeking to form economic blocs, with the aim of improving their competitive capabilities and increasing economic growth in international markets. Among these blocs, the BRICS group of countries stands out, which was established in 2009 and includes Brazil, Russia, India, China, and South Africa. The countries of the group are characterized by their large economic size and rapid growth, so Egypt sought to join the group, with the aim of benefiting from economic, trade and investment cooperation opportunities, especially after officially joining the membership of the New Development Bank, affiliated with BRICS.What followed was Egypt submitting an official request to join the group, and the approval, during the fifteenth BRICS summit held in South Africa, from August 22 to 24, 2023, to accept Egypt's accession among six countries as new full members of the group, to enter into actual implementation as of January 1, 2024. Which contributes to achieving sustainable economic development. Increasing foreign investments and supporting the Egyptian economy.

Key words:

BRICS - Economic Performance - Foreign Direct Investment - Intra-trade - Economic Impact.

(5)Dr. Ahmed Farouk Mohamed El-Ziny: He holds a doctorate in economics and public finance- Faculty of Law- Tanta University, visiting lecturer at the Police College and the Faculties of Law at the universities of Tanta and Damietta. His research interests are macroeconomics and sustainable development

(ISSN: 2537- 0758)

مقدمة:

تشهد الساحة الاقتصادية العالمية اتجاهاً لدى العديد من الدول النامية وذات الاقتصادات الصاعدة (٦)، بتكوين تكتلات اقتصادية، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين قدراتها التنافسية في الأسواق الدولية. ومن بين هذه التكتلات، تبرز مجموعة دول البريكس التي تشكلت عام ٢٠٠٩ وتضم البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا، التي تعد تكتلاً قوياً تسعى كل من الصين وروسيا، باعتبارهما الدولتين الأبرز في المجموعة، لتثبيت حضوره الدولي على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، في ظل التطورات العالمية المتسارعة، واحتدام ما بات يسمى بـ"حرب العقوبات"؛ تلك الحرب التي أصبحت تحمل تداعيات مؤثرة على النظام المالي العالمي، وعلى أسعار مصادر الطاقة، وكذلك على العلاقات بين الدول وسط استقطابات دولية حادة (٧).

تتميز دول البريكس بحجم اقتصادي كبير ونمو سريع، حيث يُشَكِّلُ اقتصاد الدول الأعضاء نسبة ٢٦.١% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وتساهم بنحو ١٦% من الصادرات العالمية و١٥% من واردات العالم من السلع والخدمات، و١٨% من حجم التجارة الخارجية العالمية. كما تجذب نحو ٥٠% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، وَتُشَكِّلَ دول المجموعة نسبة ٤١% من إجمالي سكان العالم (٨)، فضلاً عن تمتع الدول الأعضاء بموارد طبيعية ضخمة وأسواق كبيرة ومتنوعة، مما يجعلها مركزاً لجذب الاستثمارات الأجنبية. كذلك تستهدف مجموعة دول البريكس تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين

---

(٦) القوى الصاعدة: هي تلك القوى التي تشهد نسب عالية من النمو الاقتصادي، وتحسن توظيف متغيراتها في سبيل تحقيق أهدافها القطاعية ضمن نطاق معين، ومن بين هذه القوى اليابان، الصين، كوريا الجنوبية، ماليزيا، سنغافورة، الهند، باكستان، البرازيل، جنوب أفريقيا، ودول البريكس كتكتل قاري يضم الصين والهند وروسيا والبرازيل وجنوب أفريقيا (وفاء لطفي: القوى الآسيوية الصاعدة في النظام الدولي: الهند نموذجاً، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد ٢٤، العدد، ١ يناير، ٢٠٢٣، ص ٢٣٥).

(7) BRICS information portal, History of BRICS, the site was browsed on: 27/11/2019, P1.

(8)TV BRICS: BRICS Countries,2023,https://tvbrics.com/en/states.

الدول الأعضاء، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وتعزيز دور الدول النامية في الأسواق الدولية [٩].

يُعَدَّ الاقتصاد المصري أحد أكبر اقتصادات الدول النامية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا سيما وأن مصر تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي يميزها كبوابة للتجارة والاستثمار بالمنطقة. وقد سعت مصر للانضمام إلى مجموعة دول البريكس، خَاصَّةً عقب انضمامها رسمياً لعضوية بنك التنمية الجديد، التابع للبريكس، والصادر بشأنه قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٨ لسنة ٢٠٢٢ في ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٢[١٠]. وما أعقب ذلك من تقدم مصر في شهر يونيو ٢٠٢٣ بطلب رسمي للانضمام إلى مجموعة بريكس [١١].

وخلال قمة البريكس الخامسة عشر المنعقدة بجوهانسبورغ بجنوب أفريقيا، هيمنت الدعوات الرامية إلى توسيع مجموعة بريكس على جدول أعمال القمة التي استمرت لثلاثة أيام في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ أغسطس ٢٠٢٣، في إطار صيغة "البريكس بلاس"، حيث تمت الموافقة على قبول انضمام ست دول كأعضاء جدد كاملي العضوية بالمجموعة، وهي كل من مصر وإيران والسعودية والإمارات العربية المتحدة والأرجنتين وإثيوبيا، لتدخل حيز التنفيذ الفعلي اعتباراً من الأول من يناير ٢٠٢٤[١٢].

يأتي ذلك في إطار سعي مصر للاستفادة من فرص التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. حيث بلغ حجم التجارة البينية بين دول البريكس ١٦٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٢، مما جذب انتباه مصر والعديد

(9) Radulescu, Irina Gabriela, Mirela Panait, and Catalin Voica: "BRICS countries challenge to the world economy new trends." Procedia economics and finance 8 (2014), p605.

(١٠) الجريدة الرسمية: العدد ١٣، الصادر في ٣٠ مارس ٢٠٢٣، السنة السادسة والستون، ص٣.

(11) Jai Hamid: Egypt officially applies to be a part of the BRICS, June 14, 2023, https://www.cryptopolitan.com.

(12)XV BRICS Summit Johannesburg II Declaration:https://brics2023.gov.za/wp-content /uploads/2023/08/Jhb-II-Declaration-24-August-2023-1.pdf.

(ISSN: 2537- 0758)

من الدول للانضمام إلى المجموعة [١٣]، مما يؤثر بالإيجاب على الاقتصاد المصري ويساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة [١٤]. وكذلك تحسين مكانة مصر في المنطقة والعالم، وزيادة الاستثمارات الأجنبية في البلاد، وبالتالي تحسين قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، سعياً منها لدعم اقتصادها المتضرر منذ الحرب الروسية الأوكرانية، التي فاقمت الضغوط على الموازنة العامة وأثرت على التدفقات الدولارية للدولة.

مشكلة الدراسة:

تنحصر مشكلة الدراسة، بناء على ما سبق، في التساؤل الرئيسي التالي:

ما طبيعة الأداء الاقتصادي الحالي لكل من دول البريكس، وما الآثار الاقتصادية لانضمام مصر إلى مجموعة دول البريكس، وما السياسات الاقتصادية التي يمكن لمصر اتباعها لتحقيق أقصى استفادة من الفرص التجارية والاستثمارية المتاحة عقب انضمامها إلى المجموعة؟

منهج الدراسة:

بناءً على فروض الدراسة وأهدافها، فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي في تحديد وتحليل ظواهر البحث ومتغيراته، والتوصل إلى تفسيرات للواقع الذي تقدمه، فضلاً عن استخدام المنهج الاستقرائي من خلال تناولنا لبعض المفاهيم الخاصة بموضوع الدراسة. كذلك، المنهج الوصفي من خلال وصف مفهوم وظروف نشأة مجموعة البريكس وأهم الآثار المترتبة على انضمام مصر للمجموعة، وطرح رؤية للاستفادة من فرص الانضمام وتعزيز التبادل التجاري مع دول البريكس.

(13) Farzad Ramezani Bonesh: Egypt's Membership Of BRICS: Opportunities and Prospects, Apr 11, 2023, Posted by Silk Road Briefing, https://www. Silkroad briefing.com.

(١٤) الهيئة العامة للاستعلامات: تقرير "مصر وتجمع البريكس"، ٢٠١٩، متاح على https://www.sis.gov.eg

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الدور الاقتصادي الذي تلعبه مجموعة دول البريكس، باعتبارها أحد أهم التكتلات على الساحة الاقتصادية العالمية، وانضمام مصر رسمياً لعضوية المجموعة، تحقيقاً لأقصى استفادة ممكنة، في ظل التحديات التي فرضها الواقع المعاصر والأزمات المالية المتتالية التي تشهدها الساحة الدولية بصفة عامة.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في الوقوف على الآثار الاقتصادية الناجمة عن انضمام مصر لعضوية مجموعة البريكس، من خلال دراسة وتقييم الأداء الاقتصادي لكل من دول المجموعة، وتحليل مؤشراتها الاقتصادية، للتوصل إلى رؤية فعالة حيال كيفية الاستفادة من فرص الانضمام وتعزيز التبادل التجاري مع دول البريكس.

خطة الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة مباحث رئيسية، تناولت أبرز جوانب موضوع البحث، على النحو التالي:

المبحث الأول: نشأة وأهداف البريكس وتطور قمم المجموعة

المطلب الأول: دوافع نشأة مجموعة دول البريكس

المطلب الثاني: الأهداف العامة لمجموعة دول البريكس

المطلب الثالث: خصائص ومقومات مجموعة دول البريكس

المطلب الرابع: تطور نتائج التعاون الاقتصادي لقمم مجموعة البريكس

المبحث الثاني: تقييم الأداء الاقتصادي لدول البريكس

المطلب الأول: نظرة اقتصادية عامة على مجموعة البريكس "BRICS"

المطلب الثاني: تقييم الأداء الاقتصادي للصين

(ISSN: 2537- 0758)

المطلب الثالث: تقييم الأداء الاقتصادي للهند

المطلب الرابع: تقييم الأداء الاقتصادي لروسيا

المطلب الخامس: تقييم الأداء الاقتصادي للبرازيل

المطلب السادس: تقييم الأداء الاقتصادي لجنوب أفريقيا

المبحث الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في أداء اقتصادات دول البريكس

المطلب الأول: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول البريكس

المطلب الثاني: طرق الدخول للاستثمار الأجنبي المباشر بدول البريكس

المطلب الثالث: تطور سياسات واتفاقات الاستثمار لدول مجموعة البريكس

المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية لانضمام مصر إلى تكتل البريكس

المطلب الأول: تطور علاقات التجارة البينية والاستثمار بين مصر ودول البريكس

المطلب الثاني: مدى جاهزية الاقتصاد المصري للانضمام للبريكس (الدوافع والتحديات – تحليل الأداء الاقتصادي)

المطلب الثالث: رؤية لاستخدام الصفقات المتكافئة كأداة لتعزيز التبادل التجاري مع دول البريكس

الخاتمـــة

النتائـــج

التوصيات

المبحث الأول

نشأة وأهداف البريكس وتطور قمم المجموعة

تمهيد وتقسيم:

أصبحت مجموعة دول البريكس (BRICS) إحدى أهم الكتل الاقتصادية في العالم، لذلك سوف نتناول في هذا المبحث دوافع نشأة وأهداف المجموعة، ثم التطرق إلى خصائص ومقومات مجموعة دول البريكس، وكذلك نستعرض أبرز نتائج قمم المجموعة منذ تأسيسها، وذلك من خلال الأربعة مطالب التالية:

المطلب الأول: دوافع نشأة مجموعة دول البريكس

المطلب الثاني: الأهداف العامة لمجموعة دول البريكس

المطلب الثالث: خصائص ومقومات مجموعة دول البريكس

المطلب الرابع: تطور نتائج التعاون الاقتصادي لقمم مجموعة البريكس

المطلب الأول

دوافع نشأة مجموعة دول البريكس

شهد النظام الاقتصادي الدولي مجموعة من المتغيرات منذ أواخر القرن العشرين، ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية، قامت أمريكا بعقد مؤتمر بريتون وودز (BrettonWoods) عام ١٩٤٤، بهدف بسط نفوذها وفرض نظام نقدي دولي جديد، حيث تم الاتفاق علي إنشاء صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WBG) ونظام قاعدة الصرف بالدولار الذهبي، واستمر ذلك حتى عام ١٩٧١م، عندما قرر الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون وقف تحويل الدولار واحتياطيات الدول الأخرى من الدولار إلى الذهب، والانتقال إلى نظام تعويم العملات الورقية، ليصبح الدولار الأميركي العملة العالمية الرئيسية [١٥].

(15) Independentarabia, what is the story of the US dollar occupying the basket of international currencies? July 7, 2020, https://www.independentarabia.com.

(ISSN: 2537- 0758)

أدى التوجه الأمريكي القائم على الانفراد في اتخاذ القرارات الدولية بالمؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية، إلى تولد رغبة مُلحة لدى غالبية الدول لإحداث توازن اقتصادي وسياسي دولي، والسعي لإيجاد بديل لهيمنة القطب الأوحد، من خلال تشكيل تحالفات وتكتلات قوية تستهدف صياغة نظام دولي جديد، لإعادة تشكيل التوازنات الدولية، وللحد من الهيمنة الغربية (١٦).

بدأ التقارب بين دول البريكس في الخمسينيات من القرن العشرين، عندما سعت الصين والاتحاد السوفيتي لتشكيل شراكة استراتيجية وتدعيم قوتهما في مواجهة الولايات المتحدة (١٧)، وفي أعقاب الحرب الباردة سعت روسيا والصين لتعزيز علاقاتهما مع الهند، واصطُلح على هذا التعاون "بالمثلث الاستراتيجي"، الذي استهدف إقامة نظام اقتصادي دولي مستقر في عالم متعدد الأقطاب (١٨).

خلال زيارة رئيس الوزراء الروسي "يفكيني ماكسيموفتش بريماكوف" للهند عام ١٩٩٨م، صرح بالتوجه الروسي لتشكيل تحالف مع الصين والهند. كذلك لعب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين دورًا مهمًا في تحسين العلاقات بين الهند والصين عقب إقناع الصين بوقف التعاون العسكري مع باكستان (١٩).

في عام ٢٠٠١م أعطى الاقتصادي جيم أونيل (JimO 'Neill)، رئيس بنك (Goldman Sachs)، تعريفا لمصطلح "البريك" في تقرير بشأن نتائج دراسة بعنوان "العالم يحتاج إلى المزيد من أطواب القرميد"، The Worlds Needs

(١٦) أحمد رجب: الاقتصاديات الصاعدة تقود قاطرة النمو، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٣، ص٢٤.

(١٧) سجى فتاح زيدان: دراسة في أبرز الأفكار السياسية لمجموعة البريكي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، ع ٢١، ٢٠١٨، ص ٣٠٧.

(١٨) عبد القادر دندن وآخرون: المثلث الاستراتيجي الروسي- الصيني- الهندي ومستقبل التوازنات العالمية: فرص التغيير وحدود التأثير في الحرب الباردة الثانية تغير الجغرافيا وتعدد الفواعل، تنسيق عبلة مزودي، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠١٩، ص ١٧٣، ١٧٤.

(١٩) ماهر إبراهيم القصير: تكتل دول البريكس نشأته واقتصادياته وأهدافه، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٤، ص ١٨.

Better Economic BRICS[٢٠]، والتي أظهرت أن هناك قوة عالمية اقتصادية تنمو بوتيرة سريعة، مستنداً للإحصاءات الاقتصادية المتعلقة بالناتج القومي والمؤشرات الاقتصادية الأخرى[٢١]. وخلال عام ٢٠٠٣م، نشر بنك (Sachs Goldman)، تقريرًا بعنوان "حلم البريك الطريق نحو ٢٠٥٠م"، أشار إلى أن بوصلة التحكم في الاقتصاد العالمي تتجه نحو الدول ذات الاقتصاد الصاعد في آسيا وأمريكا اللاتينية كالصين والبرازيل [٢٢]، والتي أصبحت تدريجياً قاطرة النمو الاقتصادي العالمي [٢٣]، وقد استخدم أونيل مصطلح "بريك" باعتباره رمزاً لانتقال القوة الاقتصادية بعيداً عن مجموعة السبع (G7)، ولم يمض الوقت طويلا حتى تحققت نتائج دراسته [٢٤].

على أثر ذلك بدأت المفاوضات في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦م، حيث عُقد أول اجتماع وزاري لدول المجموعة على هامش مناقشات الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، ثم أعقبه اجتماعات لاحقة لمناقشة تأسيس تجمع "بريك" كمجموعة اقتصادية [٢٥]. وبتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٦م عُقد اجتماع وزراء خارجية دول المجموعة الأربعة بروسيا؛ أعقبه اجتماع في اليابان بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٩م على هامش قمة الثماني الكبار، ليعقبه اجتماع أواخر ذات العام

(20) Jim O'Neill (2001). "Building Better Global Economic BRICs". Goldman Sachs: Global Economics Paper No 66, 2001:https://www.goldmansachs.com.

(٢١) علاء الدين محمد الجعبري: واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٨، ص ١٩.

(22) Jim O'Neill. (2003): Dreaming with BRICS: The path to 2050. Retrieved from goldmansachs.

(٢٣) خالد المصري، مناف علوش: دور التكتلات الاقتصادية الدولية في تغيير بنية الاقتصاد الدولي "البريكس أنموذجا"، جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مج ٣٨، ع ٣، ٢٠١٦، ص ٤٥٤.

(٢٤) ليلى عاشور حاجم، سالي موفق عبد الحميد: "تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة: مجموعة البريكس (BRICS) نموذجا"، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، ع٤٥، يناير ٢٠١٦، ص ٢.

(25) Protiva Kundu: BRICS: PROSPECTS AND CHALLENGES, Article March 2014, Pl.

(ISSN: 2537- 0758)

بروسيا. كما عُقد أول مؤتمر قمة للمجموعة في٢٠٠٩/٦/١٦م بمدينة "إيكاترينبرج" بروسيا بمسمى (BRIC)، ومن ثم إصدار بيان مشترك بأهداف المجموعة [٢٦].

بتاريخ ٢٠١١/٤/١٤ انضمت جنوب أفريقيا لعضوية التجمع ليصبح اسمه الحالي (BRICS)، وهو اختصار للحروف الأولى الأجنبية من أسماء الدول أعضاء المجموعة [٢٧]. حيث بدأت اجتماعات البريكس منذ عام ٢٠١١م على مستوى وزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية لمناقشة قضايا سياسات الاقتصاد الكلي للدول، وأصبحت نتائج قمم المجموعة عامل معزز لتحويل البريكس إلى مجتمع جيوسياسي، وهو ما تجاوز دوره كمنبر للنقاش حول قضايا محددة [٢٨].

خلال قمة البريكس الخامسة عشر المنعقدة في أغسطس ٢٠٢٣م بجنوب أفريقيا، تمت الموافقة على انضمام ست دول كأعضاء جدد كاملي العضوية، وهي كل من مصر وإيران والسعودية والإمارات العربية المتحدة والأرجنتين وإثيوبيا، لتدخل حيز التنفيذ الفعلي اعتباراً من الأول من يناير ٢٠٢٤م[٢٩].

المطلب الثاني

الأهداف العامة لمجموعة دول البريكس

على الرغم من الاختلاف بين دول البريكس في الكثير من الجوانب السياسية والثقافية، إلا أنها تشترك جميعًا في الرغبة في تعزيز التعددية القطبية وتغيير نظام الحوكمة العالمي [٣٠]، حيث ركزت على أهداف اقتصادية مشتركة

(26) BRICS information portal, History of BRICS, the site was browsed on: 27/11/2019, P1.

(٢٧) دياب أحمد: البريكس تكتل القوى الصاعدة، ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام الدولية، القاهرة، ٢٠١١، ص ٤.

(28) Victoria Panova, Evolution of BRICS in the System of International Relations, (Moscow: International Affairs, 2020), P. 20-21.

(29)XV BRICS Summit Johannesburg II Declaration:https://brics2023.gov.za/wp-content /uploads/2023/08/Jhb-II-Declaration-24-August-2023-1.pdf.

(30) Ishrat Kashafi :BRICS Countries, Full Form, Headquarters, Leaders & Purpose, April 3rd, 2023, https://www.studyiq.com.

مَثَّلت حافزاً لتماسك المجموعة، من خلال تبني منظور بديل للنظام الاقتصادي الدولي، لخدمة مصالح الدول النامية وتجنب تدهور أوضاعها الاقتصادية والسياسية، وخاصة في حالات الأزمات الدولية المختلفة، عن طريق السعي لتحقيق الأهداف الآتية [٣١]:

- تحقيق تكامل اقتصادي وسياسي وجيوسياسي بين دول التجمع، والسعي لإعادة التوازن الاقتصادي الدولي، وإنهاء سياسة القطب الواحد، وهيمنة الولايات المتحدة على السياسات المالية العالمية، وذلك بتغيير النظام الاقتصادي والمالي العالمي المتمثل في مؤسسات نظام بريتون وودز كصندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية، مع إجراء إصلاحات على الحصص التصويتية لهذه المؤسسات وإيجاد بديل لها، مع تحسين تمثيل عضوية الدول الأعضاء بالبريكس في مؤسسات الأمم المتحدة ومجموعة العشرين، وذلك بالتوازي مع إيجاد طرق لتعزيز مواقفها التفاوضية في تشكيل النظام العالمي الجديد[٣٢].
- تطوير البنية التحتية للدول أعضاء التجمع، لتجنب اللجوء للمؤسسات الغربية خلال فترات الأزمات الاقتصادية، عن طريق استحداث طرق فعالة لمنح وتبادل القروض بين دول التجمع، وتدعيم شبكة الأمان الاقتصادي العالمي لهذه الدول، لتفادي الخضوع لقروض المؤسسات الغربية، ومايترتب عليها من زيادة حجم الدين الخارجي واستنزاف الاحتياطي النقدي؛ وذلك عند الوفاء بأعباء الدين مما يسبب عجزاً مستمراً في موازين مدفوعات تلك الدول [٣٣].

---

(٣١) محمد العسومي: مجموعة البريكس نموذجاً للتغيرات الدولية، مجلة أفاق المستقبل مركز الإمارات للأبحاث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد ١٩، يوليو ٢٠١٣.

(32) Mark Kobayashi, (2012): Building a Future with BRICS: The Next Decade for Offshoring (London: Springer).

(٣٣) سمير مصطفى أبو محلله: أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي –حالة بعض الدول العربية المقترضة (٢٠٠٠-٢٠١٣)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٤، العدد الثالث، ٢٠١٥، ص ٦٢.

(ISSN: 2537- 0758)

- تحقيق الرخاء والاستقرار والأمن الدولي، عن طريق تحسين الحوكمة الاقتصادية العالمية، وأمن الطاقة، والأمن الغذائي.
- السعي للعب دور أساسي في عملية إدارة الاقتصاد العالمي، بجانب الصناديق المالية الدولية الكبرى ومجموعة العشرين.
- السعي لتحقيق نمو اقتصادي شامل، من خلال التوجه لخطط التنمية المستدامة، وتبني موقف موحد للقضاء على الفقر ومعالجة البطالة وتعزيز الاندماج الاجتماعي (٣٤)، وتقليص الهيمنة الغربية على قرارات المؤسسات الدولية سواء المالية والاقتصادية أو السياسية والاجتماعية.
- رفض سياسات الحماية التجارية لما تمثله من تقييد لحركة التجارة العالمية وتوجهات العولمة الاقتصادية (٣٥).
- الحرص على تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول التجمع، وتشجيع التجارة والاستثمارات البينية (٣٦)، خاصة في مجالات الطاقة المتجددة، لا سيما أن البرازيل تعد الدولة الرائدة في هذا المجال (٣٧).
- زيادة حجم التبادل التجاري بينها بالعملات الوطنية، لرفع معدلات النمو الاقتصادي المشترك، وتعزيز التنمية الاقتصادية المبتكرة القائمة على التكنولوجيا المتقدمة وتنمية المهارات؛ فضلاً عن السعي للمزيد من المشاركة والتعاون مع الدول غير الأعضاء في البريكس (٣٨).

(34) TV BRICS: What is BRICS and what are the goals of this alliance, 2023, https://tvbrics.com.

(٣٥) يونس بلفلاح: واقع وأفاق العلاقات العربية بمجموعة البريكس، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠١٤.

(٣٦) دياب أحمد: البريكس تكتل القوى الصاعدة، ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مرجع سابق ص ٧.

(37) General Leonid, BRICS and the mission of reconfiguring the world, strategic culture foundation (Russia),15 june 2011.

(38) TV BRICS: What is BRICS and what are the goals of this alliance,2023, op.cit.

- محاولة تغيير نظام النقد الدولي، بتقليص الاعتماد على الدولار الأمريكي في المدفوعات الدولية، من خلال تأسيس الدول الخمس لآليات جديدة لتدويل عملاتها المحلية [٣٩].

يشير الباحث إلى أن سعي دول البريكس لتحقيق أهدافها قد انعكس على إحداث نوع من التوازن والتبادل التجاري السريع لإنعاش اقتصاداتها، فضلًا عن تكوين احتياطيات لمعالجة مشكلة السيولة، وكيفية مواجهة الأزمات العالمية من خلال اقتصادات الدول الأعضاء التي تعتبر الأسرع نموًا على الساحة العالمية.

المطلب الثالث

خصائص ومقومات مجموعة دول البريكس

يتمتع "بريكس" بمقومات اقتصادية وطبيعية تميزها عن باقي التحالفات الدولية. لا سيما حجمها الاقتصادي الهائل، والتنوع الثقافي. كما تستهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والتجارة البينية والاستثمار والتكنولوجيا والبنية التحتية.

الفرع الأول

خصائص تجمع دول بريكس

تتألف مجموعة البريكس من خمس دول تنتمي إلى أربع قارات مختلفة، لذا فهي تختلف عن باقي صور التحالفات الأخرى، كونها رابطة لدول غير متجاورة جغرافياً، وغير متجانسة سياسياً أو ثقافياً، فضلاً عن التباين في درجات نموها الاقتصادي، كذلك فالمواقف السياسية لها متباينة بشكل نسبي [٤٠].

على الرغم من تلك الاختلافات بين الدول الخمس، إلا أنه يجمعها رابطاً هاماً، هو عدم انتمائها للحضارة الغربية، كما يتمثل الرابط الأبرز في الجانب الاقتصادي والسياسي. إذ تأسست المجموعة بهدف رفض هيمنة الغرب على

(39) General Leonid ,BRICS and the mission of reconfiguring the world, strategic culture foundation (Russia),15 june 2011, op.cit.

(٤٠) مركز الإمارات للأبحاث والدراسات الاستراتيجية: قضايا راهنه – قمة دول البريكس: محاولة للتحول الجيو اقتصادي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٦.

(ISSN: 2537- 0758)

الاقتصاد والسياسية العالمية التي تسببت في الأزمات المالية المختلفة. كذلك يعد النمو الاقتصادي السريع من العوامل المشتركة؛ إذ تشكل الدول الخمس نواة البنية الاقتصادية الجديدة. كما تتميز هذه الدول بالإرادة السياسية الداعمة للتعددية في صنع القرار الدولي (٤١)، كذلك تتفاوت إمكانات دول التحالف على مختلف الأصعدة. على سبيل المثال، على الرغم من أن روسيا تعتبر ضمن أقل أعضاء المجموعة نموًا اقتصاديًا، إلا أنها تعتبر الأقوى سياسيًا وعسكريًا (٤٢).

مع توسع "بريكس"، يسعى التجمع لتشكيل تكتل سياسي يُشبه الاتحاد الأوروبي وتجمع الآسيان، كتوجه للتعاون الاقتصادي والتجاري بين دول التجمع، (٤٣). وعلى المستويين السياسي والعسكري، يتمتع البريكس بقدرات متميزة تدعمه في المواقف السياسية الدولية، وذلك لتواجد دولتين من المجموعة دائمتي العضوية في مجلس الأمن وهما الصين وروسيا. حيث تميز البريكس باتخاذ مواقف موحدة تجاه العديد من القضايا، كموقفها ضد السياسات الغربية بشأن ليبيا وإيران وسوريا، وامتناع ممثلي (الصين وروسيا) بمجلس الأمن عن التصويت بالتدخل العسكري (٤٤). كما أن ثلاث من دول التجمع تُصنف من العشرة جيوش الأوائل في العالم وهي روسيا والصين والهند (٤٥).

(٤١) لوس إدوارد: مجموعة دول البريكس، المركز العربي للدراسات المستقبلية، بيروت، لبنان، ٢٠١٦.

(٤٢) محمد السقا: هل تغير دول البريكس قيادة الاقتصاد العالمي، مجلة الاقتصادية، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، الرياض، السعودية، العدد ٦٧٦٣، أبريل، ٢٠١٢.

(٤٣) سعد فارس: تكتل اقتصادي وسياسي وعسكري يعيد تكوين النظام العالمي الجديد -بريكس ورفض الهيمنة الأمريكية، مجلة عربيات ودوليات، جدة، السعودية، ٢٠١٤.

(٤٤) شمس نسيب: بريكس والمواجهة الاستراتيجية مع أمريكا، جريدة العربي الجديد، لندن، المملكة المتحدة، ٢٠١٥.

(45) Suresh p Singh& Memory dub. (2014): BRICS and the world order a beginner guide.Foreign Policy.

الفرع الثاني

مقومات تجمع دول البريكس

أولاً: المقومات الاقتصادية لدول البريكس:

دول البريكس الخمسة أعضاء في مجموعة العشرين(G20)، كما تمتلك احتياطيات من العملات الأجنبية، تمثل نحو٤٠% من الإجمالي العالمي. ويبلغ رأس المال المخصص للتنمية في مؤسسات المجموعة نحو ٢٠٠ مليار دولار، مقسمة إلى ١٠٠ مليار دولار، كرأسمال بنك "بريكس" الدولي للتنمية، إضافة إلى ١٠٠ مليار دولار مخصصة لصندوق الاحتياطي النقدي [٤٦]. وتملك الدول الخمس –خاصة الصين– احتياطيات مالية ضخمة. ومن المقرر أن تنضم دول جديدة إلى بنك التنمية [٤٧]، ويتوقع البنك الدولي أن يصل معدل نمو "بريكس" نحو ٥.٣% بحلول نهاية عام ٢٠٢٣ [٤٨].

تنتج دول بريكس حوالي ثلث إنتاج الحبوب العالمي. كذلك، تطمح المجموعة في تعزيز التجارة الداخلية بين أعضائها باستخدام العملات الوطنية، مما يعزز اقتصادات المجموعة، ويساهم في تغيير اتجاه الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي من خلال الدولار [٤٩].

ويوضح الشكل التالي إجمالي حجم التصدير العالمي لدول البريكس:

---

(٤٦) طلعت رميح: مجموعة بريكس والخيارات الاستراتيجية للدول الإسلامية، مجلة البيان، عدد ٤٣١، يناير– فبراير ٢٠٢٣، ص٥١، على الرابط https://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?id=17205

(47)TV BRICS: BRICS Countries,2023,https://tvbrics.com.

(٤٨) طلعت رميح: مجموعة بريكس والخيارات الاستراتيجية للدول الإسلامية، مرجع سابق، ص ٥٢.

(٤٩) المرجع سابق، ص ٥٢.

(ISSN: 2537- 0758)

شكل رقم (١)

إجمالي حجم التصدير العالمي لدول البريكس

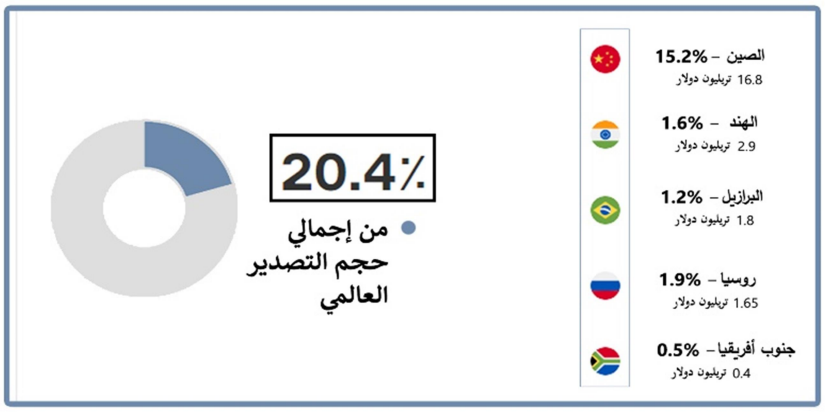

Source: TV BRICS: BRICS Countries,2023,https://tvbrics.com/en/states/.

يتضح من الشكل أن حجم التصدير لدول البريكس، وفقاً لآخر إحصائيات للبنك الدولي، بلغ ٢٠.٤% من إجمالي حجم التصدير العالمي، حيث صدرت الصين سلعاً وخدمات بنحو ١٦.٨ تريليون دولار بنسبة ١٥.٢% من إجمالي التصدير العالمي، تلتها الهند التي سجلت ٢.٩ تريليون دولار بنسبة ١.٦% من إجمالي التصدير العالمي، وتأتي البرازيل في المرتبة الثالثة لدول بريكس حيث صدرت بنحو ١.٨ تريليون دولار بنسبة ١.٢% من إجمالي التصدير العالمي، ثم روسيا التي صدرت بنحو ١.٦٥ تريليون دولار بنسبة ١.٩% من إجمالي التصدير العالمي، وأخيراً تأتي جنوب أفريقيا التي صدرت بنحو ٠.٤ تريليون دولار بنسبة ٠.٥% من إجمالي حجم التصدير العالمي(٥٠).

من جهة أخرى يوضح الشكل التالي مساهمة دول بريكس الخمس في إجمالي الناتج المحلي على الصعيد العالمي:

(50)The World Bank, https://data.worldbank.org/country.

شكل رقم (٢)

مساهمة دول بريكس في إجمالي الناتج المحلي العالمي

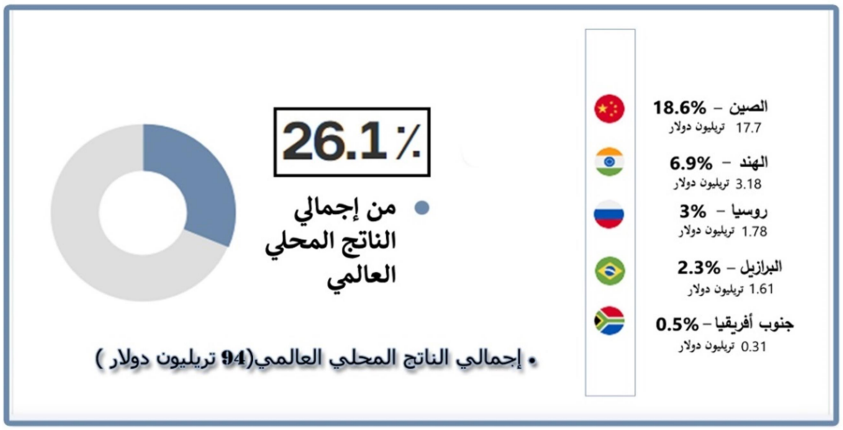

Source: TV BRICS: BRICS Countries,2023,https://tvbrics.com/en/states/.

يتضح من الشكل أن دول بريكس تسهم في تحقيق مايزيد عن ربع إجمالي الناتج المحلي العالمي، وفقاً لآخر إحصائيات للبنك الدولي، بلغ الناتج العالمي في عام ٢٠٢١ م نحو ٩٤ تريليون دولار، في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدول بريكس ٢٤.٦ تريليون دولار، بما يمثل نسبة ٢٦.١% من الناتج المحلي العالمي. وتحقق الصين وحدها ما يوازي نحو ٧٣% من نسبة دول بريكس، ومن الملاحظ أن اقتصادات دول البريكس حافظت على نمو قوي في العقود الأخيرة، إذ تتمتع أربعة منها بإجمالي ناتج محلي سنوي يتجاوز ١ تريليون دولار [٥١].

وبلغ الناتج المحلي الإجمالي للصين ١٧.٧ تريليون دولار بنسبة ١٨.٦% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي للهند ٣.١٨ تريليون دولار بنسبة ٦.٩% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وتأتي روسيا في المرتبة الثالثة لدول بريكس ليبلغ الناتج المحلي الإجمالي ١.٧٨ تريليون دولار بنسبة ٣% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، ثم البرازيل التي بلغ الناتج المحلي الإجمالي ١.٦١ تريليون دولار بنسبة ٢.٣% من إجمالي الناتج

(51)TV BRICS: BRICS Countries,2023,https://tvbrics.com/en/states.

(ISSN: 2537- 0758)

المحلي العالمي، وأخيراً تأتي جنوب أفريقيا التي بلغ الناتج المحلي الإجمالي لها ٠.٣١ تريليون دولار بنسبة ٠.٥% من إجمالي الناتج المحلي العالمي(٥٢).

فيما رصد تقرير مؤسسة "أكرون ماركو– Acorn Macro Consulting" البريطانية، خلال أبريل ٢٠٢٣، تفوق مجموعة "بريكس" للمرة الأولى على دول مجموعة السبع، وذلك بعد أن وصل مساهمة "بريكس" إلى ٣١.٥% في الاقتصاد العالمي، مقابل ٣٠.٧% للقوى السبع الصناعية (٥٣)، ومن المتوقع أن يساهم البريكس بأكثر من ٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحلول٢٠٣٠(٥٤).

ثانياً: المقومات الطبيعية والبشرية لدول البريكس:

تتميز دول البريكس بالعديد المقومات الطبيعية والبشرية، ويوضح الشكل التالي مساهمة دول بريكس الخمس في إجمالي مساحة الكرة الأرضية:

شكل رقم (٣)

مساهمة دول بريكس في إجمالي مساحة الكرة الأرضية

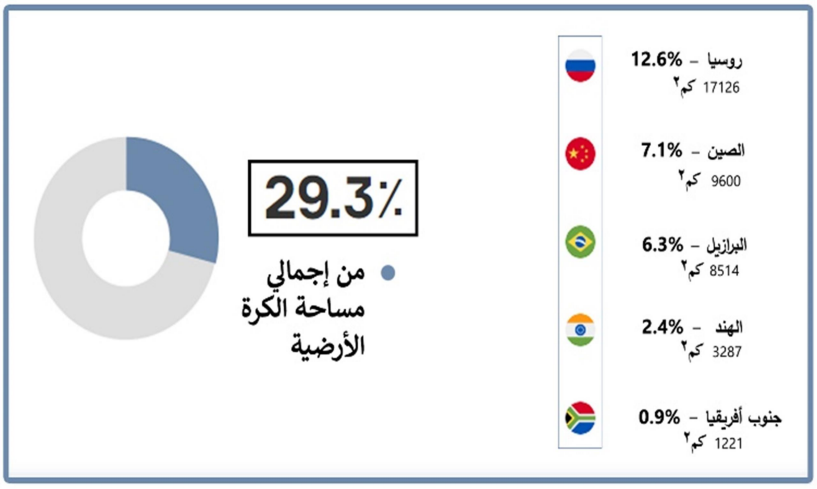

Source: TV BRICS: BRICS Countries, 2023,https://tvbrics.com/en/states/.

(52)The World Bank, https://data.worldbank.org/country.
(53)Sky News Arabia: For the first time,"BRICS" breaks the economic figures of the Group of Seven, April 11, 2023, https://www.skynewsarabia.com/business.
(54)Thulani Mpofu: BRICS leaders to discuss proposal to introduce common currency at August summit, host South Africa says, May 12, 2023, https://intellinews.com.

يتضح من الشكل أن دول بريكس الخمس تحتل نحو ٢٩.٣% من إجمالي مساحة الكرة الأرضية، وفقا لآخر إحصائيات للبنك الدولي خلال عام ٢٠٢١، حيث تبلغ مساحة روسيا ١٧١٢٦ كيلومتراً مربعاً بنسبة ١٢.٦% من إجمالي مساحة الكرة الأرضية، تليها الصين التي تبلغ مساحتها ٩٦٠٠ كيلومتر مربع بنسبة ٧.١% من إجمالي مساحة الكرة الأرضية، ثم البرازيل التي تبلغ مساحتها ٨٥١٤ كيلومتراً مربعاً بنسبة ٦.٣% من إجمالي مساحة الكرة الأرضية، وتأتي الهند في المرتبة الرابعة التي تبلغ نحو ٣٢٨٧ كيلومترا مربعا بنسبة ٢.٤% من إجمالي مساحة الكرة الأرضية، وأخيرا جنوب أفريقيا التي تبلغ مساحتها نحو ١٢٢١ كيلومترا مربعا بنسبة ٠.٩% من إجمالي مساحة الكرة الأرضية(٥٥).

ويوضح الشكل التالي مساهمة دول بريكس الخمس في إجمالي عدد سكان العالم:

شكل رقم (٤)

مساهمة دول بريكس في إجمالي عدد سكان العالم

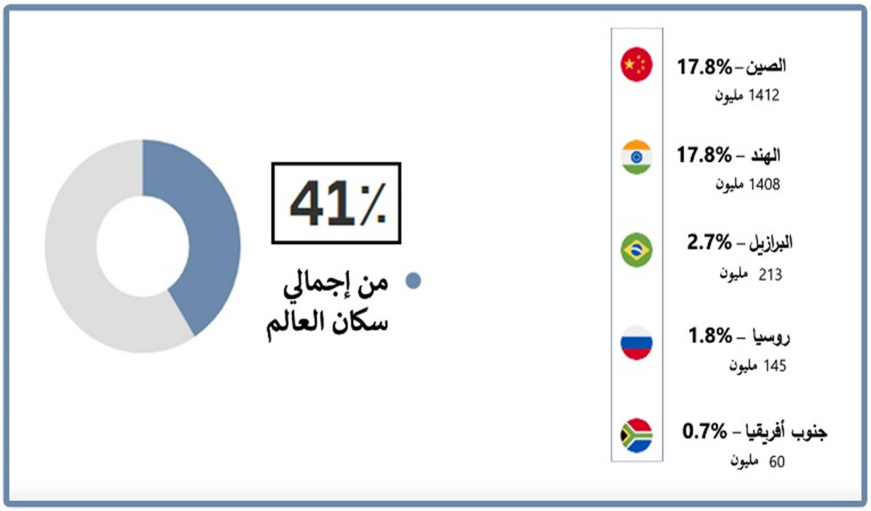

Source: TV BRICS: BRICS Countries, 2023,https://tvbrics.com/en/states/.

(55)The World Bank, https://data.worldbank.org/country.

(ISSN: 2537- 0758)

يتضح من الشكل أن إجمالي عدد سكان دول بريكس، وفقاً لآخر إحصائيات للبنك الدولي خلال عام ٢٠٢١، بلغ ٤١% من إجمالي سكان العالم، حيث تأتي الصين في الصدارة التي يبلغ عدد سكانها نحو ١٤٠٨ ملايين نسمة بنسبة ١٧.٨% من إجمالي سكان العالم، تليها الهند التي يبلغ عدد سكانها ١٤١٢ مليون نسمة بنسبة ١٧.٨% من الإجمالي العالمي، ثم البرازيل ويبلغ عدد سكانها ٢١٣ مليون نسمة بنسبة ٢.٧% من إجمالي عدد سكان العالم، وتأتي روسيا في المرتبة الرابعة لدول بريكس التي تبلغ نحو ١٤٥ مليون نسمة بنسبة ١.٨% من إجمالي عدد سكان العالم، وأخيراً تأتي جنوب أفريقيا التي يبلغ عدد سكانها نحو ٦٠ مليون نسمة بنسبة٠.٧% من إجمالي عدد سكان العالم(٥٦).

المطلب الرابع

تطور نتائج التعاون الاقتصادي لقمم مجموعة البريكس

تمثلت آلية التنسيق التي تدعم تقدم العلاقات الاقتصادية لدول البريكس، في اجتماعات وزراء التجارة للمجموعة، خاصة منذ عام ٢٠١١، إذ ركزت الآلية على الأهداف المشتركة وتعزيز التعاون بين أعضاء المجموعة (٥٧).

القمة الأولى لدول البريك (ايكاترينبرج، روسيا، ١٦ يونيو ٢٠٠٩):

عُقد الاجتماع في روسيا، وناقش قادة الدول الأربعة للبريك حالة الاقتصاد العالمي وقضايا التنمية العالمية الراهنة، وتعزيز التعاون بين دول "بريك" (٥٨).

(56)The World Bank, https://data.worldbank.org/country.

(57)Peter Lowe: The rise of the BRICS in the global economy,Teaching Geography, Vol. 41, No. 2, Focus on making progress (Summer 2016), pp. 50–53.

(58) Cedric de coning and Others, the Brics and Coexistence, Routledge Global Institutions, 1st Edition. (LONDON: Routledge, 2016), P.37-38.

القمة الثانية للبريك (برازيليا، البرازيل، ١٥ أبريل ٢٠١٠):

أجرى قادة البريكس نقاشات حول الرؤية المشتركة والحوكمة العالمية، القضايا الاقتصادية والمالية الدولية، التجارة العالمية، التنمية، الزراعة، مكافحة الفقر، الطاقة والإرهاب. وتضمن بيان القمة التأكيد على دور مجموعة العشرين في مكافحة الأزمة المالية العالمية. وأن مؤسسات بريتون وودز تستخدم كأدوات من قبل الغرب وقمة الثمانية الكبار لتحقيق مصالحهم. وأن صندوق النقد والبنك الدوليين بحاجة إلى معالجة أوجه القصور في شرعيتهما [٥٩].

القمة الثالثة للبريكس (سانيا، الصين،١٤ أبريل ٢٠١١):

اجتمع قادة المجموعة تحت شعار "الرؤية الواسعة، الازدهار المشترك"، وكان قبول جنوب أفريقيا بعضوية المجموعة، أبرز فعاليات القمة، وتغير اسم المجموعة للبريكس؛ وكذلك إعادة التأكيد على الحاجة إلى إصلاح الحوكمة العالمية في مجال الاقتصاد والتمويل، وتشجيع استخدام الطاقات المتجددة والاستخدام السلمي للطاقة النووية، والالتزام بأهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية (MDGs)، والاهتمام بقضايا تغير المناخ، والدبلوماسية المتعددة الأطراف [٦٠].

القمة الرابعة للبريكس (نيودلهي، الهند، ٢٩ مارس ٢٠١٢):

التقى قادة البريكس تحت شعار "شراكة بريكس من أجل الاستقرار والأمن والازدهار العالمي"، وتمت مناقشة قضايا (تغير المناخ والتنمية المستدامة ومفهوم الاقتصاد الأخضر والتنوع البيولوجي، قضايا الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الإرهاب، إصلاح الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي... إلخ)[٦١].

(59) Second BRIC summit - Joint Statement, the site was browsed on: 30/11/2019, P.P. 1-6. https://bit.ly/3BdNHqj.

(60) BRICS information center, Sanya Declaration, the site was browsed on: 02/12/2019, P.1. https://bit.ly/3muH9NK.

(61) Fourth BRICS Summit -BRICS Partnership for Global Stability, Security and Prosperity-Delhi Declaration- New Delhi, March 29, 2012, the site was browsed on: 06/12/2019. P.1 https://bit.ly/3izLIp2.

(ISSN: 2537- 0758)

تمثلت أبرز نتائج القمة في الدعوة لإنشاء بنك تنمية جديد للبريكس، وإبرام اتفاقية تمديد تسهيل الائتمان بالعملة المحلية، وكذلك تشجيع تعاون البريكس في التعليم والثقافة والسياحة والرياضة، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا(٦٢).

القمة الخامسة للبريكس (ديربان، جنوب أفريقيا، ٢٧ مارس ٢٠١٣):

التقى قادة البريكس تحت شعار "بريكس وأفريقيا: شراكة من أجل التنمية والتكامل والتصنيع"،(٦٣). وتم مناقشة دعم البريكس لدول أفريقيا في التصنيع، وتبادل المعرفة الاستثمارية الأجنبية المباشرة وتنويع الواردات من أفريقيا. كذلك أهمية تطوير البنية التحتية في أفريقيا، وتنفيذ برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا(PICI)، وخطة عمل أفريقيا للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (٢٠١٠-٢٠١٥)، مع دعم التنمية الصناعية والمستدامة في أفريقيا(٦٤).

من أبرز نتائج القمة مناقشة إنشاء بنك التنمية الجديد للبريكس، ومناقشة إنشاء صندوق "ترتيب الاحتياطي الطارئ" للبريكس (CRA)، ومناقشة حقوق السحب الخاصة بالنظام النقدي الحالي، وأهمية دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادات دولهم، وتشجيع البحث العلمي والتطوير في مجال الابتكار(٦٥).

القمة السادسة للبريكس (فورتا ليزا، البرازيل، ١٥ يوليو ٢٠١٤):

التقى قادة البريكس تحت شعار "النمو الشامل والحلول المستدامة"، ورؤي توسع تعاون البريكس ليشمل (إقامة شراكة اقتصادية لتسهيل ربط الأسواق والتكامل المالي) (٦٦). وأهمية اتحاد دول أمريكا الجنوبية (UNASUAR) لتعزيز السلام وتحقيق التنمية المستدامة. كما تم مناقشة قضايا التهرب الضريبي،

(62) Ibid, P.1.
(63) BRICS information portal, eThekwini Declaration (Durban, RSA, March 27, 2013), the site was browsed on: 15/12/2019, P.1. https://bit.ly/2YrcKYM.
(64) BRICS information portal, op.cit, P.1.
(65) Ibid, P.1.
(66) BRICS information portal, Fortaleza Declaration Fortaleza (Brasilia, Brazil, July 15, 2014)، the site was browsed on: 19/12/2019, P.1. https://infobrics.org.

التجارة، التنمية، الاستثمار، التكنولوجيا، التدخلات الأجنبية أحادية الجانب والعقوبات الاقتصادية، الإرهاب، قضايا الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[٦٧]. وتم التوقيع على الاتفاق المنشئ لبنك التنمية الجديد (NDB)، وتوقيع معاهدة لإنشاء "ترتيب الاحتياطي الطارئ" للبريكس (CRA) [٦٨].

القمة السابعة للبريكس (أوفا، روسيا، ٩ يوليو ٢٠١٥):

التقى قادة بريكس تحت شعار "شراكة البريكس عامل مزدهر للتنمية العالمية"[٦٩]، حيث تم التطرق لما يلي[٧٠]:

- التصديق على معاهدة إنشاء ترتيب احتياطي للوحدات من البريكس وبنك التنمية الجديد ودخولها حيز التنفيذ.
- توقيع اتفاقية البريكس بين البنوك المركزية بتحديد المعايير الفنية للعمليات.
- إقرار التعاون بين البنوك في البريكس، ومجلس أعمال البريكس، ومنتدى البريكس للأعمال، وتطوير خارطة طريق لتعاون البريكس حتى عام ٢٠٢٠.
- إقرار إمكانية استخدام العملات الوطنية في المعاملات بين دول البريكس.
- تعاون دول البريكس لمواجهة تأكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح، مع تعزيز آليات ضمان الشفافية الضريبية.
- الترحيب بمذكرة التفاهم بإنشاء موقع الويب المشترك لدول البريكس.

القمة الثامنة للبريكس (غوا، الهند، ١٥ -١٦أكتوبر ٢٠١٦):

التقى قادة بريكس تحت شعار "بناء حلول شاملة وجماعية"؛ وتم مناقشة التعافي الاقتصادي العالمي، وتطوير بنك التنمية الجديد، وجذب الاستثمارات [٧١].

(67) BRICS information portal OP CIT, P.1.
(68) Ibid, P.P. 6-10.
(69) BRICS information portal, fifth BRICS Summit, Ufa Declaration (Ufa, the Russian Federation, 9 July 2015) , the site was browsed on: 23/12/2019, P.1. https://infobrics.org.
(70) BRICS information portal, op.cit, P.P.20-43.
(71) BRICS information portal, 8TH BRICS SUMMIT, GOA DECLARATION, the site was browsed on: 25/12/2019. P.1 https://bit.ly/30CeUzh.

(ISSN: 2537- 0758)

والإشادة بعمل البنك في السنة الأولى من عملياته، وتشغيل المركز الإقليمي لأفريقيا (ARC) التابع للبنك، وتم متابعة إجراءات موافقة البنك على المجموعة الأولى من القروض، ولا سيما في مشاريع الطاقة المتجددة بدول البريكس، وإصدار البنك لأول مجموعة من السندات الخضراء بالرنمينبي (RMB) [٧٢].

القمة التاسعة للبريكس (شيامن، الصين، ٤ سبتمبر ٢٠١٧):

التقى قادة دول البريكس تحت شعار "البريكس: شراكة أقوى من أجل مستقبل أكثر إشراقاً"، وتم الاتفاق على تشجيع إنشاء صندوق السندات بالعملة المحلية للبريكس، كوسيلة للمساهمة في استدامة رأس المال للتمويل بالبريكس، وتم التوقيع على خطتي عمل [التعاون في مجال الابتكار (٢٠١٧-٢٠٢٠)، التعاون الاقتصادي والتجاري]، واستراتيجية بريكس للتعاون الجمركي، ومذكرة تفاهم لتيسير الاستثمار بين بنك التنمية الوطني ومجلس أعمال البريكس [٧٣].

هذا فضلاً عن الدعوة لتفعيل المركز الإقليمي لأفريقيا التابع لبنك التنمية الوطني، والدعوة لبناء شراكات للتنمية تحت شعار "تعزيز المنفعة المتبادلة التعاون من أجل التنمية المشتركة في تعزيز تعاون بريكس بلس"BRICS PLUS" [٧٤].

تجدر الإشارة إلى مشاركة الرئيس عبد الفتاح السيسي للمرة الأولى كضيف فى قمة البريكس، والذي أشار خلالها إلى اتفاق مصر مع رؤية "البريكس" في ضرورة توفير التمويل المالي اللازم للبنية الأساسية [٧٥]. كما تم استحداث صيغة بريكس بلس"BRICS PLUS" والتي دُعيت في إطارها مصر، والمكسيك،

(72) BRICS information portal, op.cit, P.1.

(73) Ministry of Foreign Affairs, 9th BRICS Summit - BRICS Leaders Xiamen Declaration - Xiamen, China, September 4, 2017, the site was browsed on: 26/12/2019. P.1. https://bit.ly/3uHIsgb.

(74) Ministry of Foreign Affairs, op.cit. P.P. 15-43.

(٧٥) الهيئة العامة للاستعلامات: "مشاركة مصر في فعاليات قمة بريكس ٢٠١٧ تتصدر اهتمامات الإعلام الصيني"، الرئيسية، المركز الإعلامي، ٢ سبتمبر ٢٠١٧، على شبكة الإنترنت، https://www.sis.gov.eg/Story/148007?lang=ar

وطاجكستان، وتايلاند وكينيا. وتأتي أهمية هذه الصيغة في سابقة تجربتها داخل بعض الترتيبات الإقليمية، مثل (الآسيان +)، والتي حققت نجاحاً لاستيعابها الدول المهمة، والاقتصادات الواعدة ذات الأهمية الاقتصادية والسياسية [٧٦].

القمة العاشرة للبريكس (جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، ٢٥-٢٧ يوليو ٢٠١٨):

اجتمع قادة البريكس تحت شعار "البريكس في أفريقيا التعاون من أجل النمو الشامل والازدهار المشترك في الثورة الصناعية الرابعة"[٧٧]، وتم مناقشة الركائز الثلاثية للتعاون في مجالات الاقتصاد والسلام والأمن [٧٨]. كما تم توقيع اتفاقية إنشاء المقر الرئيسي للمكتب الإقليمي لبنك دبي الوطني للأمريكتين في ساو باولو، وتوقيع مذكرة تفاهم لشراكة طيران إقليمية، كما تم إنشاء شبكة بريكس للابتكار، كذلك الالتزام بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، مع إبراز دور بنوك التنمية متعددة الأطراف (MDB)، ولا سيما بنك التنمية الجديد (NDB)، في تحفيز تمويل القطاع الخاص للبنية التحتية العامة والاستثمار [٧٩].

القمة الحادية عشرة للبريكس (برازيليا، البرازيل، ١٤ نوفمبر ٢٠١٩):

التقى قادة البريكس تحت شعار "النمو الاقتصادي من أجل مستقبل مبتكر"؛ وتم الإشادة بالإنجازات المتمثلة في توقيع مذكرة التفاهم لوكالات ترويج التجارة والاستثمار في بريكس (TIPAS)، إنشاء شبكة البريكس للابتكار (iBRICS)، واعتماد الهندسة المعمارية الجديدة في العلوم والتكنولوجيا والابتكار (STI)،

(٧٦) محمد فايز فرحات: البريكس.. نظام اقتصادي عالمي جديد، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مقالات، ٣١ يناير ٢٠١٧، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح على، https://acpss.ahram.org.eg/News/16440.aspx

(77)Ministry of External Affairs Government of India, 10th BRICS Summit Johannesburg Declaration, the site was browsed on: 30/12/2019. P.1. https://www.mea.gov.in/ bilateral- documents.htm? dt/30190/10th_BRICS_Summit_ Johannesburg_ Declaration.

(78)Ibid, P.1.

(79)Ministry of Foreign Affairs, op.cit., P.P.11-20.

(ISSN: 2537- 0758)

وصلاحيات منصة التعاون في أبحاث الطاقة للبريكس، وإنشاء تحالف سيدات أعمال بريكس (WBA)، وعقد الندوة الاستراتيجية للبريكس لمكافحة الإرهاب [٨٠]. كما تم مناقشة نتائج الاجتماع الخامس لوزراء العمل والتوظيف بدول البريكس؛ والتحول في سوق العمل كنتيجة للعولمة والابتكار التكنولوجي [٨١].

القمة الثانية عشرة (موسكو، روسيا، ١٧ نوفمبر ٢٠٢٠):

عُقدت القمة بصورة افتراضية على أثر جائحة كورونا، تحت شعار "شراكة بريكس من أجل الاستقرار العالمي والأمن المشترك والنمو المبتكر"، [٨٢]. وتم مناقشة التعاون لمواجهة أزمة COVID-19، ودور بنك التنمية الوطني في توفير الموارد المالية. وتم توقيع مذكرة تفاهم بريكس لتيسير الاستثمار، وتعزيز المشاركة الفعالة للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في التجارة الدولية [٨٣].

القمة الثالثة عشرة (نيودلهي، الهند، ٩ سبتمبر ٢٠٢١):

التقى قادة البريكس تحت شعار "التعاون بين دول البريكس من أجل الاستمرارية والتوحيد والتوافق"[٨٤]، وتم توقيع اتفاقية تعاون البريكس بشأن كوكبة أقمار الاستشعار عن بعد، والانتهاء من اتفاقية تعاون بريكس والمساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الجمركية، كذلك مناقشة مذكرة تفاهم للتعاون في تنظيم المنتجات الطبية للاستخدام البشري، والاتفاق على خطتي عمل بريكس لمكافحة الإرهاب، وللتعاون الزراعي، وخطة عمل التعاون الابتكاري (٢٠٢١ – ٢٠٢٤)، وتحالف بريكس للسياحة الخضراء، وكذلك الالتزام بتنفيذ استراتيجية الشراكة

(80) Ministry of Foreign Affairs ،Ibid ،P. P. 2-3.
(81)IBID ،P. P. 4-6.
(82) The Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China ،Xi Jinping attends the 12th BRICS Summit and delivers an important speech ،the site was browsed on: 14/5/2023. P. 1. https:// bit. ly/ 3izFEgm.
(83)BRICSUnderstandingonInvestmentFacilitation 2020.https://brics-russia2020.ru.
(84) Xinhua ،XIII BRICS Summit- New Delhi Declaration ،the was browsed on: 9/10/2021. P. 1. http:// www. news. cn/ english.

الاقتصادية للبريكس (٢٠٢١ – ٢٠٢٥)، وإطلاق منصة أبحاث البريكس الزراعية، والمناقشة الجارية حول منصة البريكس للسلع العامة الرقمية(٨٥).

القمة الرابعة عشرة من بكين، الصين (عبر تقنية الفيديو كونفرانس) ٢٢-٢٤ يونيو ٢٠٢٢ (٨٦):

التقى قادة البريكس بصورة افتراضية تحت شعار "بناء شراكة التنمية العالمية في العصر الجديد والعمل معا لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠". وناقشت القمة (التداعيات الاقتصادية للصراع "الروسي– الأوكراني"، والآليات المالية للتعامل مع العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وكذلك استخدام العملات الوطنية للدول الأعضاء في البريكس، وإنشاء وكالة تصنيف مستقلة للبريكس) (٨٧).

شاركت تسع دول من خارج المجموعة، بالاجتماع التحضيري، وهي(مصر، والسعودية، والأرجنتين، وكازاخستان، والإمارات، وإندونيسيا، ونيجيريا، والسنغال، وتايلاند)(٨٨). ودعت الصين وروسيا لنقل البريكس لأن يكون إطاراً دولياً واسعاً، ولذلك جاءت مشاركة الرئيس عبد الفتاح السيسى بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٤، عبر الفيديو كونفرانس بجلسة الحوار للتنمية العالمية فى إطار "البريكس بلس"، والذي أشاد خلالها بانضمام مصر في ديسمبر ٢٠٢١ لعضوية بنك التنمية الجديد (٨٩).

(85) BRICS INDIA 2021 GOVERNMENT ،XIII BRICS Summit- New Delhi Declaration ،the was browsed on: 9/10/2021. P. 1. https:// brics2021. gov.

(86) A new journey of BRICS cooperation and a new chapter of human progress, 11/7/2022, http://sd.china embassy.gov.

(87) Xinhua ،XIII BRICS Summit- New Delhi Declaration ،the was browsed on: 9/10/2022. P. 1. http:// www. news. cn/ english.

(88) Andrew Hammond: BRICS nations make the case for globalization,June 23,2022. https://www.arabnews.com.

(٨٩) الهيئة العامة للاستعلامات: كلمة الرئيس السيسي في جلسة الحوار رفيعة المستوى للتنمية العالمية في قمة "البريكس بلس"، الرئيسية، الرئاسة، ٢٤ يونيو ٢٠٢٢، على شبكة الإنترنت، https://www.sis.gov.eg/Story/237316

(ISSN: 2537- 0758)

القمة الخامسة عشرة (جوهانسبرج، جنوب إفريقيا، ٢٢-٢٤ أغسطس ٢٠٢٣)[٩٠]:

التقى قادة البريكس تحت شعار ""البريكس وأفريقيا: الشراكة من أجل النمو المتسارع المتبادل، التنمية المستدامة والتعددية الشاملة"، وناقشت القمة (التداعيات الاقتصادية للصراع "الروسي– الأوكراني"، والآليات المالية للتعامل مع عقوبات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، واستخدام العملات الوطنية للدول أعضاء البريكس، وإنشاء وكالة تصنيف مستقلة للبريكس)، وقد شارك رئيس مجلس الوزراء المصري في أعمال القمة [٩١].

تمت الموافقة على قبول انضمام ست دول كأعضاء جدد كاملي العضوية بالمجموعة، وهي كل من مصر وإيران والسعودية والإمارات العربية المتحدة والأرجنتين وإثيوبيا، لتدخل حيز التنفيذ الفعلي اعتباراً من الأول من يناير ٢٠٢٤، وانتهت القمة إلى الإعلان عن الدعم الكامل لرئاسة روسيا للمجموعة في عام ٢٠٢٤، على أن تنعقد القمة السادسة عشرة للمجموعة بمدينة كازان بروسيا [٩٢].

المبحث الثاني

تقييم الأداء الاقتصادي لدول البريكس

تمهيد وتقسيم:

يتفاوت الأداء الاقتصادي لدول البريكس، إذ تُحقق بعض دول المجموعة نمواً اقتصاديًا قويًا. في حين تعاني دول أخرى من تحديات اقتصادية، في ظل التوترات الجيوسياسية والحرب الروسية الأوكرانية، مع تراجع النمو الاقتصادي العالمي وتعرضه لصدمات سلبية متعددة، من مشكلات العرض والطلب التي امتدت إلى أسواق العمل، وكذلك رفع البنوك المركزية لأسعار الفائدة لكبح

(90)Brics2023:https://brics2023.gov.

(٩١) الهيئة العامة للاستعلامات: المشاركة المصرية في اجتماعات القمة الـ ١٥ لتجمع "البريكس"، الرئيسية، المركز الإعلامي، الفعاليات، اقتصادية، ٢٣ أغسطس ٢٠٢٣، على شبكة الإنترنت، https://www.sis.gov.eg/Story/237316

(92) XVBRICSSummitJohannesburgIIDeclaration:https://brics2023.gov.

معدلات التضخم، فضلاً عن تداعيات جائحة (COVID-19)، التي طالت مختلف قطاعات الاقتصاد العالمي [٩٣].

سوف نلقي في هذا المبحث الضوء على اقتصادات المجموعة عموماً، ثم نستعرض تقييمًا للأداء الاقتصادي لكل دولة عضو في البريكس على حدى، من خلال الستة مطالب التالية:

المطلب الأول: نظرة اقتصادية عامة على مجموعة البريكس "BRICS"

المطلب الثاني: تقييم الأداء الاقتصادي للصين

المطلب الثالث: تقييم الأداء الاقتصادي للهند

المطلب الرابع: تقييم الأداء الاقتصادي لروسيا

المطلب الخامس: تقييم الأداء الاقتصادي للبرازيل

المطلب السادس: تقييم الأداء الاقتصادي لجنوب أفريقيا

المطلب الأول

نظرة اقتصادية عامة على مجموعة البريكس "BRICS"

غيرت الأوزان الاقتصادية المطلقة والنسبية المتغيرة لاقتصادات دول البريكس شكل الاقتصاد العالمي على مدار العقد المنقضي. وطبقاً لبيانات البنك الدولي، فقد نمت حصة دول بريكس في الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى ٢٦% خلال عام ٢٠٢١، مقابل ١٨% فقط عام ٢٠١٠. وقد مَثَّلَ النمو الصيني أحد أبرز الأسباب لهذا الاتجاه التصاعدي، الذي شَكَّلَ أكثر من ٧٠% من الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس خلال عام ٢٠٢١[٩٤].

(93)Moore, Candice. "BRICS and Global Health Diplomacy in the Covid-19 Pandemic: Situating BRICS diplomacy within the prevailing global health governance context." Revista Brasileira de Political International 65 (2023), p18.

(94) World bank: GDP (nominal) data: https://data.worldbank.org.

(ISSN: 2537- 0758)

بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لدول البريكس كمجموعة ٧٦٦٦ دولاراً في عام ٢٠٢١. مقابل ما بلغه المتوسط العالمي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المقدر بنحو ١٢.٢٦٣ دولاراً في ذات العام. ومع ذلك، فمن حيث تعادل القوة الشرائية، فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي لاقتصادات بريكس ١٧٩٩٠ دولاراً، وهو أقرب بكثير من المتوسط العالمي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي البالغ ١٨.٧٢١ دولاراً وفقاً لتعادل القوة الشرائية [٩٥].

وفقاً لأحدث البيانات المتاحة، يتضح تفاوت النمو الاقتصادي في دول البريكس خلال السنوات الأخيرة، إذ يتبين أن الانتعاش الاقتصادي في عام ٢٠٢١، تبعه ركوداً تدريجياً في عام ٢٠٢٢. وانكمش الناتج العالمي في الربع الثانية من ٢٠٢٢، ليتباطأ من ٦.١% في ٢٠٢١ إلى ٣.٢% في ٢٠٢٢[٩٦].

وبالنسبة لمجموعة البريكس بصفة عامة، فإن مخاطر الإنتاج تتجه نحو الجانب السلبي، متأثرة بالحرب الروسية الأوكرانية، وانعكاساتها السلبية على أسواق السلع على المدى القصير وربما الطويل؛ كما أن خفض التضخم على مستوى كافة اقتصادات البريكس قد يكون أكثر صعوبة مما كان متوقعا؛ كما أن تشديد الاشتراطات المالية قد يؤدي إلى ضائقة الديون لبعض أعضاء المجموعة.

على جانب آخر، وبالنسبة للتجارة، تمثل اقتصادات دول البريكس نحو ١٨% من الصادرات العالمية. وعلى الرغم من ذلك، فقد تزايدت حصتها، وتجاوز معدل نمو الصادرات داخل دول البريكس المتوسط العالمي، وبالتالي فإن ارتفاع حجم الصادرات بين دول البريكس وزيادة التعاون الاقتصادي، كان لهما أثراً إيجابياً ملموساً لنمو الاستثمار داخل المجموعة [٩٧].

(95) World bank: GDP (nominal) data: https://data.worldbank.org.op. cit.
(96) International Monetary Fund: World Economic Outlook Update, July 2022, https://www.imf.org.
(97) Yang Xun, Bai Yang: BRICS cooperation leads the way to new era of global development. Qiushi Journal. June 2022. http://en.qstheory.cn.

تأثيرات القوى الاقتصادية (نظرة مقارنة بين مجموعة البريكس "BRICS"، ومجموعة السبع الصناعية "G7"):

أولاً: معدل النمو:

شهد الاقتصاد الكلي لدول بريكس نمواً بنسبة ٦٩.٥٥% خلال الأعوام العشرة الأخيرة، وهو معدل يتجاوز ثلاثة أضعاف معدل النمو الذي سجلته مجموعة السبع خلال نفس الفترة. وإذا استمر النمو بذات المعدل، فقد يتجاوز إجمالي الناتج المحلي لدول بريكس مجموع إجمالي الناتج المحلي لدول مجموعة السبع في غضون أقل من عقدين [٩٨].

جدول رقم (٢٤)

مقارنة الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط الناتج للفرد لدول البريكس ومجموعة السبع خلال عامي (٢٠١٢، ٢٠٢٢)

الدولة	٢٠١٢ (تريليون دولار)	٢٠٢٢ (تريليون دولار)	متوسط الناتج المحلي للفرد (ألف دولار)
الصين	٨.٥٣	١٨.٣٢	١٣.٠٠
الهند	١.٨٣	٣.٤٧	٢.٥٠
روسيا	٢.٢١	٢.١٣	١٤.٨٠
البرازيل	٢.٤٧	١.٩٠	٨.٩٠
جنوب أفريقيا	٠.٤٣	٠.٤١	٦.٩٠
البريكس	١٥.٤٧	٢٦.٢٣	٨.١٠
الولايات المتحدة	١٦.٢٥	٢٥.٠٤	٧٥.٤٠
اليابان	٦.٢٧	٤.٣٠	٣٤.٢٠
ألمانيا	٣.٥٣	٤.٠٣	٤٨.٢٠
المملكة المتحدة	٢.٧١	٣.٢٠	٤٧.٦٠
فرنسا	٢.٦٨	٢.٧٨	٤١.١٠
كندا	١.٨٣	٢.٢٠	٥٧.٦٠
إيطاليا	٢.٠٩	٢.٠٠	٣٣.٨٠
مجموعة السبع	٣٥.٣٦	٤٣.٥٥	٥٦.٣٠
العالم	٧٥.٥٠	٩٩.٨١	١٢.٧٠

Source: Insider Monkey and Yahoo Finance, data from the International Monetary Fund, the World Bank.

(98) Chris Devonshire-Ellis: The BRICS Has Overtaken The G7 In Global GDP, Silk Road Briefing, https://www.silkroadbriefing.com.

(ISSN: 2537- 0758)

يشير تحليل الباحث لبيانات الجدول، إلى ما شهده الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس من نمو ملحوظ في عام ٢٠٢٢ محققاً ٢٦.٢٣ تريليون دولار، مقارنةً بنظيره لعام ٢٠١٢ الذي حقق ١٥.٤٧ تريليون دولار، بفارق بلغت نسبته ٦٩.٥٥%، وبمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي ١٣.٠٠ ألف دولار. في حين ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة السبع في عام ٢٠٢٢ محققاً ٤٣.٥٥ تريليون دولار، مقارنةً بنظيره لعام ٢٠١٢ الذي حقق ٣٥.٣٦ تريليون دولار، بفارق بلغت نسبته ٢٣.١٦% فقط، وبمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي ٥٦.٣٠ ألف دولار.

إجمالاً، يوضح الجدول أن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي كانت أعلى في مجموعة دول البريكس مقارنة بمجموعة السبع، عند المقارنة بين معدل نمو الناتج لعام ٢٠٢٢، وعام ٢٠١٢. في حين كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي لمجموعة السبع أعلى من نظيره بدول البريكس. ويشير الارتفاع في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس إلى النمو الاقتصادي المتصاعد الذي تحققه دول المجموعة.

ثانياً: استقرار الميزان التجاري لدول مجموعة البريكس:

تمتاز دول البريكس بقوة في الميزان التجاري، حيث تشهد جميعها، باستثناء الهند، فائضاً تجارياً يتجاوز إجماليه الـ ٧٠٠ مليار دولار. على الجانب الآخر، وعلى الرغم من حجم التجارة الهائل لدول مجموعة السبع، الذي يمثل ثلث التجارة العالمية، فقد سجلت هذه الدول عجزًا تجاريًا قدره حوالي ٨٧٥ مليار دولار في عام ٢٠٢١. كان فائض الميزان التجاري لدول البريكس دافعاً قوياً نحو تحقيق فائض في الحساب الجاري يقدر بنحو ٣٩٤ مليار دولار في عام ٢٠٢١، بينما سجلت دول السبع عجزاً في الحساب الجاري بلغ حوالي ٣٦٢ مليار دولار [٩٩].

(99) Aleqt Economic: Economic influence between the BRICS and G7 countries, Reports and analytics, https://www.com/2023/05/08.

ثالثاً: **تأثير السلع الأساسية في دعم اقتصادات** "BRICS" **ومواجهة التضخم**:

تتميز دول بريكس بقدرتها على التصدي للتضخم مقارنة بمجموعة السبع. ففي عام ٢٠٢١، بلغ متوسط معدل التضخم في دول بريكس ٥.١٤%، وتمكنت دول المجموعة من خفض متوسط التضخم إلى٤.٣٢% عام ٢٠٢٢. بينما واجهت مجموعة السبع تضخمًا مرتفعًا، حيث ارتفع المعدل من ٣.٤% عام ٢٠٢١ إلى ٨.٨% عام ٢٠٢٢. يرجع هذا الفارق، إلى ملكية دول بريكس لمجموعة من السلع الأساسية كالسلع الزراعية والطاقة، التي تلعب دورًا مهماً في تحديد معدلات التضخم. إضافة إلى ذلك، تتميز دول بريكس بحسابات جارية صلبة، مما يمنحها القدرة على تحمل الصدمات الحادة في أسعار الصرف العالمية، وهو ما تفتقده دول مجموعة السبع (١٠٠).

رابعاً: **تفوق** "BRICS" **في إنتاج المعادن والمواد الأساسية للصناعات المتطورة**:

فعلى سبيل المثال، تُنتج دول بريكس ٤٨% من إنتاج الحديد العالمي، مقارنة بـ ٤% فقط من دول مجموعة السبع، كذلك تُنتج دول بريكس ٧١% من الألومنيوم، و١٦% من الليثيوم، وهو المعدن الأساسي في تصنيع البطاريات الكهربائية الداعمة لصناعات السيارات وأجهزة الحاسب والمحمول. كما أن الثروة المعدنية الغنية في دول بريكس تمنحها تفوقًا ملحوظًا على مجموعة السبع، مما سيمنحها قوة في قطاعي التصنيع والتكنولوجيا خلال الأعوام القادمة (١٠١).

جدول رقم (٢٤)

احتياطيات وإنتاج الموارد الأولية لدول البريكس ومجموعة السبع لعام ٢٠٢١

الدولة	الاحتياطات			الإنتاج (مليون طن)		
	ذهب (مليار$)	نفط (مليار برميل)	غاز (تريليون م٣)	الحديد	الألومنيوم	النحاس
الصين	٣٤٢٨	٢٦	٨.٤	٢٥٤.٩	٣٨.٥	١.٩
الهند	٦٣٨	٥	١.٣	١٥٦.٥	٤.٠	٠.٠
روسيا	٦٣٢	١٠٨	٣٧.٤	٥٩.٤	٣.٩	٠.٩
البرازيل	٣٦٢	١٢	٠.٣	٢٧٣.٣	٠.٨	٠.٣

(100) Chris Devonshire-Ellis: The BRICS Has Overtaken The G7 In Global GDP, Silk Road Briefing, op.cit.
(101) BP Energy Company: world mining, https://www.bp.com.

(ISSN: 2537- 0758)

جنوب أفريقيا	٥٨	-	-	٤٧.٥	٠.٧	٠.٠
البريكس	٥١١٨	١٥٠	٤٧.٤	٧٩١.٦	٤٧.٩	٣.٢
الولايات المتحدة	٧١٦	٦٩	١٢.٦	٣٠.١	٠.٩	١.٢
اليابان	١٤٠٦	-	-	-	-	-
ألمانيا	٢٩٦	-	-	٠.١	٠.٥	-
المملكة المتحدة	١٩٤	٣	٠.٢	-	٠.٠	-
فرنسا	٢٤٤	-	-	-	٠.٤	-
كندا	١٠٧	١٦٨	٢.٤	٣٥	٣.١	٠.٥
إيطاليا	٢٢٧	١	-	-	-	-
مجموعة السبع	٣١٩٠	٢٤٠	١٥.٢	٦٥.٢	٤.٩	١.٧
العالم	١٥٩٦٠	١٧٣٢	١٨٨.١	١.٦٣٥.١	٦٧.٧	٢١.٤

Source: BP Energy Company, world mining, https://www.bp.com.

يتضح من الجدول أن دول بريكس تتمتع بكميات كبيرة من الاحتياطيات والإنتاج للموارد الأولية مقارنة بمجموعة السبع. فعلى الرغم من تفوق مجموعة السبع في إنتاج بعض الموارد الأولية مثل النفط، إلا أن دول بريكس تتفوق بشكل عام في الاحتياطيات والإنتاج للعديد من الموارد الأولية الأخرى.

خامساً: مساهمة دول "BRICS" في تلبية الطلب العالمي على الغاز الطبيعي:

تجدر الإشارة إلى تميز دول بريكس بامتلاكها لربع احتياطي الغاز الطبيعي العالمي، وهي تنتج فائضًا يقدر بحوالي ٥٠ مليار متر مكعب. ومع أن هذه الدول تمتلك حوالي ٨.٧% من احتياطيات النفط العالمية، إلا أن مستوى الإنتاج لا يغطي الاستهلاك السنوي للتكتل الذي يزيد بمقدار ٢.٤ مليار برميل تقريبا، نظراً للطلب المتزايد على الطاقة في كل من الصين والهند. يوفر ذلك فرصة استثنائية لروسيا لتسويق منتجاتها النفطية لدى الدول الأعضاء في التكتل [١٠٢].

(102) Aleqt Economic :Economic influence between the BRICS and G7 countries, Reports and analytics, op.cit.

المطلب الثاني

تقييم الأداء الاقتصادي للصين

تعد الصين ثاني أكبر قوة اقتصادية عالمياً بعد أمريكا، وتمتلك أحد أسرع معدلات النمو الاقتصادي العالمي، كما تعد القوة الاقتصادية الرئيسية للبريكس؛ ووفقًا لبنك أوف أمريكا؛ فإن الصين ستكون قادرة على مضاعفة ناتجها المَحلى الإجمالى بحلول عام ٢٠٣٥، وتجاوز أمريكا كأكبر اقتصاد فى العالم [١٠٣].

أولاً: تحليل المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي الصيني:

نستعرض بالتحليل أبرز مؤشرات الاقتصاد الصيني (٢٠١٥ – ٢٠٢٢)، وفقاً لآخر إحصائيات صادرة عن البنك الدولي، من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١)

المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي الصيني خلال الفترة (٢٠١٥ -٢٠٢٢)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بالتريليون دولار)	معدل النمو	معدل التضخم	معدل البطالة
٢٠١٥	١١.٠٦	%٧	%١.٤	%٤.٧
٢٠١٦	١١.٢٣	%٦.٨	%٢	%٦
٢٠١٧	١٢.٣١	%٦.٩	%١.٦	%٥.٩
٢٠١٨	١٣.٨٩	%٦.٧	%٢.١	%٥.٧
٢٠١٩	١٤.٢٨	%٦	%٢.٩	%٥.٥
٢٠٢٠	١٤.٦٩	%٢.٢	%٢.٤	%٦.٩
٢٠٢١	١٧.٨٢	%٨.٤	%١	%٦.٢
٢٠٢٢	١٧.٩٦	%٣	%٢	%٥.٨

المصدر: من إعداد الباحث استناداً لبيانات البنك الدولي، ٢٠٢٢، The World Bank :China, Economic, https://data.worldbank.org/country/china.

(103)Yen Nee Lee: China's economy could double in size by 2035 — and surpass the U. S. along the way,https://www.cnbc.com.

(ISSN: 2537- 0758)

أ-تحليل مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي للفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٢:

يتضح من تحليل الباحث لبيانات الجدول أن الناتج المحلي الإجمالي شهد نمواً متزايداً، إذ حقق ارتفاعاً طفيفاً في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، مرتفعاً من ١١.٠٦ تريليون دولار إلى ١١.٢٣ تريليون دولار. ثم شهد نمواً متسارعاً في الفترة من (٢٠١٧- ٢٠١٩)، ليرتفع من ١٢.٣١ تريليون دولار عام ٢٠١٧ إلى ١٤.٢٨ تريليون دولار عام ٢٠١٩. وفي ٢٠٢٠، ارتفع الناتج بنسبة ضئيلة ليسجل ١٤.٦٩ تريليون دولار متأثراً بجائحة (COVID-19). ثم شهد الاقتصاد نمواً قوياً خلال عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، حيث قفز الناتج المحلي إلى ١٧.٨٢ تريليون دولار ثم إلى ١٧.٩٦ تريليون دولار. على أثر استمرار تعافي الاقتصاد من تداعيات الجائحة. وإجمالاً، يتبين أن الصين شهدت نمواً اقتصادياً قوياً، على مدى فترة الدراسة، مع ارتفاع مستمر في الناتج المحلي الإجمالي [١٠٤].

ب-تحليل تطور معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠١٥-٢٠٢٢):

شهدت الصين تقلبات في معدل النمو، على مدار فترة الدراسة، حيث حققت نمواً مستقراً نسبياً خلال الأعوام (٢٠١٥-٢٠١٩)، وكان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يتراوح بين ٦-٧%. حيث بلغ المعدل٧% عام ٢٠١٥ ثم تراوح بين ٦.٨% و٦.٩% في العامين التاليين. ليتراجع معدل النمو بصورة طفيفة خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، حيث انخفض إلى٦.٧% عام ٢٠١٨ و٦% عام ٢٠١٩. وقد شهد عام ٢٠٢٠ تباطؤاً حاداً في معدل النمو الذي تراجع إلى أسوأ معدلاته منذ عام ١٩٧٦، ليصل إلى ٢.٢%، متأثراً بجائحة (COVID-19)[١٠٥]. ليقفز عام ٢٠٢١ مسجلاً ٨.٤% [١٠٦]، على أثر التعافي من الجائحة، وبدعم من الاستهلاك والخدمات. إلا أن معدل النمو تباطأ عام ٢٠٢٢

(104)TheWorldBank:GDP(currentUS$)China,https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD? Locations=CN.

(105) Gita Gopinath: The Great Lockdown: Worst Economic Downturn Since the Great Depression, International Monetary Fund, April 14, 2020, https://www.imf.org.

(106)The World Bank:GDP growth (annual%)–China,https://data.worldbank.org/indicator /NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=CN.

ليصل إلى٣% متأثراً بالوضع الاقتصادي العالمي[١٠٧]. وعلى الرغم من الضغوط المحلية المتمثلة في انكماش الطلب وصدمات العرض، إلا أن الحكومة الصينية تعمل على تعزيز النمو الاقتصادي، لذا يرى الباحث أن معدل النمو للاقتصاد الصيني سوف يشهد تنامياً بخطوات مستقرة خلال السنوات القادمة.

ج-تحليل تطور معدل التضخم للفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٢:

سجل معدل التضخم ١.٤% في عام ٢٠١٥، ثم ارتفع قليلاً إلى٢% في عام ٢٠١٦، ليتجاوز الـ ٢% خلال أعوام (٢٠١٨ و٢٠١٩ و٢٠٢٠)، مسجلاً ٢.١% و٢.٩%و٢.٤% على التوالي. حيث وصل إلى أعلى مستوياته عام ٢٠١٩ (٢.٩%)، في حين بلغ معدل التضخم أقل مستوياته عام ٢٠٢١ ليصل إلى١%، قبل أن يعاود الارتفاع عام ٢٠٢٢ ليبلغ ٢%[١٠٨].

يشير التحليل أن معدل التضخم كان مستقراً نسبياً خلال الأعوام (٢٠١٥-٢٠١٩)، حيث تراوح بين ١.٤% إلى ٢.٩%. وهو مايعكس استقرار نسبي في الأسعار. وفي عام ٢٠٢٠، تراجع التضخم إلى ٢.٤% مقارنةً بـ٢.٩% في ٢٠١٩، لانخفاض الطلب الكلي متأثراً بكورونا. ليستمر المعدل في التراجع بشكل حاد ويصل إلى١% عام ٢٠٢١، في ضوء استمرار تداعيات الأزمة على الاقتصاد وضعف الطلب الذي نتج عنه هبوط أكبر في الأسعار. ليبدأ الاقتصاد في التعافي مع ارتفاع المعدل في ٢٠٢٢ الذي سجل٢%. وبصفة عامة، تشير هذه التغيرات في معدل التضخم إلى تراجع النشاط الاقتصادي في الصين منذ نهاية ٢٠١٩ بسبب تفشي فيروس كورونا، ليتعافى الاقتصاد تدريجياً منذ ٢٠٢٢. ووفقاً للمعطيات السابقة، يتوقع الباحث أن يستقر معدل التضخم في الصين خلال السنوات القادمة مع استمرار تعافي الأنشطة الاقتصادية.

(107) Kevin Yao, Ellen Zhang: China's 2022 economic growth one of the worst on record, post-pandemic policy faces test, January 17, 2023,https://www.reuters.com.
(108)The World Bank:Inflation,consumerprices(annual%)–China,https://data.World bank. org /indicator /FP.CPI.TOTL.ZG?locations=CN.

(ISSN: 2537- 0758)

د-تحليل نسب معدلات البطالة للفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٢:

بلغ معدل البطالة ٤.٧% خلال عام ٢٠١٥، ثم ارتفع ليصل إلى ٦% خلال ٢٠١٦. ثم تراجع قليلاً عام ٢٠١٧ ليسجل ٥.٩%، إلا أنه لا يزال مستقراً على مستوى مرتفع نسبياً. في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، استمر تراجع المعدل إلى ٥.٧% و٥.٥% على التوالي، مما يشير لاستقرار نسبي لسوق العمل. وفي ٢٠٢٠، شهدت الصين ارتفاعاً كبيراً في معدل البطالة ليصل إلى ٦.٩%، وهذا يعكس تأثير جائحة (COVID-19)، على سوق العمل. في عام ٢٠٢١، تراجعت معدلات البطالة قليلاً لتبلغ ٦.٢%، إلا أنها ظلت مرتفعة مقارنةً بفترة ما قبل كورونا. وفي عام ٢٠٢٢، تراجع معدل البطالة إلى ٥.٨%[١٠٩]، مما يشير إلى التحسن النسبي في سوق العمل الصيني.

ثانياً: **تحليل معدلات التجارة الخارجية في الصين**:

نستعرض بالتحليل أبرز مؤشرات التجارة الخارجية (٢٠١٥ – ٢٠٢٢)، وفقاً لآخر إحصائيات صادرة عن البنك الدولي، من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

الميزان التجاري الصيني خلال الفترة (٢٠١٥ –٢٠٢٢)

السنة	الصادرات (تريليون دولار)	الواردات (تريليون دولار)	الميزان التجاري (تريليون دولار)
٢٠١٥	٢.٣٦	٢	٠.٣٦
٢٠١٦	٢.٢٠	١.٩٤	٠.٢٦
٢٠١٧	٢.٤٢	٢.٢١	٠.٢١
٢٠١٨	٢.٦٦	٢.٥٦	٠.١٠
٢٠١٩	٢.٦٣	٢.٥٠	٠.١٣
٢٠٢٠	٢.٧٣	٢.٣٧	٠.٣٦
٢٠٢١	٣.٥٥	٣.٠٩	٠.٤٦
٢٠٢٢	٣.٧١	٣.١٤	٠.٥٧

المصدر: من إعداد الباحث استناداً لبيانات البنك الدولي، ٢٠٢٢،

The World Bank: Exports, imports of goods and services (current US$) – China, https://data. World bank.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?locations=CN.

(109)The World Bank: Unemployment,total (%of total labor force) (modeled ILO estimate), https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS.

أ-مؤشر الصادرات للفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٢:

يشير التحليل إلى أنه في عام ٢٠١٥، بلغت قيمة الصادرات ٢.٣٦ تريليون دولار، لتنخفض بنسبة -٦.٧٨% في ٢٠١٦ مسجلة نحو ٢.٢٠ تريليون دولار، متأثرة بتراجع الطلب العالمي وحالة عدم الاستقرار في الأسواق العالمية وتقلبات أسعار الصرف(١١٠). إلى أن ارتفعت الصادرات بنسبة١٠% في عام ٢٠١٧ لتصل إلى ٢.٤٢ تريليون دولار، مدفوعة بزيادة الطلب العالمي على المنتجات الصينية وتحسن الأوضاع الاقتصادية العالمية. لتستمر الزيادة في ٢٠١٨ وتسجل ارتفاعاً بنسبة ٩.٩% لتصل إلى ٢.٦٦ تريليون دولار. وعلى الرغم من تراجع الصادرات بنسبة طفيفة -١.١% في ٢٠١٩ لتصل إلى ٢.٦٣ تريليون دولار، إلا أنها عاودت الارتفاع في عام ٢٠٢٠ بنسبة ٣.٦% محققة ٢.٧٣ تريليون دولار، على أثر ارتفاع الطلب على السلع الطبية والوقائية في ظل الجائحة (١١١). كما حققت الصادرات قفزة كبيرة عام ٢٠٢١ بنسبة ٣٠.٠٤% لتصل إلى ٣.٥٥ تريليونات دولار مع تحسن الاقتصاد العالميا، إلى جانب الطلب المتزايد على المنتجات التكنولوجية الحديثة والسلع الطبية. وأخيراً، في عام ٢٠٢٢، سجلت الصادرات ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ٤.٥١% لتصل إلى ٣.٧١ تريليونات دولار، في ضوء تحسن الأوضاع الاقتصادية العالمية وزيادة الطلب على المنتجات الصينية في مختلف القطاعات (١١٢).

ب-مؤشر الواردات للفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٢:

يشير التحليل إلى أن الواردات الصينية تأثرت بعدة عوامل، بدءًا من الركود العالمي في عام ٢٠١٦ وانتهاءً بتفشي كورونا في ٢٠٢٠، ففي عام ٢٠١٥،

(110)WORLD TRADE ORGANIZATION: World Trade Statistical Review, 2016, P38, https://www.wto.org.

(111)Staff Reporters:Chinese exports rise 3.6% in coronavirus-plagued 2020; only economy with positive trade growth, Global Times, Economy, Jan14,2021, https://www.Globaltimes.cn.

(112)The World Bank: Exports of goods and services (current US$) – China, https://data. World bank.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?locations=CN.

(ISSN: 2537- 0758)

بلغت قيمة الواردات ٢ تريليون دولار، ثم تراجعت بنسبة -٣% في ٢٠١٦ لتسجل ١.٩٤ تريليون دولار، متأثرة بتراجع الطلب العالمي والتقلبات في أسعار الصرف. إلا أن قيمة الواردات ارتفعت بنسبة ١٣.٩% في عام ٢٠١٧ و١٥.٨% في ٢٠١٨، حيث تجاوزت قيمتها ٢ تريليون دولار. وفي ٢٠١٩ حققت الواردات استقرارًا نسبيًا بنسبة انخفاض طفيفة -٢.٣% لتصل إلى ٢.٥٠ تريليون دولار. ومع تفشي كورونا عام ٢٠٢٠، تأثرت الواردات بشدة وتراجعت بنسبة -٥.٢% لتصل إلى ٢.٣٧ تريليون دولار. وخلال عام ٢٠٢١ شهدت الواردات ارتفاعاً بنسبة ٣٠.٣٨% لتصل إلى ٣.٠٩ تريليون دولار، لتحسن الأوضاع الاقتصادية العالمية. وأخيراً، في عام ٢٠٢٢، سجلت الواردات الصينية ارتفاعاً بنسبة ١٠.٣٦% لتصل إلى ٣.١٤ تريليون دولار [١١٣].

يتضح من التحليل السابق أن الواردات الصينية، مرت بخمس مراحل، على مدار فترة الدراسة، يمكن إجمالها فيما يلي:

المرحلة الأولى (٢٠١٥-٢٠١٦): تأثرت الواردات بالركود الاقتصادي العالمي وتقلبات أسعار الصرف مما تسبب في انخفاضها بنسبة -٣% [١١٤].

المرحلة الثانية (٢٠١٧-٢٠١٨): شهدت ارتفاعا نتيجة لتحسن الظروف الاقتصادية العالمية بنسبة ١٣.٩% و١٥.٨% على التوالي.

المرحلة الثالثة (٢٠١٩): شهدت استقرار نسبي بانخفاض طفيف -٢.٣% على خلفية التوترات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية [١١٥].

(113)The World Bank: Imports of goods and services (current US$) – China, https://data. World bank.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?locations=CN.

(114)WORLD TRADE ORGANIZATION: World Trade Statistical Review, 2016,op .cit, P40.

(١١٥) شهد الاقتصاد العالمي سلسلة من الخلافات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، ابتداءً من ٢٠١٨، حيث رفعت الولايات المتحدة الرسوم الجمركية على نحو ٥٠% من وارداتها من الصين. وكان رد الصين على ذلك بفرض تعريفات جمركية تشمل٧٠% من وارداتها من أمريكا، (شيماء خليل محمد خليل: الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، المجلد الثالث عشر، العدد الثالث، يوليو ٢٠٢٢، ص ٥٥).

المرحلة الرابعة (٢٠٢٠): هبوط بنسبة – ٥.٢%، متأثرة بالتداعيات الاقتصادية لتفشي جائحة كورونا والتباطؤ الاقتصادي العالمي [١١٦].

المرحلة الخامسة (٢٠٢١-٢٠٢٢): ارتفاع كبير بنسبة ٣٠.٣٨% ثم ١٠.٣٦%، كنتيجة لانتعاش الأسواق العالمية من تداعيات الجائحة.

ج-مؤشر الميزان التجاري للفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٢:

يشير التحليل إلى أن الصين حققت فائضاً تجارياً، على مدار فترة الدراسة بالكامل، ومن ثم تحقيقها لتوازن إيجابي في الميزان التجاري، كما حققت فائضاً نقدياً أثر إيجاباً على الاقتصاد الوطني. إلا أن الفائض التجاري تراجع قليلاً في الفترة (٢٠١٨-٢٠١٩)، ثم عاود التحسن خلال (٢٠٢٠ -٢٠٢٢). وهو ما يعكس قوة الاقتصاد الصيني وقدرته على تصدير المزيد من السلع والخدمات للأسواق العالمية. وعلى الرغم من تعرض الصين لبعض التحديات، كتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي والتوترات التجارية مع بعض الدول، مما دفعها لتنويع اقتصادها وتحسين بيئة أعمالها لتعزيز الصادرات وتقليل الاعتماد على الواردات.

ثالثاً: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للصين في الربع الأول من عام ٢٠٢٣:

في ١٨ أبريل ٢٠٢٣، أصدر المكتب الوطني للإحصاء في الصين (NBS) أحدث البيانات الاقتصادية الرسمية للربع الأول من العام الحالي ٢٠٢٣[١١٧]. ووفقًا لتحليل هذه البيانات، تشير النتائج إلى ما يلي:

١) **معدل النمو**: سجل الاقتصاد الصيني معدل نمو بلغ ٤.٥%، محققاً أعلى نسبة نمو منذ الربع الأول من العام الماضي٢٠٢٢. مما يشير إلى أن الاقتصاد الصيني يواصل التعافي بشكل قوي [١١٨].

٢) **الناتج المحلي الإجمالي**: حقق نمواً يفوق توقعات السوق، حيث بلغت قيمته ٢٨.٤٩٩.٧ مليار يوان (٤١٤٥.٥ مليار دولار)، بزيادة قدرها ٤.٥% على

(116)The World Bank: The economic impacts of the COVID-19 crisis, World Development Report 2022, https://www.worldbank.org.

(117)National Bureau of Statistics of China (NBS): April 18, 2023, http://www.stats.gov.

(118)National Bureau of Statistics of China (NBS): China's GDP Growth (Quarterly), April 18, 2023, http://www.stats.gov.

(ISSN: 2537- 0758)

أساس سنوي بالأسعار الثابتة. كما سجل نمواً بنسبة ٢.٢% على أساس ربع سنوي، مقارنةً بالربع الرابع من ٢٠٢٢ [١١٩].

٣) **نمو الإنتاج الصناعي**: نما الناتج الصناعي بنسبة ٣% في الربع الأول، بزيادة قدرها ٠.٣ نقطة مقارنةً بالربع الرابع من ٢٠٢٢. وقد ارتفعت القيمة المضافة للتعدين بنسبة ٣.٢%، وارتفع التصنيع بنسبة ٢.٩%، وزاد إنتاج وإمداد الكهرباء والطاقة الحرارية والغاز والمياه بنسبة ٣.٣%. كذلك ارتفعت القيمة المضافة لتصنيع المعدات بنسبة ٤.٣%، بزيادة ٢.٥ نقطة [١٢٠].

ارتفعت القيمة المضافة للشركات القابضة بنسبة ٣.٣%، والشركات المساهمة بنسبة ٤.٣%، والشركات الخاصة بنسبة ٢.٠%. في حين، انخفضت القيمة المضافة للشركات الممولة من مستثمرين أجانب بنسبة ٢.٧%. فيما يتعلق بالسلع، ارتفع إنتاج الخلايا الشمسية بنسبة ٥٣.٢%، وسيارات الطاقة الجديدة (NEVs) بنسبة ٢٢.٥% [١٢١].

في مطلع أبريل ٢٠٢٣، أصدر المكتب الوطني للإحصاء مؤشر مديري المشتريات التصنيعي(PMI)[١٢٢]، وسجل المؤشر للصناعة التحويلية ٥١.٩%، مما يمثل انخفاضًا بمقدار ٠.٧ نقطة مئوية مقارنةً بالشهر السابق، وخلال فبراير وصل المؤشر إلى ٥٢.٦%، مرتفعاً من ٥٠.١% في يناير، ومسجلاً أعلى قراءة منذ أبريل ٢٠١٢[١٢٣].

٤) **تضخم منخفض**: شهد مؤشر أسعار المنتجين (PPI) للمنتجات الصناعية انخفاضًا بنسبة ١.٦% على أساس سنوي، مما يعكس عدم تعافي الطلب بما يكفي لتعزيز الأسعار. ونما مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي، باستثناء أسعار الغذاء والطاقة، بنسبة ٠.٨% على أساس سنوي. وتراجعت أسعار

(119)National Bureau of Statistics of China (NBS): China’s GDP Growth (Quarterly), April 18, 2023, op.cit.

(120)National Bureau of Statistics of China (NBS): National Economy Continued to Recover, Quarterly Data, April 18, 2023, http://www.stats.gov.

(121)Ibid,.

(١٢٢) مؤشر مديري المشتريات التصنيعي (PMI): من أبرز المؤشرات الاقتصادية المستخدمة عالمياً لقياس نشاط قطاع التصنيع في اقتصاد معين، مما يعكس التغيرات الجوهرية في الاتجاهات الاقتصادية.

(123) China's Economy in Q1 2023-Manufacturing PMI Index.

المواد الغذائية بالنسبة لمؤشر أسعار المستهلكين بنسبة ٠.٧%، محققة أدنى مستوى خلال ١٨ شهراً. ويرجع تباطؤ نمو مؤشر أسعار المستهلكين لتأثير العوامل الموسمية، كانخفاض أسعار الوقود نتيجة لضعف الطلب العالمي والتخفيضات الكبيرة في أسعار السيارات بسبب انتهاء برامج الدعم وتعديل معايير الانبعاثات في الصين. ومن المتوقع عودة مؤشر الأسعار لمستوى معتدل بنهاية العام الجاري ٢٠٢٣[١٢٤].

٥) **انتعاش قطاع الخدمات**: ارتفعت القيمة المضافة للخدمات بنسبة ٥.٤%، بزيادة ٣.١ نقطة عن الربع الرابع من ٢٠٢٢. وتحديداً، نمت قطاعات نقل المعلومات، والبرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات، والوساطة المالية، والتأجير والأعمال، وتجارة الجملة والتجزئة نمواً بنسب ١٣.٦%، و١١.٢%، و٦.٩%، و٦%، و٥.٥% على التوالي. في مارس، بلغ مؤشر مديري المشتريات الخدمي ٥٦.٩%، بزيادة ١.٣ نقطة مئوية عن الشهر السابق. وسجل مؤشر النشاط التجاري (البيع بالتجزئة، والنقل بالسكك الحديدية، والنقل البري، والنقل الجوي، وخدمات الأعمال) قراءة أعلى من ٦٠%[١٢٥].

٦) **البيع بالتجزئة**: بلغ إجمالي مبيعات التجزئة للسلع الاستهلاكية ١١٤٩٢.٢ مليار يوان (١٦٧١.٦ مليار دولار)، بزيادة ٥.٨% على أساس سنوي، مقارنةً بانخفاض قدره ٢.٧% في الربع الرابع لعام ٢٠٢٢. كما شهدت تجارة التجزئة للسلع نمواً بنسبة ٤.٩%، ونمت خدمات التموين بنسبة ١٣.٩%. كذلك نما قطاع البيع بالتجزئة عبر الإنترنت بنسبة ٧.٣%، وهو ما يمثل ٢٤.٢% من إجمالي مبيعات السلع الاستهلاكية [١٢٦].

٧) **الاستثمارات**: شهد الاستثمار في الأصول الثابتة ارتفاعاً بنسبة ٥.١% على أساس سنوي. حيث نما الاستثمار في البنية التحتية، والتصنيع بنسبة ٨.٨% و٧% على التوالي، في حين واصل الاستثمار العقاري الانخفاض. ونما

(124) China's Economy in Q12023-CPI Index.
(125)China's Economy in Q12023-Services PMI Index.
(126)National Bureau of Statistics of China (NBS): National Economy Continued to Recover, op.cit.

(ISSN: 2537- 0758)

الاستثمار في التصنيع عالي التقنية، وخدمات التكنولوجيا الفائقة بنسبة ١٥.٢% و١٧.٨%. كما نما الاستثمار في تصنيع المعدات الإلكترونية والاتصالات، والمعدات الطبية بنسبة ٢٠.٧% و١٩.٩% على التوالي. كذلك نما الاستثمار في التجارة الإلكترونية بنسبة ٥١.٥%، والخدمات العلمية والتكنولوجية بنسبة ٥١.٣% [١٢٧].

٨) **الصادرات والواردات**: نمت القيمة الإجمالية للصادرات بنسبة ٨.٤%، على الرغم من ضعف الطلب الخارجي، في حين ارتفعت القيمة الإجمالية للواردات بنسبة ٠.٢% فقط. ويرجع نمو حجم الصادرات إلى زيادة الطلب من جنوب شرق آسيا والدول المشاركة في مبادرة الحزام والطريق (BRI)، حيث ارتفعت تجارة السلع بين الصين ودول الحزام والطريق بنسبة ١٦.٨% على أساس سنوي في الربع الأول. كما نمت التجارة في السلع بين الصين ودول الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP) بنسبة ٧.٣%[١٢٨].

رابعاً: نمو الاقتصاد الصيني في الربع الأول ٢٠٢٣(تحسن ملحوظ وتوجهات واعدة):

تُظهر المؤشرات الاقتصادية في الربع الأول من ٢٠٢٣ بداية قوية لانتعاش الاقتصاد، ويبقى هدف نمو إجمالي الناتج المحلي البالغ ٥% لعام ٢٠٢٣ متواضعا نسبياً ويمكن تحقيقه. وفي أحدث تقرير لصندوق النقد الدولي (IMF) الصادر في أبريل ٢٠٢٣، أبقى الصندوق على توقعاته لنمو الصين عند ٥.٢% لهذا العام [١٢٩]، ومع ذلك، يظل الانتعاش الاقتصادي غير متكافئ، إذ لا تزال البطالة مرتفعة نسبياً، في حين يوجد مجال واسع للنمو في الإنفاق الاستهلاكي.

في ضوء التحليل السابق، يرجح الباحث اضطلاع الحكومة الصينية بمواصلة توجهها الحالي القائم على تعبئة المزيد من الموارد لتنشيط الاقتصاد

(127)National Bureau of Statistics of China (NBS): National Economy Continued to Recover, op.cit.
(128) Ibid,.
(129) INTERNATIONAL MONETARY FUND :WORLD ECONOMIC OUTLOOK, April 11, 2023, https://www.imf.org.

بشكل أكبر، ومن المتوقع أن تقوم الحكومة بتعديلات في سياسات دعم الأعمال، وتحفيز الاستهلاك، وتشجيع الاستثمار، لتحقيق المزيد من تعزيز الثقة في الاقتصاد.

المطلب الثالث

تقييم الأداء الاقتصادي للهند

يعد اقتصاد الهند خامس أكبر اقتصاد في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي، ويتميز بوجود سوق داخلي كبير يتجاوز ١.٤ مليار نسمة، وقد تبنت الهند برنامج إصلاح اقتصادي شامل منذ عام ١٩٩١، يرتكز على التحول للاقتصاد الرأسمالي المعولم. وأصبحت من أسرع اقتصادات العالم نمواً منذ عام ٢٠١٨ [١٣٠]. لذا توقعت وكالة ستاندرد آند بورز نمو الناتج المحلي الإجمالي للهند بمتوسط ٦.٣% سنوياً بين العامين الماليين ٢٠٢١ و٢٠٣٠، مما يمكنها من تجاوز اليابان وألمانيا لتصبح ثالث أكبر اقتصاد في العالم [١٣١].

أولاً: تحليل المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي الهندي:

نستعرض بالتحليل أبرز مؤشرات الاقتصاد الهندي (٢٠١٥ – ٢٠٢٢)، وفقاً لآخر إحصائيات صادرة عن البنك الدولي، من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١)

المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي الهندي خلال الفترة (٢٠١٥ -٢٠٢٢)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بالتريليون دولار)	معدل النمو	معدل التضخم	معدل البطالة
٢٠١٥	٢.١	%٨	%٤.٩	%٧.٩
٢٠١٦	٢.٢٩	%٨.٣	%٤.٩	%٧.٨
٢٠١٧	٢.٦٥	%٦.٨	%٣.٣	%٧.٧

(١٣٠) وفاء لطفي: القوى الآسيوية الصاعدة في النظام الدولي: الهند نموذجاً، مرجع سابق، ص ٢٣٢-٢٣٣.

(131)Asit Ranjan Mishra :India's GDP growth may average 6.3% between 2021 and 2030: S&P report, Nov 23 2022, https://www.business-standard.com.

(ISSN: 2537- 0758)

٢٠١٨	٢.٧	%٦.٥	%٣.٩	%٧.٧
٢٠١٩	٢.٨٤	%٣.٩	%٣.٧	%٦.٥
٢٠٢٠	٢.٦٧	%٥.٨-	%٦.٦	%٧.٩
٢٠٢١	٣.١٥	%٩.١	%٥.١	%٦.٤
٢٠٢٢	٣.٣٩	%٧	%٦.٧	%٤.٨

المصدر: من إعداد الباحث استناداً لبيانات البنك الدولي، ٢٠٢٢، The World Bank : India, Economic, https://data.worldbank.org/country India.

أ-تحليل مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي للفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٢:

سجل الناتج المحلي الإجمالي للهند نمواً طفيفاً في البداية بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، حيث ارتفع من ٢.١ تريليون دولار إلى ٢.٢٩ تريليون دولار، ثم ارتفع الناتج ما بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٩، من ٢.٦٥ تريليون دولار في ٢٠١٧ إلى ٢.٨٤ تريليون دولار في ٢٠١٩. إلى أن تراجع بشدة في عام ٢٠٢٠ بسبب جائحة كوفيد ١٩، ليهبط إلى ٢.٦٧ تريليون دولار. ثم شهد الناتج المحلي الإجمالي للهند نمواً قوياً في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، حيث ارتفع إلى ٣.١٥ تريليون دولار في ٢٠٢١ و٣.٣٩ تريليون دولار في ٢٠٢٢[١٣٢].

ب-تحليل تطور معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠١٥-٢٠٢٢):

توصل الباحث إلى أنه في الفترة ما بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، بقي معدل النمو ثابتاً عند ٨%، ثم بدأ الانخفاض منذ عام ٢٠١٧ مسجلاً ٦.٨%، ثم ٦.٥% في ٢٠١٨. ثم تسارعت وتيرة الانخفاض عند هبوط المعدل في ٢٠١٩ ليصل٣.٩%، مما يشير لتراجع في معدل النمو، خاصةً عام ٢٠٢٠ عندما تراجع بشكل حاد إلى -٥.٨% متأثراً بتداعيات الجائحة، ثم عاد المعدل للارتفاع في ٢٠٢١ إلى٩.١%، قبل أن يعاود الهبوط عام ٢٠٢٢ إلى٧% [١٣٣].

(132)TheWorldBank: GDP (currentUS$) India,https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD? Locations= IN.

(133)The World Bank:GDP growth (annual%)– India,https://data.worldbank.org/indicator /NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations= IN.

ج-تحليل تطور معدل التضخم للفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٢:

يشير تحليل الباحث أنه، خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ استقر معدل التضخم عند مستوى مرتفع نسبياً، حيث بلغ في كليهما ٤.٩%. ثم شهد انخفاضا في ٢٠١٧ عندما هبط إلى ٣.٣%، ثم ارتفع قليلاً في ٢٠١٨ ليصل ٣.٩%. وشهد عام ٢٠١٩ انخفاضا ليبلغ ٣.٧%. ليقفز معدل التضخم إلى مستوى قياسي في عام ٢٠٢٠ مسجلاً ٦.٦%، مما يعكس تأثير كورونا. ليعود للانخفاض خلال عام ٢٠٢١ مسجلاً ٥.١%، نتيجة لتحسن الوضع الاقتصادي عقب تدابير التعافي من الجائحة واستعادة بعض الاستقرار في الأسواق. ثم ارتفاعه في عام ٢٠٢٢ إلى ٦.٧%، متأثراً بارتفاع الطلب المحلي والزيادة العالمية في أسعار النفط، إلا أنه لا يزال عند مستويات مرتفعة نسبياً خلال آخر عامين [١٣٤].

توصل الباحث، إلى أن معدل التضخم مستقر نسبياً في الهند وتحت سيطرة السياسة النقدية، باستثناء بعض القفزات المؤقتة في أوقات الأزمات الطارئة. ووفقاً للمعطيات السابقة، يتوقع الباحث أن يستقر المعدل نسبياً خلال السنوات القادمة.

د-تحليل نسب معدلات البطالة للفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٢:

سجل معدل البطالة مستويات مرتفعة نسبياً في البداية خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، حيث بلغ ٧.٩% و٧.٨% على التوالي. ثم بدأ التحسن منذ عام ٢٠١٧ عندما تراجع المعدل ببطء ليصل ٧.٧%. واستقر عند ذات المعدل المنخفض نسبياً في ٢٠١٨. إلى أن تسارعت وتيرة التحسن في ٢٠١٩ عندما تراجع معدل البطالة بشكل واضح ليبلغ ٦.٥%. ثم ارتفع المعدل في ٢٠٢٠ ليبلغ ٧.٩% متأثراً بجائحة (COVID-19)، كذلك شهد عام ٢٠٢١ تحسناً ملحوظاً

(134)The World Bank:Inflation,consumerprices(annual%)–India,https://data.World bank. org /indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations= IN.

(ISSN: 2537- 0758)

عندما انخفض المعدل إلى ٦.٤%. وفي عام ٢٠٢٢ وصل المعدل إلى أدنى مستوياته خلال فترة الدراسة، ليسجل ٤.٨% [١٣٥].

يتضح من التحليل، إن معدل البطالة يتجه نحو الانخفاض على المدى الطويل، إلا أنه يتأثر بالصدمات الاقتصادية في أوقات الأزمات، مما يؤدي إلى ارتفاعه بصورة مؤقته، ثم يعاود التحسن المتصاعد بشكل طبيعي.

ثانياً: تحليل معدلات التجارة الخارجية في الهند:

نستعرض بالتحليل أبرز مؤشرات التجارة الخارجية (٢٠١٥ – ٢٠٢٢)، وفقاً لآخر إحصائيات صادرة عن البنك الدولي، من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

الميزان التجاري الهندي خلال الفترة (٢٠١٥ -٢٠٢٢)

السنة	الصادرات (مليار دولار)	الواردات (مليار دولار)	الميزان التجاري (مليار دولار)
٢٠١٥	٤١٦.٧٩	٤٦٥.١٠	٤٨.٣١-
٢٠١٦	٤٣٩.٦٤	٤٨٠.١٧	٤٠.٥٣-
٢٠١٧	٤٩٨.٢٦	٥٨٢.٠٢	٨٣.٧٦-
٢٠١٨	٥٣٨.٦٤	٦٤٠.٣٠	١٠١.٦٦-
٢٠١٩	٥٢٩.٢٥	٦٠٢.٣٢	٧٣.٠٧-
٢٠٢٠	٤٩٩.٧٣	٥١٠.٢٤	١٠.٥١-
٢٠٢١	٦٧٧.٧٧	٧٦٠.٩	٨٣.١٣-
٢٠٢٢	٧٥٩.٩٣	٩١١.٩٣	١٥٢-

المصدر: من إعداد الباحث استناداً لبيانات البنك الدولي، ٢٠٢٢،

The World Bank: Exports, imports of goods and services (current US$) – India, https://data. World bank.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?locations=IN.

(135)The World Bank: Unemployment, total (%of total labor force) (national estimate)– India, https://data.worldbank.org.

أ-مؤشر الصادرات للفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٢:

يشير تحليل البيانات إلى أنه خلال عام ٢٠١٥، كانت الصادرات الهندية تقدر بنحو ٤١٦.٧٩ مليار دولار، ومن ثم ارتفعت بنسبة ٥.٥% في عام (٢٠١٦) إلى ٤٣٩.٦٤ مليار دولار. وفي عام ٢٠١٧، ارتفعت الصادرات بنسبة ١٣.٤% لتسجل ٤٩٨.٢٦ مليار دولار، إلا أنها انخفضت بنسبة ٦.٢% عام ٢٠١٨ لتصل إلى ٥٣٨.٦٤ مليار دولار. وفي ٢٠١٩، تراجعت الصادرات بنسبة ١.٨% لتسجل ٥٢٩.٢٥ مليار دولار. واستمرت في التراجع عام ٢٠٢٠ بنسبة ٥.٨% لتصل إلى ٤٩٩.٧٣ مليار دولار. ليشهد عام ٢٠٢١ ارتفاعاً حاداً في معدل الصادرات بنسبة ٣٥.٨% لتصل إلى ٦٧٧.٧٧ مليار دولار. وفي ٢٠٢٢، عاودت الارتفاع بنسبة ١٢.١% لتصل إلى ٧٥٩.٩٣ مليار دولار [١٣٦].

يتبين من التحليل تأثر الصادرات الهندية بالمتغيرات الاقتصادية العالمية والتغيرات في الطلب العالمي على السلع الهندية. إذ شهدت نمواً متقطعا خلال السنوات (٢٠١٥-٢٠١٩)، مع بعض الانخفاضات المؤقتة. وتراوحت معدلات النمو بين- ٦.٢% و١٣.٤%. وقد تراجعت الصادرات بشكل أكبر في عامي (٢٠١٩-٢٠٢٠) متأثرة بتداعيات كورونا. كما شهد عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ نمواً قوياً في الصادرات الهندية، بزيادة بلغت ٣٥.٨% في ٢٠٢١ ثم ١٢.١% في ٢٠٢٢. وهو ما يشير إلى انتعاش الاقتصاد الهندي في أعقاب التعافي من أزمة كورونا. لذا يرى الباحث استمرار معدل نمو الصادرات الهندية بوتيرة ثابتة في السنوات القادمة في حالة تُمكن الاقتصاد الهندي من الحفاظ على استقراره.

ب-مؤشر الواردات للفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٢:

يشير التحليل إلى أن الواردات شهدت تقلبات خلال فترة الدراسة، ففي عام ٢٠١٥، بلغت ٤٦٥.١٠ مليار دولار، ثم ارتفعت في ٢٠١٦ بنحو ٣.٢% لتصل إلى ٤٨٠.١٧ مليار دولار. وخلال عام ٢٠١٧، ارتفعت بنسبة ٢١.١%، لتصل

(136)The World Bank: Exports of goods and services (current US$) – India, https://data. World bank.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?locations=IN.

(ISSN: 2537- 0758)

إلى ٥٨٢.٠٢ مليار دولار. ثم تعاود الارتفاع بنحو ١٠.١% في ٢٠١٨ وتصل إلى ٦٤٠.٣٠ مليار دولار. إلا أنها انخفضت عام ٢٠١٩ بنسبة ٦% وبلغت ٦٠٢.٣٢ مليار دولار، لتعاود الانخفاض بصورة حادة في ٢٠٢٠ بنسبة ١٥.٣%، محققة ٥١٠.٢٤ مليارات دولار، متأثرة بتباطؤ الاقتصاد العالمي وتفشي كورونا. وفي ٢٠٢١ ارتفعت الواردات بنحو ٤٩.٢% مسجلة ٧٦٠.٩ مليار دولار. لتعاود الارتفاع خلال ٢٠٢٢ بنحو ١٩.٦% وتصل إلى ٩١١.٩٣ مليار دولار [١٣٧].

إجمالاً، شهدت الواردات الهندية نمواً مستمراً للفترة (٢٠١٥-٢٠١٨)، وارتفعت بمعدل سنوي يتراوح بين ٣% و٢١%. إلا أنها شهدت انخفاضا في عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ بنسبة ٦% و١٥.٣% على التوالي، ولكنها ارتفعت بشكل كبير عامي٢٠٢١ و٢٠٢٢ بنسبة ٤٩.٢% و١٩.٦% على التوالي.

ج-مؤشر الميزان التجاري للفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٢:

يعاني الاقتصاد الهندي من عجز مزمن في الميزان التجاري السلعي منذ أكثر من ربع قرن، مع تراجع نسبة تغطية الصادرات للواردات خلال السنوات الأخيرة، عما كانت عليه أواخر القرن الماضي، ويعد ارتفاع قيمة واردات الطاقة السبب الرئيسي لذلك العجز، ولذلك تزداد قيمته في سنوات ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي والفحم كما هو الحال في عامي ٢٠٢١، ٢٠٢٢[١٣٨]. وقد شهد الميزان التجاري الهندي عجزاً في عام ٢٠١٥ بقيمة -٤٨.٣١ مليار دولار. وفي ٢٠١٦ انخفضت قيمة العجز بصورة طفيفة إلى-٤٠.٥٣ مليار دولار. إلا أنه خلال ٢٠١٧ ارتفع العجز إلى-٨٣.٧٦ مليار دولار، ليرتفع بصورة حادة خلال ٢٠١٨ ويصل إلى-١٠١.٦٦ مليار دولار. إلا أنه عام ٢٠١٩ انخفض العجز إلى-٧٣.٠٧ مليار دولار. ليستمر في الانخفاض بشكل حاد عام ٢٠٢٠ محققاً

(137)The World Bank: Imports of goods and services (current US$)–India, https: //data. Worldbank.org/indicator/NE.IMP.GNFS.CD?locations=IN.

(١٣٨) ممدوح الولي: العجز التجاري الهندي وراء الاحتفاء بمصر، ٢٠٢٣، متاح على -https:// m7483.azureedge.net/opinions/2023/1/26

-١٠.٥١ مليارات دولار. وفي ٢٠٢١ ارتفع العجز مجدداً مسجلاً-٨٣.١٣ مليار دولار. ليعاود الارتفاع بشكل ملحوظ عام ٢٠٢٢ ويصل إلى-١٥٢ مليار دولار متأثراً بارتفاع أسعار النفط الذي يزداد عليه الطلب الهندي [١٣٩].

يتضح من التحليل أن الهند تواجه تحديات في تحقيق التوازن في الميزان التجاري، حيث تستورد قيمة أعلى من السلع والخدمات مقارنة بقيمة صادراتها. إذ إن زيادة العجز في الميزان التجاري في بعض السنوات كان ناجما عن زيادة الاستيرادات وتراجع الصادرات، متأثراً بعدة عوامل رئيسية مثل تباطؤ النمو العالمي وتقلبات أسعار المواد الخام والعوامل الجيوسياسية والتجارية. ويرى الباحث احتياج الهند إلى العمل على المدى الطويل، لتحسين التنافسية الهندية في التصدير، والحد من اللجوء للاستيراد، لتقليل العجز في الميزان التجاري.

ثالثاً: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للهند في الربع الأول من عام ٢٠٢٣:

أصدر مكتب الإحصاء الوطني الهندي (NSO) أحدث البيانات الاقتصادية الرسمية للربع الأول من العام الحالي ٢٠٢٣. ووفقًا لتحليل هذه البيانات، تشير النتائج إلى ما يلي[١٤٠]:

١) **معدل النمو**: تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦.١% على أساس سنوي في الربع الأول من عام ٢٠٢٣، بفارق ١.٦% عن معدل النمو في الربع الرابع من عام ٢٠٢٢ البالغة نسبته ٤.٥%، ومتجاوزاً لتوقعات السوق البالغة ٥%. وتم تعزيز هذا النمو بشكل أساسي من خلال الاستهلاك الخاص وصادرات الخدمات والتصنيع، نتيجة لتخفيف ضغوط تكلفة المدخلات. و

٢) **صادرات السلع والخدمات**: شكلت ٢٣.٥% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي أعلى نسبة منذ ٢٠١٤-٢٠١٥، بينما بلغ الاستهلاك الخاص أعلى مستوى منذ ٢٠٠٦-٢٠٠٧ عند ٥٨.٥%، وبلغ إجمالي رأس المال الثابت أعلى نقطة منذ ٢٠١٣-٢٠١٤ بنسبة ٣٤% من الناتج المحلي الإجمالي، مما

(139)Argaam : India's trade deficit jumps to a record high with a sharp rise in imports, 2022/07/04, https://www.argaam.com.

(140)MOSPI: Ministry of Statistics and Programme Implementation, Government of India, https://www.mospi.gov.

(ISSN: 2537- 0758)

يعكس زيادة مستدامة.

٣) **الخدمات المالية والعقارية والمهنية**: شهدت قطاعاتها نمو إجمالي القيمة المضافة لديها بنسبة ٧.١%، مقارنة بـ ٤.٧% في الربع الرابع من ٢٠٢٢.

٤) **التجارة والفنادق والنقل والاتصالات**: نما إجمالي القيمة المضافة لقطاعاتها بنسبة ١٤%.

٥) **قطاع البناء**: نما إجمالي القيمة المضافة من قطاع البناء كثيف العمالة بنسبة ١٠%، مقارنة بـ ١٤.٨% في الربع الرابع من ٢٠٢٢.

٦) **الزراعة**: نما إجمالي القيمة المضافة الزراعية بنسبة ٤%، ارتفاعاً من ٣.٥% في الربع الرابع من عام ٢٠٢٢.

٧) **التعدين**: تباطأ نمو إجمالي القيمة المضافة في التعدين واستغلال المحاجر إلى ٤.٦%، من ٧.١% في الربع الرابع من ٢٠٢٢.

٨) **خدمات المرافق**: ارتفع إجمالي القيمة المضافة للكهرباء والغاز وإمدادات المياه وخدمات المرافق الأخرى بنسبة ٩%، وهو أبطأ قليلاً من ٩.٩% بالربع الرابع من ٢٠٢٢.

٩) **خدمات الإدارة**: نما إجمالي القيمة المضافة في الإدارة العامة والدفاع والخدمات الأخرى بنسبة ٧.٢%، مقارنة بـ ٩.٧% في الربع الرابع ٢٠٢٢.

رابعاً: **الاقتصاد الهندي في عام ٢٠٢٣ وفقاً لرؤية البنك الدولي** [١٤١]:

وفقا لأحدث تقرير عن الاقتصاد الهندي (تقرير IDU) الصادر عن البنك الدولي في٣/١٠/٢٠٢٣، فإن الهند تواصل إظهار المرونة، باعتبارها واحدة من أسرع الاقتصادات نموًا في السنة المالية ٢٠٢٢-٢٠٢٣ بنسبة ٧.٢%. وكان معدل النمو في الهند هو ثاني أعلى معدل بين دول مجموعة العشرين، وحوالي ضعف متوسط اقتصادات الأسواق الناشئة. وكانت هذه المرونة مدعومة بالطلب

(141)The World Bank: India's Growth to Remain Resilient Despite Global Challenges, October 3, 2023, https://www.worldbank.org.

المحلي القوي، والاستثمار القوي في البنية التحتية، وتعزيز القطاع المالي. وارتفع نمو الائتمان المصرفي إلى ١٥.٨% في الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣-٢٠٢٤ مقارنة بـ ١٣.٣% في الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

ارتفع التضخم في الأشهر الأخيرة، كما ارتفع معدل التضخم الرئيسي إلى ٧.٨% في يوليو ٢٠٢٣ متأثراً بارتفاع أسعار المواد الغذائية. ومن المتوقع أن ينخفض التضخم تدريجياً مع عودة أسعار المواد الغذائية إلى طبيعتها وزيادة التدابير الحكومية للمعروض من السلع الأساسية.

يتوقع البنك الدولي أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي للهند للسنة المالية ٢٠٢٣-٢٠٢٤ إلى ٦.٣%، متأثراً بتباطوء النمو الاقتصادي العالمي. ومع ذلك، فمن المتوقع أن يظل نشاط قطاع الخدمات قويًا مع نمو بنسبة ٧.٤%، وأن يظل نمو الاستثمار قويًا عند ٨.٩%. وتشير توقعات البنك الدولي إلى أن الظروف العامة ستظل مواتية للاستثمار الخاص، مع نمو لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر، واستمرار عملية إعادة التوازن في سلسلة القيمة العالمية.

ويتوقع البنك الدولي أن يستمر ضبط أوضاع المالية العامة في السنة المالية ٢٠٢٣-٢٠٢٤، مع استمرار انخفاض العجز المالي للحكومة من ٦.٤% إلى ٥.٩% من إجمالي الناتج المحلي. مع استقرار الدين العام عند ٨٣% من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الصعيد الخارجي، من المتوقع أن يتقلص عجز الحساب الجاري إلى ١.٤% من الناتج المحلي الإجمالي، وسيتم تمويله بالقدر الكافي من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي ودعمه باحتياطيات أجنبية كبيرة.

المطلب الرابع

تقييم الأداء الاقتصادي لروسيا

تعد روسيا أكبر دولة في العالم من حيث مساحتها التي تبلغ حوالي ١٧.١ مليون كيلومتر مربع. وتعتبر من أهم الدول في التجارة الدولية، إذ تمتلك موقعاً جغرافياً متميزاً يتصل بالعديد من الدول، مما يدعم تأثيرها الاقتصادي

(ISSN: 2537- 0758)

والسياسي[١٤٢]. وتعد تاسع أكبر قوة اقتصادية عالمياً، وتتميز بتوفر الموارد الطبيعية، كما تمتلك موارد زراعية هائلة، وتعد أحد أكبر المنتجين للحبوب والسكر واللحوم. وتتميز بصناعاتها التحويلية والتكنولوجية والدفاعية والفضائية [١٤٣].

أولاً: تحليل المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي الروسي:

نستعرض بالتحليل أبرز مؤشرات الاقتصاد الروسي (٢٠١٥ – ٢٠٢٢)، وفقاً لآخر إحصائيات صادرة عن البنك الدولي، من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١)

المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي الروسي خلال الفترة (٢٠١٥ -٢٠٢٢)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بالتريليون دولار)	معدل النمو	معدل التضخم	معدل البطالة
٢٠١٥	١.٣٦	-٢%	١٥.٥%	٥.٦%
٢٠١٦	١.٢٨	٠.٢%	٧%	٥.٦%
٢٠١٧	١.٥٧	١.٨%	٣.٧%	٥.٢%
٢٠١٨	١.٦٦	٢.٨%	٢.٩%	٤.٨%
٢٠١٩	١.٦٩	٢.٢%	٤.٥%	٤.٥%
٢٠٢٠	١.٤٩	-٢.٧%	٣.٤%	٥.٦%
٢٠٢١	١.٨٤	٥.٦%	٦.٧%	٤.٧%
٢٠٢٢	٢.٢٤	-٢.١	١١.٩%	٣.٨%

المصدر: من إعداد الباحث استناداً لبيانات البنك الدولي، ٢٠٢٢، The World Bank : Russia, Economic, https://data.worldbank.org/country/ Russia.

أ-تحليل مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي للفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٢:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي ١.٣٦ تريليون دولار في عام ٢٠١٥، إلا أنه تراجع في ٢٠١٦ ليصل إلى ١.٢٨ تريليون دولار. وفي ٢٠١٧ ارتفع ليصل إلى ١.٥٧ تريليون دولار. ليعاود الارتفاع في ٢٠١٨ مسجلاً ١.٦٦ تريليون دولار. ثم شهد ارتفاعاً طفيفاً عام ٢٠١٩ ليبلغ ١.٦٩ تريليون دولار، إلا أنه تراجع عام

(142) Britannica: Economy of Russia, June 14, 2023, https://www.britannica.com.
(143) Ann Logue: Russian Economy Overview,the balance, December 6, 2022, https:// www.thebalancemoney.com.

٢٠٢٠ ليصل إلى ١.٤٩ تريليون دولار. ليرتفع في ٢٠٢١ مسجلاً ١.٨٤ تريليون دولار. ثم يقفز خلال عام ٢٠٢٢ ليصل إلى ٢.٢٤ تريليون دولار [١٤٤].

يشير التحليل إلى أن روسيا شهدت انخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي في عامي (٢٠١٥-٢٠١٦) لانخفاض أسعار النفط والعقوبات الاقتصادية بسبب الأزمة الأوكرانية آنذاك، والضغوط على الروبل، وما نتج عنها من اضطراب السوق والمخاوف بشأن الاستقرار المالي [١٤٥]، أما في الأعوام من (٢٠١٧-٢٠١٩)، عاود الاقتصاد الروسي النمو مدفوعًا بارتفاع أسعار النفط وزيادة الطلب على السلع الروسية، إلا أن معدل النمو كان بطيئًا على خلفية ضعف الاستثمارات والإنفاق. ليتراجع الناتج المحلي الإجمالي بصورة حادة في عام ٢٠٢٠ متأثراً بتداعيات كورونا وانخفاض أسعار النفط [١٤٦]. ليعاود الناتج الارتفاع عامي (٢٠٢١-٢٠٢٢) بفضل الطلب المرتفع على النفط والغاز الروسيين [١٤٧].

ب-تحليل تطور معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠١٥-٢٠٢٢):

شهد النمو الاقتصادي لروسيا تقلبات كبيرة خلال فترة الدراسة. فقد بدأ الناتج المحلي الإجمالي منخفضاً في عام ٢٠١٥ بنسبة -٢%، نتيجة للانخفاض الحاد في أسعار النفط، والتي تعتبر مصدراً رئيسياً للدخل الروسي. وكذلك العقوبات الاقتصادية بسبب الأزمة الأوكرانية آنذاك [١٤٨]. ثم بدأ الاقتصاد في التعافي ببطء مع معدل نمو بلغ ٠.٢% في ٢٠١٦. متأثراً بتداعيات الأزمة الاقتصادية والهبوط الحاد في قيمة الروبل [١٤٩]. ثم استعاد الاقتصاد معدلات نمو

(144)TheWorldBank:GDP(currentUS$)Russia,https://data.worldbank.org/indicator/NY. GDP.MKTP.CD? Locations= RU.

(145)International Monetary Fund : RUSSIAN FEDERATION 2015 ARTICLE IV CONSULTATION; AND STAFF REPORT, Impact of Sanctions, IMF Country Report No. 15/211, August 2015,P21, https://www.imf.org.

(146)Heli Simola: COVID-19 and the Russian economy, University of Turku, June 16, 2021, https://sites.

(147)Enerdata: Russia's oil and gas budget revenues grew by 28% in 2022, 17 January 2023, https://www.enerdata.net.

(148)International Monetary Fund : RUSSIAN FEDERATION 2015 ARTICLE IV CONSULTATION; AND STAFF REPORT, op.cit, P36.

(149)International Monetary Fund : RUSSIAN FEDERATION 2015 ARTICLE IV CONSULTATION; AND STAFF REPORT, op.cit.

(ISSN: 2537- 0758)

مقبولـة للفتـرة (٢٠١٧ –٢٠١٩) مسـجلاً ١.٨% و٢.٨% و٢.٢ علـى التـوالي، بفضل ارتفاع أسعار النفط وزيادة الطلب على السلع الروسية. إلا أن روسيا تأثرت بشـدة بفيـروس كورونـا عـام ٢٠٢٠، مسـجلة تراجعـاً فـي معـدل النمـو البـالغ – ٢.٧%[١٥٠]. وفي ٢٠٢١ شهد الاقتصاد الروسي تعافياً قوياً مع معدل نمو بلغ ٥.٦%، مدفوعاً بارتفاع الطلب على النفط والغاز. إلا أنه تراجع عام ٢٠٢٢محققاً –٢.١% [١٥١]، متأثراً بعدة عوامل أبرزها العقوبات الغربية على روسيا [١٥٢].

ج-تحليل تطور معدل التضخم للفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٢:

يشير التحليل إلى أن الاقتصاد الروسي شهد ارتفاعاً في معدل التضخم عام ٢٠١٥ وبلغ ١٥.٥%، نتيجة لانخفاض أسعار النفط [١٥٣]. إلا أنه بدأ تدريجياً في التراجـع ليصـل ٧% فـي ٢٠١٦، ثـم ٣.٧% فـي ٢٠١٧ بفعـل السياسـة النقديـة الصارمة للبنك المركزي وانخفاض الاستهلاك الداخلي [١٥٤]. واستمر التراجع ليبلغ ٢.٩% في ٢٠١٨. وابتداءً من عام ٢٠١٩، بدأ معدل التضخم معاودة الارتفاع ليصل إلى ٤.٥%، قبل أن يتراجع مجدداً في ٢٠٢٠ متأثراً بجائحة كورونا [١٥٥]، ليعاود الارتفاع ويسجل ٦.٧% خلال عام ٢٠٢١، ثم يقفز في ٢٠٢٢ ليسجل ١١.٩% وهو ما يعكس تأثر الاقتصاد الروسي بالعقوبات الغربية [١٥٦].

(150)Heli Simola: COVID-19 and the Russian economy, op.cit.
(151)The World Bank: GDPgrowth (annual%)–Russia,https://data.worldbank.org/.
(152)European Council: Infographic-Impact of sanctions on the Russian economy, Council of the European Union, May 4, 2023, https://www.consilium.europa.eu.
(١٥٣) سيماء محسن علاوي: انخفاض أسعار النفط العالمية وأثرها في إعداد الموازنة العامة للدولة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، مجلة الدنانير، العدد السابع عشر، ٢٠١٩، ص ١٧٢.
(154)Samia Bedas-Strom, Davide Fusseri, Bertrand Gros: Combating chronically low inflation: a challenge for many central banks, International Monetary Fund research, September 27, 2016, https://www.imf.org.
(155)Heli Simola: COVID-19 and the Russian economy, op.cit.
(156)Sputnikarabic: Will 2023 put an end to the hyperinflation crisis? Where is the global economy headed? 28.12.2022, https://sputnikarabic.ae.

د-تحليل نسب معدلات البطالة للفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٢:

يشير تحليل الباحث إلى الاستقرار النسبي لمعدل البطالة مسجلاً ٥.٦% لعامي(٢٠١٥ و٢٠١٦)، متأثراً بالأزمة الاقتصادية التي عانت منها روسيا بسبب انخفاض أسعار النفط. ثم تراجع المعدل تدريجياً ابتداء من ٢٠١٧ وسجل ٥.٢%، ليصل إلى ٤.٨% في ٢٠١٨، ليشهد ٢٠١٩ انخفاضاً لمعدل البطالة ويصل إلى ٤.٥%. وفي عام ٢٠٢٠ ارتفع مجدداً ليبلغ ٥.٦% متأثراً بتداعيات كورونا الاقتصادية [١٥٧]، ليتراجع المعدل قليلاً في ٢٠٢١ ويصل إلى ٤.٧% نتيجة لبدء تعافي الاقتصاد الروسي، مما ساهم في امتصاص فائض العمالة، وانعكاس ذلك على معاودة المعدل الانخفاض إلى ٣.٨ % خلال ٢٠٢٢[١٥٨].

ثانياً: **تحليل معدلات التجارة الخارجية في روسيا**:

نستعرض بالتحليل أبرز مؤشرات التجارة الخارجية (٢٠١٥ – ٢٠٢٢)، وفقاً لآخر إحصائيات صادرة عن البنك الدولي، من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

الميزان التجاري الروسي خلال الفترة (٢٠١٥ -٢٠٢٢)

السنة	الصادرات (مليار دولار)	الواردات (مليار دولار)	الميزان التجاري (مليار دولار)
٢٠١٥	٣٩١.٣٧	٢٨١.٦٤	١٠٩.٧٣
٢٠١٦	٣٣٠.١١	٢٦٣.٨٣	٦٦.٢٨
٢٠١٧	٤١٠.٧٢	٣٢٧.٢١	٨٣.٥١
٢٠١٨	٥١٠.٣٥	٣٤٤.٥٢	١٦٥.٨٣
٢٠١٩	٤٨١.٤١	٣٥٢.٠٩	١٢٩.٣٢

(157)Heli Simola: COVID-19 and the Russian economy, op.cit.

(158)The World Bank: Unemployment, total (%of total labor force) (national estimate), RussianFederation,https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.NE.ZS?locations=RU.

(ISSN: 2537- 0758)

٢٠٢٠	٣٨١.٠٧	٣٠٥.٢٦	٧٦.٤٧
٢٠٢١	٥٤٩.١٤	٣٧٩.٥٥	١٦٩.٥٩
٢٠٢٢	٦٣١.٥٥	٣٤٩.١٧	٢٨٢.٣٨

المصدر: من إعداد الباحث استناداً لبيانات البنك الدولي، ٢٠٢٢،
The World Bank: Exports, imports of goods and services (current US$) – Russia, https://data. World bank.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?locations= RU.

أ-مؤشر الصادرات للفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٢:

يشير تحليل الباحث أن الصادرات شهدت تقلبات ملحوظة، متأثرة بعوامل اقتصادية، وسياسية على حجم ونسب الصادرات، فقد تراجع معدل الصادرات عام ٢٠١٦ بنسبة -١٥.٦٤% ليسجل نحو ٣٣٠.١١ مليار دولار، مقارنةً بـ ٣٩١.٣٧ مليار دولار عام ٢٠١٥، متأثراً بانخفاض أسعار النفط والعقوبات الاقتصادية التي استهدفت التأثير السلبي على مشاركة الاقتصاد الروسي في سلاسل الإمداد والقيمة العالمية، تصديرًا واستيرادًا [١٥٩]، ثم ارتفع المعدل عام ٢٠١٧ بنسبة ٢٤.٣٩% ليصل إلى ٤١٠.٧٢ مليارات دولار، وقفز عام ٢٠١٨ بنسبة ٢٤.٢٥% مسجلاً ٥١٠.٣٥ مليارات دولار، ثم تراجع عام ٢٠١٩ ليسجل ٤٨١.٤١ مليار دولار بنسبة -٥.٦٧ %، ليستمر في التراجع عام ٢٠٢٠ بنسبة -٢٠.٨٦% محققاً ٣٨١.٠٧ مليار دولار، متأثراً بتداعيات فيروس كورونا [١٦٠]. ليقفز بنسبة ٤٤.١١% عام ٢٠٢١ ويسجل ٥٤٩.١٤ مليار دولار. وأخيرا يعاود الارتفاع خلال عام ٢٠٢٢ لتسجل ٦٣١.٥٥ مليار دولار بنسبة ١٥.٠٣%، مدفوعاً بالطلب المرتفع على النفط والغاز الروسيين [١٦١].

(١٥٩) محمد يوسف عفيفي وآخرين: النفط الروسي في مواجهة سقوف الأسعار: الأسباب والتداعيات ومحددات المستقبل، مركز ترينذز للبحوث والاستشارات، ٢٠٢٢، ص٧، متاح على: https://trendsresearch.org
(160)Heli Simola: COVID-19 and the Russian economy, op.cit.
(161)Enerdata: Russia's oil and gas budget revenues grew by 28% in 2022, 17 January 2023, op.cit.

ب-مؤشر الواردات للفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٢:

يشير التحليل أن معدل الواردات الروسية شهد عدة تقلبات ما بين نمو وتراجع، ففي عامي (٢٠١٥ و٢٠١٦)، تراجعت الواردات بشكل كبير، مسجلة ٢٨١.٦٤ مليار دولار، ٢٦٣.٨٣ مليار دولار على التوالي، متأثرة بتراجع أسعار النفط وفرض العقوبات الاقتصادية على روسيا نتيجة للأزمة الأوكرانية [١٦٢]. وتبع ذلك نمواً في الفترة (٢٠١٧-٢٠١٩)، لتسجل ٣٢٧.٢١ مليار دولار بنسبة ٢٤% عام ٢٠١٧، ويستمر النمو بوتيرة معتدلة في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ بنسب ٥.٣% و٢.٣% على التوالي، بفعل استقرار أسعار النفط وتحسن الأوضاع الاقتصادية في الدول الرئيسية المستوردة للسلع الروسية [١٦٣]. إلى أن تراجعت الواردات بشكل حاد عام ٢٠٢٠ بنسبة -١٣.٣% لتصل إلى ٣٠٥.٢٦ مليارات دولار متأثرة بجائحة (COVID-19) [١٦٤]. لتقفز عام ٢٠٢١ بنسبة ٢٤.٣% وتبلغ ٣٧٩.٥٥ مليار دولار بفعل ارتفاع أسعار النفط [١٦٥]، إلا أنها تراجعت مجدداً عام ٢٠٢٢ بنسبة -٨% لتسجل ٣٤٩.١٧ مليار دولار، على أثر تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وتأثير العقوبات الدولية [١٦٦].

ج-مؤشر الميزان التجاري للفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٢:

يشير التحليل الباحث لبيانات الجدول إلى أن الميزان التجاري سجل أداءً متقلباً، ولكن في اتجاه صاعد عموماً. كما سجل فائضاً مستمراً على مدار فترة الدراسة بالكامل، ويرجع ذلك، بصفة أساسية، إلى اعتماد روسيا على صادرات الموارد الطبيعية كالنفط والغاز، وقد تراوحت قيمة الفائض التجاري السنوي بين ٦٦ مليار دولار في عام ٢٠١٦ إلى ٢٨٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٢. كما شهد

(١٦٢) سامر إلياس: سنوات روسيا العجاف لن تنتهي قريباً، مرجع سابق.

(١٦٣) محمد يوسف عفيفي وآخرين: النفط الروسي في مواجهة سقوف الأسعار: الأسباب والتداعيات ومحددات المستقبل، مرجع سابق، ص٧.

(164)Heli Simola: COVID-19 and the Russian economy, op.cit.

(165)RT Online: Russia's trade balance is profitable-Russia's trade with the world will exceed half a trillion dollars in 2021, https://.rt.com/business.

(166)European Council: Infographic-Impact of sanctions on the Russian economy, op.cit.

(ISSN: 2537- 0758)

عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٢ أعلى فوائض تجارية خلال فترة الدراسة، ويرجع ذلك جزئياً إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز. كما تبين تراجع الفائض التجاري بشكل ملحوظ في عام ٢٠١٩ على أثر هبوط أسعار النفط، وعام٢٠٢٠ لتأثره بتداعيات جائحة (COVID-19)، إلا أنه شهد انتعاشاً قوياً في عامي٢٠٢١ و٢٠٢٢ مع تخفيف العديد من القيود عقب الجائحة، وارتفاع أسعار النفط.

ثالثاً: الرؤية نحو الاقتصاد الروسي في عام ٢٠٢٣:

يشير تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في أبريل ٢٠٢٣، إلى تأثر الاقتصاد الروسي بالعقوبات، فالنمو الذي كان يشهده عام ٢٠٢١ بنسبة ٥.٦%، تحول لانكماش بنسبة ٢.١% عام ٢٠٢٢، ويُتوقع تواصل الانكماش عام ٢٠٢٣ مع زيادة طفيفة لا تتجاوز ٧ بالألف، ليتقلص عام ٢٠٢٤ إلى ١.٣%[١٦٧].

كذلك انتقلت الموازنة الروسية من فائض في ٢٠٢١ إلى عجز بنسبة ٢.٢% عام ٢٠٢٢ متأثرة بنفقات الدعم الذي تقدمه الدولة لتخفيف أعباء التضخم عن المواطنين، ويُتوقع ارتفاع العجز بنهاية عام ٢٠٢٣ إلى ٦.٢%، وأن يتواصل عجز الموازنة حتى عام ٢٠٢٧، لتعود لتحقيق فائض في ٢٠٢٨[١٦٨].

أ-الاحتياطات النقدية والتصنيف الائتماني:

أشارت البيانات الروسية كذلك إلى انخفاض قيمة احتياطات النقد الأجنبي مع نشوب الحرب لتصل في سبتمبر ٢٠٢٢ إلى ٤٥١ مليار دولار، بعد أن كانت ٦٣٠ ملياراً قبل شهر واحد من اندلاع الحرب في فبراير من ذات العام، إلا أن هذا النزيف في الاحتياطات أخذ في التراجع لتبلغ الأرصدة ٥٩٦ ملياراً في أبريل ٢٠٢٣، وبذلك فإن مجمل ما خسرته روسيا من أرصدتها الاحتياطية لم يزد على ٣٤ مليار دولار أي ٥.٥% [١٦٩].

(167)International Monetary Fund: WORLD ECONOMIC OUTLOOK, A ROCKY RECOVERY, APRIL 2023 https://www.imf.org.
(168)International Monetary Fund, op.cit.
(169)Ibid.

ب-تطورات الاقتصاد الكلي واستجابة السياسات:

وفقاً لتقرير البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD) لعام ٢٠٢٣، فإن فرض عقوبات واسعة النطاق، عزلت روسيا عن جزء كبير من النظام المالي الدولي، مع تجميد أكثر من نصف الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي. كما تضمنت التدابير، فرض حظر على الصادرات لروسيا من المكونات التكنولوجية الحيوية، فضلاً عن انسحاب أكثر من ١٠٠٠ شركة متعددة الجنسيات من روسيا. كما تم فرض عقوبات على قطاع الطاقة، وقد تمكنت روسيا من إعادة توجيه الصادرات إلى البلدان غير الخاضعة للعقوبات. وكان التأثير الاقتصادي كبيراً، في ضوء انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤% على أساس سنوي في الربع الثانية من ٢٠٢٢، وانخفاض قيمة الروبل بنحو ٥٠% إلى أكثر من ١٣٠ روبل لكل دولار أمريكي، وتضاعف التضخم إلى ما يقرب من ١٨ %. ومع ذلك، فبعد الصدمة الأولية للعقوبات، ارتفع الروبل، وأصبح مستواه في أكتوبر ٢٠٢٢ عند حوالي ٦٠ روبل لكل دولار أمريكي، أقوى مما كان عليه في الأشهر السابقة للغزو. ويعكس هذا الارتفاع تبدد الصدمة الأولية، وفرض ضوابط على رأس المال، وارتفاع فائض الحساب الجاري مع انهيار الواردات واستمرار تدفق صادرات الطاقة بأسعار عالمية مرتفعة [١٧٠].

تمت السيطرة على التضخم، وسارع البنك المركزي إلى الاستجابة للتأثير التضخمي للعقوبات، حيث رفع سعر الفائدة من ٨.٥% إلى ٢٠% على مدار شهر. وكان لتعزيز قيمة الروبل تأثير انكماشي، مما ساعد على معاودة خفض التضخم إلى ١٣.٧ % في سبتمبر ٢٠٢٢، ومن المرجح أن يؤدي ضعف الطلب الاستهلاكي إلى كبح التضخم بشكل أكبر بنهاية ٢٠٢٣ [١٧١].

على الرغم من تأثر النمو سلباً نتيجة للعقوبات، إلا أنه كان أقل من المتوقع، بسبب استجابة البنك المركزي الروسي لسياساته، والاحتياطيات المالية القوية للبلاد، ومرونة قطاع الطاقة. إلا أنه فيما يتعلق بالاقتصاد غير النفطي، ولا

(170) European Bank for Reconstruction and Development: TRANSITION REPORT 2022-23: BUSINESS UNUSUAL, https://www.ebrd.com.
(171) European Bank for Reconstruction and Development: TRANSITION REPORT 2022-23: BUSINESS UNUSUAL, https://www.ebrd.com.

(ISSN: 2537- 0758)

سيما تلك القطاعات التي تعتمد على الواردات الأجنبية، فإن الأمور تبدو أقل إيجابية. ومن المتوقع أن ينكمش الاقتصاد بنسبة ٣% مع نهاية ٢٠٢٣[١٧٢].

ج-تطورات الإصلاح الهيكلي:

تسببت الحرب الروسية الأوكرانية، في تقليص فرص الوصول للتكنولوجيا الغربية. مما أعاق القدرة الروسية على تنويع اقتصادها بعيداً عن النفط، وانعكاس ذلك على تحويل النفقات الحكومية ومحدودية الإصلاح الهيكلي عام ٢٠٢٢، مما أعاق التقدم في تنفيذ مخطط المشاريع الوطنية، وهي سلسلة من ١٣ مشروعاً واسع النطاق للبنية التحتية والتنمية الاجتماعية، والتي حددتها روسيا عام ٢٠١٩. وتواصل السلطات في ٢٠٢٣ مراجعتها الشاملة لأنظمة الأعمال، المعروفة باسم "المقصلة التنظيمية" والمتضمنة مراجعة أكثر من ٢٠.٠٠٠ من لوائح ومتطلبات العمل. فالعديد من القواعد التنظيمية، التي يعود بعضها إلى الحقبة السوفيتية، يجري إلغاؤها أو استبدالها استناداً إلى تحليل التكاليف والفوائد. ومن المتوقع أن يؤدي هذا المخطط إلى تحسين بيئة الأعمال، من خلال الحد من الروتين ومواءمة اللوائح بشكل أوثق مع احتياجات الشركات [١٧٣].

المطلب الخامس
تقييم الأداء الاقتصادي للبرازيل

يعد الاقتصاد البرازيلي أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية، والثامن عالمياً من حيث الحجم، ويعتمد على الصادرات، وتُعد السلع الزراعية والمنتجات الصناعية والخدمات من أهم المنتجات التي تصدرها البرازيل. كما تستورد (النفط والغاز والمواد الكيميائية والآلات والمعدات الصناعية والإلكترونيات والأدوية) [١٧٤].

أولاً: تحليل المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي البرازيلي:

نستعرض بالتحليل أبرز مؤشرات الاقتصاد البرازيلي (٢٠١٥ – ٢٠٢٢)، وفقاً لآخر إحصائيات صادرة عن البنك الدولي، من خلال الجدول التالي:

(172) European Bank for Reconstruction and Development , op.cit
(173)Ibid.
(174)The World Bank: Latin America and the Caribbean Overview, Brazil, Economic, Oct 05, 2023, https://www.worldbank.org.

جدول رقم (١)

المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي البرازيلي خلال الفترة (٢٠١٥ -٢٠٢٢)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي(بالتريليون دولار)	معدل النمو	معدل التضخم	معدل البطالة
٢٠١٥	١.٨	%٣.٥-	%٩	%٨.٦
٢٠١٦	١.٨	%٣.٣-	%٨.٧	%١١.٧
٢٠١٧	٢.٠٦	%١.٣	%٣.٤	%١٢.٩
٢٠١٨	١.٩٢	%١.٨	%٣.٧	%١٢.٥
٢٠١٩	١.٨٧	%١.٢	%٣.٧	%١٢.١
٢٠٢٠	١.٤٨	%٣.٣-	%٣.٢	%١٣.٩
٢٠٢١	١.٦٥	%٥	%٨.٣	%١٣.٣
٢٠٢٢	١.٩٢	%٢.٩	%٩.٣	%٩.٥

المصدر: من إعداد الباحث استناداً لبيانات البنك الدولي، ٢٠٢٢، The World Bank : Brazil, Economic, https://data.worldbank.org/country/ Brazil.

أ-تحليل مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي للفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٢:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل ١.٨ تريليون دولار عام ٢٠١٥، واستقر على ذات القيمة عام ٢٠١٦، ثم ارتفع بنسبة ١٤.٤% ليسجل٢.٠٦ تريليون دولار في عام ٢٠١٧، ثم تراجع بنسبة -٦.٨% ليبلغ ١.٩٢ تريليون دولار خلال عام ٢٠١٨، ليعاود الانخفاض بنسبة -٢.٦% ويسجل١.٨٧ تريليون دولار في عام ٢٠١٩، ثم تراجع بنسبة -٢٢.٩% ليصل إلى ١.٤٨ تريليون دولار في عام ٢٠٢٠، ليرتفع بنسبة ١١.٥% مسجلاً ١.٦٥ تريليون دولار في عام ٢٠٢١، و١.٩٢ تريليون دولار بنسبة ١٦.٤% عام ٢٠٢٢ (١٧٥).

(175)TheWorldBank:GDP(currentUS$)Brazil,https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=BR.

(ISSN: 2537- 0758)

ب-تحليل تطور معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠١٥-٢٠٢٢):

يشير تحليل الباحث إلى أنه في عامي (٢٠١٥-٢٠١٦) شهد الاقتصاد البرازيلي انكماشاً مع معدلات نمو سلبية بلغت -٣.٥% و-٣.٣% على التوالي. ليبدأ الاقتصاد في التعافي تدريجياً ابتداءً من عام ٢٠١٧ حتى ٢٠١٩، فبلغ معدل النمو١.٣% عام ٢٠١٧، ثم ارتفع إلى ١.٨% عام ٢٠١٨، ليصل المعدل عند ١.٢% في ٢٠١٩. إلا أنه في ٢٠٢٠ تسببت كورونا في معاودة التراجع ليصل معدل النمو إلى-٣.٩%، متأثراً بتقييد الأنشطة الاقتصادية، ليشهد الاقتصاد البرازيلي عامي٢٠٢١، و٢٠٢٢ انتعاشاً، مع قفزة حادة لمعدل النمو وبلوغه ٥% في عام ٢٠٢١، مدفوعا بالطلب المحلي وعودة الثقة للاقتصاد. ثم بلوغه ٢.٩% عام ٢٠٢٢، على أثر تحسن الأوضاع الصحية ورفع القيود عن الأنشطة الاقتصادية، مما ساهم في زيادة الإنتاج (١٧٦).

ج-تحليل تطور معدل التضخم للفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٢:

يشير التحليل إلى أن معدل التضخم شهد تقلباً ملحوظاً، خلال فترة الدراسة، مع اتجاه عام نحو الانخفاض حتى عام ٢٠٢٠، حيث شهد المعدل ارتفاعاً خلال عامي (٢٠١٥ -٢٠١٦)، مسجلاً ٩%، ٨.٧% على التوالي، مما يعكس عدم استقرار الأسعار والتذبذب في قيمة العملة. ثم تراجع معدل التضخم مسجلاً ٣.٤% عام ٢٠١٧، واستقر عامي (٢٠١٨-٢٠١٩) عند ٣.٧%، وهي الفترة التي شهدت استقراراً للأسعار وضبط السياسة النقدية. وفي عام ٢٠٢٠ تراجع المعدل ووصل إلى ٣.٢%، متأثراً بتداعيات كورونا وتراجع الطلب الكلي وتباطؤ النشاط الاقتصادي، ليعاود التضخم الارتفاع خلال عامي (٢٠٢١-٢٠٢٢)، ليبلغ ٨.٣%،٩.٣% على التوالي، بفعل الانتعاش الاقتصادي الذي أدى إلى الطلب المتزايد، وبالتالي ارتفاع الأسعار (١٧٧).

(176)TheWorldBank:GDPgrowth(annual%)Brazil,https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=BR.

(177)The World Bank:Inflation,consumerprices(annual%)–Brazil,https://data.Worldbank.org /indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations= BR.

د-تحليل نسب معدلات البطالة للفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٢:

سجل معدل البطالة ٨.٦% عام ٢٠١٥، وقفز في ٢٠١٦ ليصل إلى ١١.٧%، ليواصل المعدل الارتفاع عام ٢٠١٧ مسجلاً ١٢.٩%، كنتيجة لمزيد من الضعف في سوق العمل. إلا أن عام ٢٠١٨ شهد تراجعاً طفيفاً مسجلاً ١٢.٥%، ليستمر التراجع في ٢٠١٩ مسجلاً ١٢.١%. إلا أنه ارتفع بشكل ملحوظ عام ٢٠٢٠ ليصل إلى ١٣.٩% متأثراً بتداعيات كورونا، ليعاود التراجع عامي٢٠٢١ و٢٠٢٢، حيث بلغت نسبته ١٣.٣%، ٩.٥% على التوالي(١٧٨).

إجمالاً، يشير التحليل إلى معاناة سوق العمل البرازيلية من معدلات بطالة مرتفعة خلال فترة الدراسة، حيث بلغت في المتوسط أكثر من ١١%، مع تذبذبات واضحة، ووصول المعدل لأعلى مستوياته في عامي (٢٠٢١-٢٠٢٢)، متأثراً بتداعيات جائحة كورونا، وبالتالي فقدان العديد من فرص العمل.

ثانياً: **تحليل معدلات التجارة الخارجية في البرازيل**:

نستعرض بالتحليل أبرز مؤشرات التجارة الخارجية (٢٠١٥ – ٢٠٢٢)، وفقاً لآخر إحصائيات صادرة عن البنك الدولي، من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

الميزان التجاري البرازيلي خلال الفترة (٢٠١٥ -٢٠٢٢)

السنة	الصادرات (مليار دولار)	الواردات (مليار دولار)	الميزان التجاري (مليار دولار)
٢٠١٥	٢٣٢.٤٩	٢٥٣.٢٧	٢٠.٧٨-
٢٠١٦	٢٢٣.٨٦	٢١٦.٦٩	٧.١٧
٢٠١٧	٢٥٨.٣٣	٢٤٣.٥١	١٤.٨٢
٢٠١٨	٢٨٠.٥٤	٢٧٢.٩٩	٧.٥٥
٢٠١٩	٢٦٤.٥٦	٢٧٦.٦٣	١٢.٠٧-

(178)The World Bank:Unemployment,total(%oftotallaborforce)(modeledILO estimate) –Brazil, https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations= BR.

(ISSN: 2537- 0758)

٢٠٢٠	٢٤٢.٨٧	٢٣٣.٩٤	٨.٩٣
٢٠٢١	٣٢٢.٦٩	٣٠٧.١٦	١٥.٥٣
٢٠٢٢	٣٨٤.٨٩	٣٧٠.٤٧	١٤.٤٢

المصدر: من إعداد الباحث استناداً لبيانات البنك الدولي، ٢٠٢٢،
The World Bank: Exports, imports of goods and services (current US$) – Brazil, https://data. World bank.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?locations= BR.

أ-مؤشر الصادرات للفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٢:

يشير تحليل الباحث أن الصادرات البرازيلية شهدت تقلبات، متأثرة بعدة عوامل اقتصادية، على حجم ونسب الصادرات التي تراجعت عام ٢٠١٦ بنسبة – ٣.٧% عن العام السابق ٢٠١٥ لتسجل ٢٢٣.٨٦ مليار دولار، نتيجة الركود الاقتصادي الذي شهدته البرازيل(١٧٩)، ثم ارتفعت عام ٢٠١٧ بنسبة ١٥.٤% لتصل إلى ٢٥٨.٣٣ مليار دولار نتيجة تحسن الاقتصاد البرازيلي وارتفاع أسعار السلع الأساسية كالحديد والصلب، لتواصل الصادرات ارتفاعها عام ٢٠١٨ مسجلة ٢٨٠.٥٥ مليار دولار بنسبة ٨.٦% مدفوعة بنمو الطلب الخارجي على السلع البرازيلية، إلا أنها تراجعت عام ٢٠١٩ بنسبة –٥.٧% لتسجل ٢٦٤.٥٦ مليار دولار بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي والتوترات التجارية، كما استمر التراجع عام ٢٠٢٠ بنسبة –٨.٠٤% محققة ٢٤٢.٨٧ مليار دولار تأثراً بتداعيات الجائحة، إلى أن قفزت الصادرات عام ٢٠٢١ بنسبة ٣٢.٩%، مسجلة ٣٢٢.٦٩ مليار دولار، وعام ٢٠٢٢ بنسبة ١٩.٣% لتسجل ٣٨٤.٨٩ مليار دولار، نتيجة التعافي الاقتصادي من الجائحة وارتفاع أسعار السلع الأساسية (١٨٠).

ب-مؤشر الواردات للفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٢:

يشير التحليل أن الواردات شهدت أيضاً تقلبات ملحوظة، متأثرة بعدة عوامل اقتصادية وسياسية على حجم ونسب الواردات، إذ تراجعت عام ٢٠١٦ بنسبة –

(179) Otaviano Canuto: Brazil's biggest economic risk, https://www.brookings.edu , January 30, 2020.
(180)The World Bank: Exports of goods and services (current US$)–Brazil, https://data. worldbank.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?locations=BR.

١٤.٤%عن العام السابق ٢٠١٥ مسجلة ٢١٦.٦٩ مليار دولار، نتيجة تراجع الاقتصاد البرازيلي(١٨١)، وارتفعت عام ٢٠١٧ بنسبة ١٢.٤% لتصل ٢٤٣.٥١ مليار دولار، نتيجة تحسن الاقتصاد وارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية، لتواصل ارتفاعها عام ٢٠١٨ بنسبة ١٢.١% وتبلغ ٢٧٢.٩٩ مليار دولار، مدفوعة بتزايد الطلب المحلي على السلع المستوردة وارتفاع أسعار النفط، لترتفع بصورة طفيفة عام ٢٠١٩ مسجلة ٢٧٦.٦٣ مليار دولار بنسبة ١.٣%، ثم تتراجع عام ٢٠٢٠ بنسبة -١٥.٧% محققة ٢٣٣.٩٤ مليار دولار تأثراً بالجائحة، ثم لتقفز عام ٢٠٢١ بنسبة ٣١.٧% مسجلة ٣٠٧.١٦ مليار دولار، وعام ٢٠٢٢ بنسبة ٢٠.٦% لتسجل ٣٧٠.٤٧ مليار دولار، نتيجة التعافي من الجائحة(١٨٢).

ج-مؤشر الميزان التجاري للفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٢:

شهد الميزان التجاري البرازيلي تذبذباً، خلال فترة الدراسة، حيث سجلت البرازيل في عام ٢٠١٥ عجزًا في الميزان التجاري بقيمة -٢٠.٧٨ مليار دولار، متأثراً بانخفاض أسعار السلع الأساسية التي تمثل جزءًا كبيرًا من صادرات البرازيل، مثل النفط والحديد والصويا(١٨٣). وفي عام ٢٠١٦، تحسن الميزان التجاري وسجل فائضاً بقيمة ٧.١٧ مليار دولار، وساعد على ذلك ضعف القيمة الحقيقية للعملة مع زيادة صادرات البرازيل من السيارات والطائرات (١٨٤). ليرتفع الميزان بشكل كبير في عام ٢٠١٧ ويسجل فائضاً بقيمة ١٤.٨٢ مليار دولار، مدفوعاً بارتفاع أسعار السلع الأساسية وزيادة الصادرات من السيارات والصويا والنفط. وفي عام ٢٠١٨، استمر الميزان التجاري البرازيلي في الفائض ولكن بقيمة أقل قليلاً بلغت ٧.٥٥ مليار دولار. ليعود الميزان إلى العجز عام ٢٠١٩

(181)Heli Simola: Brazil's Cen bank sees current account gap of $41 bln in 2016, https:// www.reuters.com.
(182)The World Bank: Imports of goods and services (current US$)– Brazil, https://data .worldbank.org/indicator/NE.IMP.GNFS.CD?locations=BR.
(183)Asher Levine, Caroline Stauffer: Brazil posts first trade deficit in 14 years,2015, https://www. Reuters. com/us-brazil-economy.
(184)Heli Simola: Brazil's Cen bank sees current account gap of $41 bln in 2016, op.cit.

(ISSN: 2537- 0758)

ويسجل قيمة سلبية بلغت -١٢.٠٧ مليار دولار، متأثراً بانخفاض أسعار السلع الأساسية وتراجع الطلب العالمي على بعض المنتجات البرازيلية. وفي عام ٢٠٢٠، حدث تحسن جديد في الميزان التجاري البرازيلي وسجل فائضاً بقيمة ٨.٩٣ مليار دولار، على أثر زيادة صادرات البرازيل، ليقفز الميزان التجاري عام ٢٠٢١، ويسجل أعلى قيمة للفائض خلال فترة الدراسة بلغت ١٥.٥٣ مليار دولار، مدفوعاً بارتفاع أسعار السلع الأساسية وزيادة صادرات البرازيل من المنتجات كالصويا والحديد والسيارات. وفي عام ٢٠٢٢، حافظ الميزان التجاري على فائضه وسجل قيمة بلغت ١٤.٤٢ مليار دولار، في ضوء استمرار ارتفاع أسعار السلع الأساسية وزيادة صادرات البرازيل من الصويا والحديد والأغذية [١٨٥].

ثالثاً: الوضع الاقتصادي البرازيلي عام ٢٠٢٣، وما بعدها:

أصدر صندوق النقد الدولي بياناً بتاريخ ٢٠٢٣/٥/١٦، استعرض فيه نبذة عن الوضع الاقتصادي، والمتوقع للاقتصاد البرازيلي، وذلك عقب زيارة للبرازيل خلال الفترة من ١٢-١٦ مايو٢٠٢٣، تضمن البيان في مجمله، مايلي[١٨٦]:

معدل النمو معتدل، ومن المتوقع أن ينتعش عام ٢٠٢٤ وعلى المدى المتوسط. ومن المتوقع أن يتراجع النمو من ٢.٩% في عام ٢٠٢٢، إلى ١.٢% بنهاية العام ٢٠٢٣. كذلك من المتوقع أن يتحسن النمو إلى ١.٤% في عام ٢٠٢٤، و٢% على المدى المتوسط. وقد انخفض معدل التضخم الكلي عن العام الماضي٢٠٢٢، إلا أن التضخم الأساسي ظل مرتفعاً. ومن المتوقع أن يتقارب معدل التضخم الرئيسي مع المستهدف بحلول منتصف ٢٠٢٥. ومع ذلك، فإن الاحتياطيات القوية، بما في ذلك النظام المالي السليم، والاحتياطيات النقدية الكافية، تدعم المرونة، حيث تستهدف السلطات البرازيلية تحقيق فائض مالي أولي بنسبة ١% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٦.

(185)The World Bank: Latin America and the Caribbean Overview, Brazil, Economic, Oct 05, 2023, https://www.worldbank.org.

(186)International Monetary Fund: IMF Staff Completes 2023 Article IV Visit to Brazil, May 16, 2023, https://www.imf.org.

كذلك فإن، النظام المصرفي سليم، والقطاع المالي لا يزال مرنًا. مع الإشادة بتدابير السياسات المستهدفة، ومبادرات محو الأمية المالية. وبدور البنك المركزي البرازيلي في نشاطه حيال الابتكار المالي، والذي يشمل (مبادرات نظام الدفع الفوري الناجح للغاية "Pix" الذي تم إطلاقه في أواخر ٢٠٢٠، وكذلك بيئة التمويل المفتوح التي تم إتاحتها عام ٢٠٢١)، حيث أدت هذه المبادرات إلى زيادة الشمول المالي والكفاءة والمنافسة. ومن المتوقع أن تدعم خطط الواقع الرقمي البنية التحتية العامة للبلوك تشين(١٨٧)، التي تعزز الابتكار المالي.

كذلك الإشارة لشروع البرازيل في تنفيذ أجندة طموحة لتوجيه اقتصاد مستدام وشامل وأخضر، بما يتيح الفرص لنمو أكثر مراعاة للبيئة، بما في ذلك الاستفادة من الميزة التنافسية للبرازيل في الطاقات المتجددة. وكذا خطة الدولة لتعزيز المناخ وخفض الانبعاثات الكربونية، ووقف الإزالة غير المشروعة للغابات.

انتهى التقرير إلى بعض التوصيات كان أبرزها، مايلي (١٨٨):

- ضرورة بذل جهد مالي يستمر إلى ما بعد عام ٢٠٢٦، لوضع الديون على مسار تنازلي، مع تشجيع الاستثمار. وأن يكون الإنفاق مدعومًا بإطار مالي معزز، مع توسيع القاعدة الضريبية، وإجراء إصلاحات تعالج جمود الإنفاق.
- ضرورة خفض التضخم، حيث يتفق اتجاه السياسة النقدية مع هذا الهدف، بما يتماشى مع إطار استهداف التضخم الذي خدم البرازيل جيدًا.
- ضرورة تفعيل دور البنوك العامة للتخفيف من مخاطر الاستدامة المالية.

---

(١٨٧) البلوك تشين (Blockchain): هو نظام تسجيل مشفر وموزع للمعلومات يستخدم تقنية الشبكة اللامركزية (Decentralized Network)، ويعتمد على تقنية العقود الذكية (Smart Contracts) التي تمكن من تنفيذ الصفقات بشكل تلقائي ومستقل، حيث يتم تخزين السجلات الرقمية المشفرة في عدة أجهزة متصلة بالإنترنت، مما يجعلها مقاومة للتلاعب والتغيير. وتعتبر التقنية مبتكرة ومثيرة للاهتمام لأنها تسمح بنقل القيمة بين الأطراف المختلفة دون الحاجة إلى وسيط مركزي مثل البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى، (للمزيد راجع، حسام الدين محمود محمد محمد حسن: العقود الذكية المبرمة عبر تقنية البلوك تشين، المجلة القانونية، كلية الحقوق، فرع الخرطوم، جامعة القاهرة، مج ١٦، ع ١، ٢٠٢٣، ص ١٢:١٥).

(188)International Monetary Fund: IMF Staff Completes 2023 Article IV Visit to Brazil, May 16, 2023, https://www.imf.org.

(ISSN: 2537- 0758)

المطلب السادس
تقييم الأداء الاقتصادي لجنوب أفريقيا

تتميز جنوب أفريقيا بموقع جغرافي استراتيجي يجعلها أحد أهم مراكز التجارة الدولية بالقارة الإفريقية. كما تعتبر بوابة للتجارة مع الدول الإفريقية، وتضم بعضاً من أهم الموانئ في العالم، مثل ديربان وكيب تاون. ويعد اقتصادها أحد أكبر الاقتصادات الإفريقية، ويحتل المركز الثالث للقارة الإفريقية بعد نيجيريا ومصر من حيث الناتج المحلي الإجمالي، والمرتبة الـ ٣٥ عالمياً [١٨٩].

أولاً: تحليل المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي لجنوب أفريقيا:

نستعرض بالتحليل أبرز مؤشرات اقتصاد جنوب أفريقيا (٢٠١٥– ٢٠٢٢)، وفقاً لآخر إحصائيات صادرة عن البنك الدولي، من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١)

المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي لجنوب أفريقيا خلال الفترة (٢٠١٥ -٢٠٢٢)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار دولار)	معدل النمو	معدل التضخم	معدل البطالة
٢٠١٥	٣٤٦.٧١	%١,٣	%٤.٥	%٢٢.٩
٢٠١٦	٣٢٣.٥٩	%٠,٧	%٦.٦	%٢٤
٢٠١٧	٣٨١.٤٥	%١.٢	%٥.٢	%٢٤
٢٠١٨	٤٠٤.١٦	%١.٥	%٤.٥	%٢٤.٢
٢٠١٩	٣٨٨.٥٣	%٠.٣	%٤.١	%٢٥.٥
٢٠٢٠	٣٣٧.٦٢	%٦.٣–	%٣.٢	%٢٤
٢٠٢١	٤١٩.٠٢	%٤.٩	%٤.٦	%٢٨.٨
٢٠٢٢	٤٠٥.٨٧	%٢	%٧	%٢٩.٨

المصدر: من إعداد الباحث استناداً لبيانات البنك الدولي، ٢٠٢٢، The World Bank : South Africa , Economic, https://data.worldbank.org/country/South Africa.

(189)CIA World Factbook: Explore All Countries,South Africa, https: //www.cia.gov.

أ-تحليل مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي للفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٢:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي لجنوب أفريقيا ٣٤٦.٧١ مليار دولار خلال عام ٢٠١٥، ثم تراجع خلال عام ٢٠١٦ ليصل إلى ٣٢٣.٥٩ مليار دولار بنسبة -٦.٧%، ليرتفع بنسبة ١٧.٥% مسجلاً ٣٨١.٤٥ مليار دولار في عام ٢٠١٧، ويعاود الارتفاع خلال عام ٢٠١٨ ليصل إلى ٤٠٤.١٦ مليار دولار بنسبة ٥.٩%، ثم تراجع بنسبة -٤% ليسجل ٣٨٨.٥٣ مليار دولار في عام ٢٠١٩، وعاود الانخفاض بنسبة -١٣.١% ليصل ٣٣٧.٦٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، ليقفز مسجلاً ٤١٩.٠٢ مليار دولار بنسبة ٢٤.٤% خلال عام ٢٠٢١، ويتراجع في عام ٢٠٢٢ بنسبة -٣.٢% ليسجل٤٠٥.٨٧ تريليون دولار(١٩٠).

ب-تحليل تطور معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي (٢٠١٥– ٢٠٢٢):

بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي ١.٣% عام ٢٠١٥، وفي ٢٠١٦ بلغت نسبة النمو٠.٧%، كما بلغت النسبة ١.٢% عام ٢٠١٧. ويشير التحليل أن المعدل كان متواضعاً الفترة (٢٠١٥-٢٠١٧) ولم يتجاوز١.٥% سنوياً، مما يشير إلى بطء في النمو الاقتصادي آنذاك. ثم تراجع مجدداً ليصل إلى٠.٣% في ٢٠١٩، مما يعكس ضعف النمو والتحديات الداخلية التي تواجهها جنوب أفريقيا. ليواصل تراجعه بصورة حادة في ٢٠٢٠ ويصل إلى -٦.٣%، متأثراً بتداعيات الجائحة، إلا أن عام ٢٠٢١ شهد ارتفاعاً لمعدل النمو الذي حقق ٤.٩%، في ضوء بدء تعافي الاقتصاد من تداعيات الجائحة والعودة التدريجية إلى النشاط الاقتصادي. وفي ٢٠٢٢ تراجعت نسبة النمو الناتج لتصل إلى٢%، وهو معدل ضعيف نسبيًا ويعكس التحديات الاقتصادية خارجياً وداخلياً (١٩١).

يرى الباحث، بناء على التحليل السابق، أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، كان دون المستوى المطلوب لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

(190)TheWorldBank:GDP(currentUS$)–SouthAfrica,https://data.worldbank.org/indicator /NY.GDP.MKTP.CD?locations=ZA.

(191)The World Bank: GDPgrowth (annual%)–SouthAfrica, https://data.worldbank.org/indicator /NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=ZA.

(ISSN: 2537- 0758)

ج-تحليل تطور معدل التضخم للفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٢:

يشير التحليل إلى أن جنوب أفريقيا شهدت تذبذباً في معدل التضخم ارتفاعًا وانخفاضًا، متأثرة بعدة عوامل أبرزها أسعار النفط العالمية والطلب المحلي والعالمي. حيث بلغ معدل التضخم ٤.٥% خلال ٢٠١٥، وارتفع بصورة حادة ليصل ٦.٦% عام ٢٠١٦، مما يشير إلى زيادة في الضغوط التضخمية، ثم تراجع المعدل ليسجل ٥.٢% في ٢٠١٧، وعاود الانخفاض مسجلاً ٤.٥% عام ٢٠١٨، ثم تراجع ليسجل ٤.١% عام ٢٠١٩، ثم عاود الانخفاض ليصل ٣.٢% في ٢٠٢٠ نتيجة انخفاض الطلب الكلي متأثراً بتداعيات كورونا، وارتفع مسجلاً ٤.٦% عام ٢٠٢١، ليقفز مسجلاً ٧% في ٢٠٢٢، كنتيجة لعودة النشاط الاقتصادي وزيادة الطلب عقب تخفيف إجراءات الإغلاق [١٩٢].

د-تحليل نسب معدلات البطالة للفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٢:

بلغ معدل البطالة ٢٢.٩% خلال عام ٢٠١٥، ثم ارتفع ليصل إلى ٢٤% عام ٢٠١٦، ثم استقر على ذات النسبة ٢٤% في عام ٢٠١٧، ليرتفع بصورة طفيفة خلال عام ٢٠١٨ مسجلاً ٢٤.٢%، ثم ارتفع المعدل ليصل ٢٥.٥% عام ٢٠١٩، ثم تراجع ليسجل ٢٤.٣% في عام ٢٠٢٠، ليقفز مسجلاً ٢٨.٨%، ٢٩.٨% خلال عامي ٢٠٢١، ٢٠٢٢ على التوالي[١٩٣].

يتضح من التحليل أن معدل البطالة حقق ارتفاعات متتالية، مع بعض الانخفاضات الخفيفة، ولم يستقر بعد عند مستوى معقول، مما يعكس تعرض سوق العمل في جنوب أفريقيا إلى تحديات كبيرة، وتأثره بعدة عوامل أبرزها تراجع معدلات النمو، مما انعكس على ضعف فرص العمل خلال فترة الدراسة.

ثانياً: **تحليل معدلات التجارة الخارجية في جنوب أفريقيا**:

نستعرض بالتحليل أبرز مؤشرات التجارة الخارجية (٢٠١٥ – ٢٠٢٢)، وفقاً لآخر إحصائيات صادرة عن البنك الدولي، من خلال الجدول التالي:

(192)The World Bank:Inflation,consumer prices(annual%) –SouthAfrica, https://data.Worldbank.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=ZA.

(193)TheWorldBank:Unemployment,total(%oftotallaborforce)(modeledILOestimate),SouthAfrica,https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS.

جدول رقم (٢)

الميزان التجاري لجنوب أفريقيا خلال الفترة (٢٠١٥ -٢٠٢٢)

السنة	الصادرات (مليار دولار)	الواردات (مليار دولار)	الميزان التجاري (مليار دولار)
٢٠١٥	٩٦.٠٩	١٠٠.٥٩	٤.٥-
٢٠١٦	٩١.١١	٨٩.٦٥	١.٤٦
٢٠١٧	١٠٤.٢٩	٩٩.٩٢	٤.٣٧
٢٠١٨	١١١.٤	١٠٩.٣٩	٢.٠١
٢٠١٩	١٠٦.٠٦	١٠٣.٩٦	٢.١٠
٢٠٢٠	٩٣.١٨	٧٨.٣٣	١٤.٨٥
٢٠٢١	١٣٠.٧١	١٠٤.٨٦	٢٥.٨٥
٢٠٢٢	١٣٥.٧٤	١٢٧.٧١	٨.٠٣

المصدر: من إعداد الباحث استناداً لبيانات البنك الدولي، ٢٠٢٢،
The World Bank: Exports, imports of goods and services (current US$) – South Africa, https://data. World bank.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?locations= ZA.

أ-مؤشر الصادرات للفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٢:

حققت الصادرات ٩٦.٠٩ مليار دولار عام ٢٠١٥، ثم تراجعت عام ٢٠١٦ بنسبة -٥.١٨% لتسجل ٩١.١١ مليار دولار، لترتفع عام ٢٠١٧ مسجلة ١٠٤.٢٩ مليار دولار بنسبة ١٤.٤٧%، وعاودت الارتفاع عام ٢٠١٨ بنسبة ٦.٨٢% مسجلة ١١١.٤ مليار دولار، ثم تراجعت عام ٢٠١٩ لتسجل ١٠٦.٠٦ مليار دولار بنسبة -٤.٧٩%، لتستمر في التراجع عام ٢٠٢٠ بنسبة -١٢.١٤% محققة ٩٣.١٨ مليار دولار، لتقفز عام ٢٠٢١ وتسجل ١٣٠.٧١ مليار دولار بنسبة ٤٠.٢٨%، وأخيراً تعاود الارتفاع عام ٢٠٢٢ لتسجل ١٣٥.٧٤ مليار دولار بنسبة ٣.٨٥% (١٩٤).

(194)The World Bank: Exports of goods and services (current US$) – SouthAfrica, https://data.worldbank.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?locations=ZA.

(ISSN: 2537- 0758)

توصل الباحث إلى أنه، بصفة عامة، نمت قيمة صادرات جنوب أفريقيا بمعدل نمو سنوي بمتوسط قدره ٣.٦٤% خلال فترة الدراسة، مما يعكس اتجاهاً تصاعدياً طويل الأجل في أداء الصادرات رغم التقلبات السنوية ارتفاعاً وانخفاضاً.

ب-مؤشر الواردات للفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٢:

يتضح من التحليل أن قيمة الواردات شهدت تقلبات كبيرة، مع فترات من النمو والتراجع، وقد توصل الباحث إلى أنه خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩) تراوحت قيمة الواردات بين ٨٩.٦٥ مليار دولار و١٠٩.٣٩ مليار دولار. مما يعكس تقلبات في الواردات نتيجة للتغيرات في أسعار النفط والسلع الأساسية والطلب المحلي، وخلال عام ٢٠٢٠ شهدت الواردات انخفاضاً حاداً بنسبة ٢٤.٦٥%، بسبب تداعيات جائحة كورونا وتباطؤ الاقتصاد العالمي، مما أدى إلى تراجع الطلب على الواردات، إلا أن عام ٢٠٢١ شهد ارتفاعاً ملحوظاً في نسب الواردات بنحو٣٣.٨٧%، كما شهد عام ٢٠٢٢ ارتفاعاً متواصلاً في قيمة الواردات بنسبة ٢١.٧٨%، مما يعكس انتعاش الطلب المحلي والعالمي في أعقاب انحسار الآثار السلبية لجائحة كورونا(١٩٥).

ج-مؤشر الميزان التجاري للفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٢:

شهدت جنوب أفريقيا تحسنًا في الميزان التجاري خلال فترة الدراسة، حيث تحولت من العجز في ٢٠١٥ إلى الفائض في السنوات التالية. ففي ٢٠١٥، كان هناك عجز في الميزان التجاري بقيمة -٤.٥ مليار دولار. وفي ٢٠١٦، سجل الميزان التجاري فائضًا بقيمة ١.٤٦ مليار دولار. وفي عام ٢٠١٧، قفز الميزان التجاري ليسجل ٤.٣٧ مليار دولار. وفي ٢٠١٨ تراجع الفائض في الميزان التجاري إلى ٢.٠١ مليار دولار. ليرتفع الفائض قليلاً عام ٢٠١٩ ويصل إلى ٢.١٠ مليار دولار. وخلال عام ٢٠٢٠ حقق الميزان التجاري قفزة كبيرة وسجل

(195)CEIC DATA:" South Africa: Imports fluctuate due to oil and commodity price fluctuations"ceicdata.com, https://www.ceicdata.com.

فائضًا بقيمة ١٤.٨٥ مليار دولار. ليعاود القفز عام ٢٠٢١ مسجلاً فائضًا كبيرًا بقيمة ٢٥.٨٥ مليار دولار. ليتراجع في عام ٢٠٢٢ ويصل ٨.٠٣ مليار دولار.

ثالثاً: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لجنوب أفريقيا للربع الثاني من ٢٠٢٣:

أصدرت وكالة إحصاءات جنوب أفريقيا (Stats Sa) أحدث البيانات الاقتصادية للربع الثاني من عام ٢٠٢٣، وتشير مجمل مؤشراتها إلى ما يلي[١٩٦]:

١) **الناتج المحلي الإجمالي**: ارتفع بنسبة ٠,٦% في الربع الثاني (أبريل- يونيو) ٢٠٢٣، ويأتي ذلك بعد ارتفاع بنسبة ٠,٤% في الربع الأول من نفس العام.

٢) **التصنيع والتمويل**: سجلت ٦ صناعات نمواً، وكان للتصنيع والتمويل الأثر الإيجابي الأكثر أهمية في رفع جانب العرض في الاقتصاد.

٣) **الصناعات التحويلية**: توسع الإنتاج بنسبة ٢,٢%، مدفوعًا بشكل رئيسي بالمنتجات البترولية والكيميائية والمطاط والبلاستيك. كما سجلت الشركات المصنعة للمعادن والمنتجات المعدنية والآلات والمعدات نمواً جيدًا، مدفوعًا جزئيًا بزيادة الطلب على الصلب الخام. وساعدت زيادة الاستثمار في قطاع السيارات في جنوب أفريقيا على رفع إنتاج معدات النقل والسيارات.

٤) **قطاع التمويل**: حقق نمواً بنسبة ٠,٧%، مدعوما بالوساطة المالية والتأمين والخدمات العقارية.

٥) **الزراعة**: بعد ربعين متتاليين من التراجع، ارتفع المعدل الزراعي بنسبة ٤.٢% مدفوعاً بالزيادات في إنتاج المحاصيل الحقلية والمنتجات البستانية، وعلى أثر الظروف المناخية المواتية وزيادة الزراعة وارتفاع الطلب على الصادرات.

٦) **قطاع التعدين**: سجل نموًا للربع الثاني على التوالي. وساعدت معادن المجموعة البلاتينية والذهب والفحم على رفع معدل الصناعة.

٧) **صناعة الخدمات الشخصية**: نمت على خلفية النمو المرتفع في التعليم والصحة.

٨) **الخدمات الحكومية**: نمت على خلفية زيادة أعداد الموظفين.

٩) **الصناعات والخدمات المتعثرة:** لم يكن الربع الثاني جيدًا لجميع الصناعات،

(196) Stats Sa:SA economy expands in Q2:2023, Department, Statistics South Africa, Republic of South Africa, https://www.statssa.gov.

(ISSN: 2537- 0758)

فعقب ١٨ شهرًا من النمو المستمر، تعثرت صناعة النقل والتخزين والاتصالات، وتراجعت بنسبة ١,٩%. كذلك تراجعت معدلات صناعة البناء والتشييد، متأثرة بانخفاض النشاط الاقتصادي المتعلق بالمباني السكنية وغير السكنية. كما تراجعت خدمات دعم النقل، والشحن البري ونقل الركاب البري.

١٠) **قطاع التجارة**: تراجع متأثراً بضعف أرقام تجارة التجزئة والجملة. وتم تعويض الانخفاض العام جزئيًا من خلال زيادة الأنشطة في قطاعات تجارة السيارات والإيواء السياحي والمطاعم والوجبات السريعة.

١١) **الاستثمارات في الآلات والمعدات**: ساعدت على رفع جانب الطلب في الاقتصاد، حيث سيطر إجمالي تكوين رأس المال الثابت على النمو في جانب الطلب على مبيعات المحركات الكهربائية والمولدات والآلات ذات الأغراض الخاصة المنتجة محليًا.

١٢) **الصادرات والواردات**: ساهم الطلب على الآلات والمعدات في ارتفاع الواردات بنسبة ٣,٣%. والمتعلقة بالطاقة المتجددة، والبطاريات، والمنتجات النباتية، والراتنجات واللدائن الصناعية، والمعادن الأساسية، والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية. وقد ارتفعت صادرات جنوب أفريقيا بنسبة ٠,٩%، مدفوعة بزيادة التجارة في المنتجات الكيماوية؛ المواد الغذائية الجاهزة والمشروبات والتبغ؛ المركبات ومعدات النقل؛ المنتجات المعدنية والآلات والمعدات الكهربائية.

١٣) **استهلاك الأسر**: انخفض في الربع الثاني مع قيام المستهلكين بتخفيض مجموعة متنوعة من السلع والخدمات. وعلى الرغم من الانخفاض العام، واصلت الأسر زيادة إنفاقها على المطاعم والفنادق.

رابعاً: **تقرير التوقعات الاقتصادية لجنوب أفريقيا لعام ٢٠٢٣ بتقرير مجموعة البنك الأفريقي للتنمية**:

تضمن أحدث تقرير الصادر عن مجموعة البنك الأفريقي للتنمية في ٢٤ مايو ٢٠٢٣، الفرص المواتية لقارة أفريقيا بإمكانية أن تصبح موردًا عالميًا قليل التكلفة للهيدروجين الأخضر. والإشارة إلى أن دولة جنوب أفريقيا وعدد من دول القارة (مصر وموريتانيا والمغرب وناميبيا والنيجر)، تخطط لمشاريع هيدروجين كبيرة الحجم، حيث توفر استثمارات القطاع الخاص في هذه المشاريع فرصة

لتوفير الرعاية البيئية والابتكارات الرائدة لاستغلال فوائد الأسواق النظيفة الناشئة في أفريقيا(١٩٧).

كذلك الإشارة إلى التوقعات بأن يتراجع النمو في جنوب أفريقيا – الذي انخفض إلى ٢% في عام ٢٠٢٢ مقابل ٤.٩% في عام ٢٠٢١ – ليصل إلى أكثر من ١.٦% بنهاية العام الجاري ٢٠٢٣، قبل أن يعاود الارتفاع ليصل إلى ٢.٧% في عام ٢٠٢٤(١٩٨).

المبحث الثالث

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في أداء اقتصادات دول البريكس

تمهيد وتقسيم:

يُنظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مقياس للقوة الاقتصادية. وتختلف محدداته من دولة لأخرى، بهدف تحسين وضعها الاقتصادي، فتضع كل دولة سياسات استثمار أجنبى مباشر ملائمة لجذب الاستثمار الأجنبى(١٩٩).

كما لعب الاستثمار الأجنبي دوراً مهما في نمو اقتصادات بريكس منذ عام ٢٠٠١، حيث تضاعفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية إلى المجموعة لأكثر من أربعة أضعاف من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٢١ وساهمت بشكل كبير في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي. وكان نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى دول البريكس مرتفعاً في العقد الأول، إلا أنه ظل ثابتا نسبيا منذ عام ٢٠١١، على خلفية عالمية من النمو السلبي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مدى العقد، في ظل التعامل مع بيئة الاستثمار العالمية الصعبة، وعلى الرغم من ذلك فقد واصلت اقتصادات دول البريكس التحرك في الاتجاه العام نحو سياسات استثمار أكثر دعماً وانفتاحاً، مستهدفة – بصفة أساسية – تعزيز الاستثمار الأجنبي من أجل التنمية المستدامة(٢٠٠).

(197)African Development Bank: Outlook 2023 Report on "Mobilizing Private Sector Financing for Climate and Green Growth in Africa", https://www.afdb.org.

(198)African Development Bank: Outlook 2023 Report on "Mobilizing Private Sector Financing for Climate and Green Growth in Africa", op.cit.

(199) Omar Al-kasasbeh:Global FDI inflows and outflows in emerging economies Post-COVID-19 era, Futur Bus J.2022; 8(1): 53,pmc/articles/PMC9641682/#notes.

(200) Background on the BRICS economic collaboration, with the main Summit outputs since 2011 can be found in Annex 1.

(ISSN: 2537- 0758)

وعلى ذلك، فسوف نتعرض في هذا المبحث للاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في الأداء الاقتصادي لدول البريكس، من خلال الثلاثة مطالب التالية:

المطلب الأول: طرق الدخول للاستثمار الأجنبي المباشر بدول البريكس

المطلب الثاني: تطور سياسات واتفاقيات الاستثمار لدول مجموعة البريكس

المطلب الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول البريكس

المطلب الأول

طرق الدخول للاستثمار الأجنبي المباشر بدول البريكس

الفرع الأول

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته للبريكس

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) [٢٠١]:

وفقاً لصندوق النقد الدولي يُعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "الاستثمار الذي يهدف إلى تحقيق فائدة مستمرة من مشروع يقام ويعمل في اقتصاد ما، أو بلد آخر غير البلد المستثمر"[٢٠٢].

وتعرفه منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، بأنه "الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأجل، ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها، على أن تكون ملكية المستثمر الأجنبي أو الشركة الأم لحصة تساوى أو تفوق ١٠% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية" [٢٠٣].

ثانياً: المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر:

تتمثل أبرز المحددات في، (مؤشرات السياستين الضريبية، والتجارية،

---

(٢٠١) محمد سعد محمود عبد الرحيم: أثر جودة المؤسسات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر: دراسة قياسية للفترة ١٩٩٦ – ٢٠٢٠، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الرابع، العدد الثاني، الجزء الرابع، يوليو ٢٠٢٣، ص ١٧٣.

(٢٠٢) أحمد كمال محمد مراد: سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله في مصر والدول النامية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مجلد ٩، عدد٤، ٢٠١٨، ص ١٢٤.

(203) UNCTAD: Definitions and Sources, https://unctad.org.

والخصخصة، والاقتصاد الكلي)، وديناميكيات الأعمال (حوافز الاستثمار)، وكذلك العوامل ذات الصلة بالسوق (هيكل السوق، حجم ونمو السوق)، والمحددات الموجهة للموارد (التكنولوجيا، وتكلفة العمالة والمواد الخام) ومحركات الكفاءة الاقتصادية (إنتاجية العمل، وتكاليف النقل والاتصالات) [٢٠٤].

ثالثاً: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي للبريكس:

تتميز دول البريكس بأهمية كدول مضيفة للاستثمار وكذلك كدول موطن. وقد ارتفع متوسط رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر (الداخلي)، لدول البريكس، كمجموعة، كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، ليسجل٢٧% عام ٢٠٢١ مقارنةً بـ ٢٠% في٢٠١١. وعلى مستوى الاقتصاد الفردي، تتباين نسبة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي بين دول البريكس، والتي يتراوح متوسطها في الفترة (٢٠١١-٢٠٢١)، بين١٢% في الصين و١٦% في الهند إلى٧% في البرازيل و٤١% في جنوب أفريقيا و٢٩% في روسيا [٢٠٥].

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً رئيسياً ومتنامياً في النمو الاقتصادي بكافة دول البريكس، ويتضح ذلك من مساهمته في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، إذ تتمتع البرازيل بحصة مرتفعة من تدفقات الاستثمار الأجنبي (أكثر من١٠% منذ إنشاء المجموعة ووصلت إلى أكثر من ٢٢% عام ٢٠١٩). وفي ٢٠٢٢، بلغ معدل الاستثمار الأجنبي المباشر لجنوب أفريقيا إلى الصندوق العالمي لصون المناخ (GFCF) ٧٥%، حيث لا يتجاوز في العادة ١٠%. وفي الهند، بلغ متوسط حصة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للفترة (٢٠٢٠ -٢٠٢٢)، ٦.٧%، وهي نسبة أعلى قليلاً من المتوسط العالمي البالغ ٥.٧%. في حين تعتبر الصين الدولة الوحيدة بالبريكس التي كانت نسبة تدفقات الاستثمار

(204) Asongu, Simplice, Uduak S. Akpan, and Salisu R. Isihak. "Determinants of foreign direct investment in fast-growing economies: evidence from the BRICS and MINT countries." Financial Innovation 4.1 (2018): p7.
(205) UNCTAD: BRICS Investment Report,https://unctad.org.

(ISSN: 2537- 0758)

الأجنبي المباشر أقل باستمرار من المتوسط العالمي. وهذا لا يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر أقل أهمية للاقتصاد الصيني، بل يعني أن الاستثمار المحلي أكثر أهمية نسبيا. ففي ٢٠٢١، على سبيل المثال، بلغ إجمالي (GFCF) للصين ٧.٢ تريليونات دولار، بينما في أمريكا (التي تحتل المرتبة الثانية عالمياً من حيث إجمالي الناتج المحلي الإجمالي) بلغ ٤.٩ تريليونات دولار [٢٠٦].

الفرع الثاني

مشاريع واستثمارات التأسيس لدول البريكس

أولاً: الاستثمار في مشاريع الحقول الخضراء (Greenfield):

يشير مصطلح "الحقول الخضراء" (Greenfield) إلى المشاريع الجديدة التي يتم تأسيسها من الصفر، والتي تشمل تأسيس المنشآت والبنية التحتية بالكامل دون الاعتماد على أي مرافق أو منشآت قائمة، وغالباً ما تكون هذه المشروعات واسعة النطاق، وتتطلب استثمارات كبيرة. وتشهد دول البريكس اهتمامًا متزايدًا بالاستثمار في الحقول الخضراء في السنوات الأخيرة، حيث تسعى هذه الدول إلى تحقيق التنمية المستدامة وتخفيض الانبعاثات الكربونية[٢٠٧].

تتضمن مشاريع الحقول الخضراء في دول البريكس مجالات مختلفة مثل الطاقة المتجددة، والاستثمارات الصديقة للبيئة في العديد من المجالات (الزراعة، والتصنيع، والنقل، وغيرها...). إذ تستثمر دول البريكس بشكل كبير في هذه المشاريع، وتشجع الشركات المحلية والأجنبية على الاستثمار فيها أيضًا[٢٠٨]، وفيما يلي أمثلة لهذه المشاريع بدول البريكس:

١) **روسيا**: يعد مشروع "يامال للغاز الطبيعي المسال" "Yamal LNG"، أحد أبرز مشاريع جرينفيلد في روسيا، وهو مشروع مشترك بين شركات نوفاتك وتوتال

(206) Ibid.
(207) Julius Mansa: Greenfield vs. Brownfield Investments: What's the Difference? November 30, 2021, https://www.investopedia.com.
(208) Duc Huu Nguyen, Irina P. Khominich: The measurement of green economic quality in the BRICS countries: Should they prioritize financing for environmental protection, economic growth, or social goals?,17 Jul 2023, https://rujec.org.

وسينوبك وصندوق طريق الحرير الصيني [٢٠٩]. يعتمد المشروع على استغلال احتياطيات الغاز الطبيعي في شبه الجزيرة السيبيرية الشمالية، ويضم مرافق جديدة لاستخراج الغاز، ومحطة لتكرير الغاز الطبيعي المسال(LNG)، وبنية تحتية جديدة لنقل الغاز، وهو مشروع متكامل لإنتاج الغاز الطبيعي وتسييله وتسويقه. يعتبر " يامال" مثالاً لمشروع جرينفيلد، كونه يتضمن بناء كافة المرافق والبنية التحتية من الصفر في منطقة نائية وقاسية، حيث كانت التحديات البيئية واللوجستية ضخمة، بما في ذلك البناء في الأراضي المتجمدة دائمًا، والعمل في ظروف الطقس القاسية. ومع ذلك، فقد تم تشغيل المشروع بنجاح ويعتبر الآن واحدًا من أكبر منتجي الغاز الطبيعي المسال في العالم [٢١٠].

٢) **الصين**: يعد مشروع مدينة تيانجين بينهاي الجديدة، مثالاً لمشروع جرينفيلد بالصين، حيث استهدف المشروع بناء مدينة ذكية ومستدامة من الصفر، لتمثل المدينة الجديدة مركزاً مالياً وتجارياً جديداً يعمل بشكل كامل بالطاقة النظيفة والمتجددة، وتوفر حلول نقل مستدامة وذكية، وتعزز استخدام الأنظمة البيئية الطبيعية للتعامل مع مشاكل الفيضانات والتلوث. وكان أبرز خصائص المشروع الاهتمام بالبيئة والاستدامة. إذ تم تصميم المباني ملاءمة للطاقة والمياه، باستخدام مواد بناء صديقة للبيئة. مع استخدام تقنيات الرصد الذكية لتتبع استهلاك الطاقة والمياه والإدارة الفعالة للموارد، من خلال تطبيق إستراتيجيات تنموية متطورة تركز على الذكاء الاصطناعي وتقنية الجيل الخامس للاتصالات (G5) والرقائق، من بين مجموعة أخرى من التقنيات المتطورة والتصنيع [٢١١].

---

(٢٠٩) صندوق طريق الحرير (الحزام والطريق): في ٢٠١٤/١٢/٢٩ أسست الصين "شركة صندوق طريق الحرير المحدودة" في بكين، باستثمار ٤٠ مليار دولار. ليقدم الصندوق دعماً تمويلياً لبناء البنية التحتية وتنمية الموارد والتعاون الصناعي والمشروعات بالدول الواقعة على طول "الحزام والطريق". وتتميز علاقته مع سائر بنوك التنمية العالمية والإقليمية المتعددة الأطراف بالتكامل فهو ليس بديلا عنها، إذ يعمل الصندوق وفقا للنظام الاقتصادي والمالي الدولي الحالي. (للمزيد: متاح على الموقع الإلكتروني:
.(http:// arabic. china. Org , Arabic. china: Silk Road Fund (Belt and Road)

(210)1)Novatek:ProjectYamalLNG,https://www-novatekru.translate.goog/en/business/yamal.

(211)CGTN: Tianjin,China, strives for high-quality development with an innovative pioneeringspirit,https://arabic.cgtn.com.

(ISSN: 2537- 0758)

٣) **البرازيل**: يعتبر مشروع تطوير ميناء أكو بورتو، الذي يقع بولاية ريو دي جانيرو البرازيلية، نموذجاً لمشروع جرينفيلد في البرازيل، إذ تم تطوير البنية التحتية الجديدة من الصفر. وقد بدأ كمشروع ضخم في الألفية الجديدة، ليكون أحد أكبر الموانئ في العالم. وتضمن المشروع بناء منشآت مينائية حديثة على أرض خالية تغطي مساحة تقدر بنحو ١٣٠ كيلومترا مربعا. حيث أصبح الميناء حالياً نقطة نقل رئيسية للسلع، كالصويا والحديد والنفط [٢١٢].

٤) **جنوب أفريقيا**: يعتبر مشروع محطة كوسيلي للطاقة الحرارية، الذي يقع في مقاطعة مبومالانغا. نموذجاً لمشروع جرينفيلد في جنوب أفريقيا، والذي يعد أحد أكبر مشاريع الطاقة في العالم. ويتضمن المشروع بناء محطة توليد طاقة بقدرة ٤٨٠٠ ميجاوات، إذ تم تصميم المحطة لتقديم الطاقة بطريقة أكثر فعالية وأقل تلويثاً للبيئة مقارنةً بالمحطات التقليدية، ويستهدف المشروع توفير الطاقة المستدامة لجنوب أفريقيا وتحسين البنية التحتية للطاقة في البلاد [٢١٣].

٥) **الهند**: يعتبر مشروع أمارافاتي، العاصمة الجديدة لولاية أندرا براديش في الهند، مثالا لمشروع جرينفيلد. وقد تم الإعلان عن المشروع خلال عام ٢٠١٥، حيث تم تخطيط بناء مدينة جديدة كلياً على أرض زراعية خضراء، بهدف تحويلها إلى مدينة عالمية ذكية ومستدامة. حيث تضمن المشروع الجديد بناء البنية التحتية من الصفر، بما في ذلك المباني السكنية والتجارية والحكومية، وشبكات الطرق والنقل، والمرافق، والمساحات الخضراء، ومرافق الترفيه والثقافة. وتم تصميم كافة عناصرها لتكون ذكية ومستدامة، مع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) لتحسين الخدمات الحكومية والحياة اليومية للسكان [٢١٤].

يشار أن دول البريكس شهدت بالفترة (٢٠١١-٢٠٢١) تقلبات كبيرة في مجال الاستثمار في الحقول الخضراء، والتي تميزت بنمو ملحوظ، بفعل انتعاش الاستثمارات التأسيسية للمجموعة عقب الأزمة المالية العالمية. إلا أنه بحلول عام

(212) Portos Rio:AUTORIDADE PORTUÁRIA: Port of Rio de Janeiro– Facilities ,https: //www.portosrio.gov.

(213)Attaqa: South Africa commissions a new unit of a coal-fired power plant To increase electrical capacity, https://attaqa.net/2021/04/01.

(214)Arabic.cnn: Amaravati in India..Will it become the largest sustainable city? ,https://arabic.cnn.com/2018/10/16.

٢٠١٩، شهدت معدلات هذا الاستثمار انخفاضًا حادًا نتيجة لكورونا، وعلى الرغم من التراجع بنسبة ٢٤% لهذه المشاريع عالمياً، إلا أن التراجع بدول البريكس كان أعمق، خاصة في السنوات الثلاث الأخيرة. ومع ذلك، تم التصدي لهذا التراجع بالاستعانة بمصادر أخرى لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كزيادة الأرباح المعاد استثمارها، والقروض الممنوحة للشركات. وساعدت التدفقات البديلة على إبقاء تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للمجموعة عند مستوى مستقر نسبياً[٢١٥].

ويوضح الجدول التالي، الإعلان عن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسية في دول البريكس:

جدول رقم (٢٤)

الإعلان عن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسية في دول البريكس، (٢٠١١-٢٠٢١)

(بالمليون دولار)

اقتصاد/منطقة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
العالم	٨٦٧,٤٦٤	٦٣٠,٠٦	٨٠١,٨٨٦	٧١٤,٠٢٥	٧٥٧,٧٧٢	٨٠٨,٣٨٦	٦٩٩,٠٧٧	٩٨٢,٤٥٥	٨٤٥,٩٢١	٥٧٥,٠٦٩	٦٥٩,٤٢٦
الاتحاد الروسي	١٢,٨١٥	٦,٢١٩	٧,٤٩٦	١٢,١١٧	٥,٢٣٧	٧,٥١٦	٣,٥٦٠	٤,٨١٢	٤,١١٥	٥,٥٩٩	٦,٤٥٩
جنوب أفريقيا	٤٦,٦٥٨	٣١,٢٧١	٢٤,٧١١	٢٨,٠٥٨	٦٢,٥٦٨	٦١,٩٤٢	٢٦,٨٩٦	٥٤,١٤٠	٢٩,٧٨٨	٢٣,٩٧٦	١٥,٧٢٧
الصين	٢٥,٣٥١	١٦,٠٣٩	١٨,٤٣٥	١٢,٧٩١	١٤,٦٧٥	١٤,٦٦٢	١٧,٥٤٨	١٨,٣٥٢	٢٤,٦٠٢	٨,٠٥٨	١٤,٩٢٣
الهند	٤٥,٤٠٥	٢٧,١٦٨	٢١,٤٤٨	١٥,٥٩٢	١٦,٧٤٠	١٠,٢١٢	٩,٦٤٣	١٥,٤١٢	٣٠,٨١٤	١٧,٢١٢	٢٣,٢٥٠
البرازيل	١٠٦,٧٧٤	٨٠,٩٧٥	٨٧,٠٦٣	٨٣,٦٨٧	٦٠,٩٢٠	٦٥,٩٨٣	٥٤,١٨٠	١١١,٤٦٤	٦١,٩٩٩	٣١,٩٤٨	٣١,٥٠٠
مجموع بريكس	٢٣٧,٠٠٤	١٦١,٦٧٢	١٥٩,١٥٤	١٥٢,٢٤٥	١٦٠,١٤٠	١٦٠,٣١٤	١١١,٨٢٦	٢٠٤,١٨٠	١٥١,٣١٨	٨٦,٧٩٣	٩١,٨٥٩

Source: UNICTAD,based on information from the Financial Times Ltd,fDi Markets (www.fDimarkets.com) (www.unctad.org/fdistatistics)

(215)Ayoub Zeraibi, Atif Jahanger: Greenfield investments, economic complexity, and financial inclusion-environmental quality nexus in BRICS Countries, Volume 117, May 2023, P143.

(ISSN: 2537- 0758)

ثانياً: قطاعات الاستثمار الأجنبي المباشر:

بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاع، تأثرت مجالات التصنيع الجديدة بشدة بجائحة كورونا، إذ انخفض الاستثمار فيها بأكثر من٥٠% من ٩٤ مليار دولار عام ٢٠١٩ إلى ٤٢ مليار دولار عام ٢٠٢١. يُعزى هذا الانخفاض إلى تصاعد حالات عدم اليقين المرتبطة بعمليات الإغلاق وتعطل سلاسل التوريد. كذلك كان لتفشي الوباء تأثير كبير على تجارة الخدمات العالمية، وانخفضت الصادرات العالمية من الخدمات التجارية بنسبة ١٨.١٦% بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠. وتباين التأثير على دول البريكس، حيث انخفضت تجارة الخدمات في الصين والهند بنسبة ٤% و٥% على التوالي، بينما شهدت البرازيل انخفاضا بنسبة ١٦%، وشهدت روسيا انخفاضا بنسبة ٢٤%، وشهدت جنوب إفريقيا انخفاضا بنحو٤٦%. وتُعزى هذه الانخفاضات إلى نمط صادرات خدماتها، مثل دور السياحة والسفر والمشاركة في التجارة الرقمية(٢١٦).

الفرع الثالث

تدفقات تمويل المشاريع الدولية

فيما يتعلق بالدور الهام لتمويل المشاريع كأحد المصادر الرئيسية لرأس المال الدولي لدول البريكس، وعلى الرغم من التقلبات الكبيرة في قيمة وعدد الصفقات، إلا أن قيمة تمويل المشاريع في المجموعة استمرت في التفوق على عمليات الاندماج والاستحواذ خلال الفترة بين عامي (٢٠١٠-٢٠١٩). وعلى الرغم من انخفاض قيمة تمويل المشاريع في البريكس في عام ٢٠٢٠ بسبب أزمة كورونا، إلا أنه شهد انتعاشاً قوياً عام ٢٠٢١، حيث بلغت قيمته أعلى مستوياتها محققة ١٠٨ مليارات دولار. وكانت روسيا الدولة الوحيدة التي شهدت انخفاضاً في عدد وقيمة صفقات تمويل المشاريع المعلن عنها بين عامي (٢٠٢٠ و٢٠٢١)، سواء من حيث عدد الصفقات أو القيمة الإجمالية (٢١٧).

(216) InternationalTradeCentre:BRICSTradeinServicesReport2022,https://intracen.org.
(217)Muhammed Hasan Yılmaz: Global uncertainties and portfolio flow dynamics of the BRICS countrie, 3 Jul 2021, https://www.ncbi.nlm.nih.gov.

جدول رقم (١١)
مجموعة بريكس: صافي تمويل المشاريع الدولية المعلنة، حسب القيمة وعدد المشاريع، (٢٠١١-٢٠٢١)
(بلايين الدولارات-العدد)

القيمة										
المنطقة/اقتصاد	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
العالم	١١٨٨	٤٨٤	٦٨٢	٦٦٩	٥٢٤	٦٠٨	٤٠٤	٤٨٧	٧٦٩	٦٧٣	٧٢٢
البرازيل	٤٣	٢٦	٢٥	٢٢	١٢	١٤	١١	٦	١٨	٢٢	٤٥
الصين	٨	٣	٤	٢٧	٣٣	٥	٢	١١	٦	٤	٣٠
الهند	٤٧	١٨	١٢	٣٧	٤	٣	٨	٣	٢	١٥	١٧
الاتحاد الروسي	٢	١٣	١٤	٢	٢٩	١٢	١١	١٣	٤٩	٣٥	٢
جنوب أفريقيا	٧	٠	٤٨	٥	٢	١	٤	٢	١١	١٧	١٨
مجموع البريكس	١٠٧	٦١	١٠٢	٩٤	٨٠	٣٥	٣٦	٣٥	٨٨	٩٣	١١٢
عدد المشاريع											
المنطقة/اقتصاد	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
العالم	٢١١٥	١٢٦٢	١٣٠٣	١١٤٣	٨٨٧	٨٣٧	٦٥٤	٦٨٦	٦٧٣	٦٣١	٦٥٣
البرازيل	٩٨	٧٤	٧٩	٥٩	٣٢	٢٨	٣٦	٢٠	٢٤	٢١	٤١
الصين	٢٥	٧	١٨	١٥	١٤	١٢	٥	١٠	١٢	٧	٢٤
الهند	١٠٩	٣٦	١٨	٢٦	٢٨	١٤	١٧	١٤	١٦	١٥	٢٥
الاتحاد الروسي	٩	١١	١٣	٦	١٥	١٥	١٣	١٤	١١	١١	٥
جنوب أفريقيا	١٠	٧	٩	١٣	٤	٣	١٨	٣	٦	٢٨	٩
مجموع البريكس	٢٥١	١٣٥	١٣٧	١١٩	٩٣	٧٢	٨٩	٦١	٦٩	٨٢	١٠٤

المصدر: الأونكتاد

خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٢١)، تلقت قطاعات الطاقة المتجددة والعقارات والبتروكيماويات أكبر تدفقات لتمويل المشاريع. من بين هذه القطاعات، وكانت الطاقة المتجددة الأكثر بروزاً، كما شهدت القطاعات العقارية ارتفاعات كبيرة في كل من قيمة وعدد صفقات تمويل المشاريع الدولية المعلنة. مما يشير إلى الاهتمام المتزايد بالطاقة المتجددة والصناعات الصغيرة والمتوسطة والبتروكيماويات، مع تنامي الاهتمام بالقطاعات العقارية [٢١٨].

(218) Ibid.

(ISSN: 2537- 0758)

الفرع الرابع
عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود

خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢١)، أظهرت دول البريكس اهتماماً أقل بصفقات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود بالمقارنة مع الاقتصادات المتقدمة، حيث شهدت قيمة وعدد هذه الصفقات تراجعاً، على الرغم من الارتفاع المطرد لمبيعات الاندماج والاستحواذ العالمية، إلا أن صفقات البريكس عبر الحدود بلغت قيمتها ١٥ مليار دولار فقط عام ٢٠٢١، بانخفاض حاد عن الرقم القياسي الذي بلغ ٤٤ مليار دولار في ٢٠١٩ قبل تفشي جائحة COVID-19[٢١٩].

شهدت دول البريكس انخفاضاً حاداً بمبيعات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود خلال الخمس سنوات الأخيرة، ومع ذلك، تم الإعلان عن عدد من الصفقات الكبيرة في اقتصادات البريكس الخمسة. وتضمنت أكبر خمس صفقات، مايلي:

- في مايو ٢٠٢٠، قررت شركة ROSNEFTEGAZ AO الحكومية الروسية القابضة التخلي عن حصتها المسيطرة في شركة Rosneft Oil Company المنتجة للنفط، والتي تعد أكبر شركة منتجة للنفط في روسيا. حيث تمت الصفقة من خلال بيع حصة الحكومة الروسية في الشركة إلى صندوق الاستثمار الروسي "Russian Direct Investment Fund" بالتعاون مع شركة "قطر للاستثمارات" (Qatar Investment Authority)، وبلغت قيمة الصفقة حوالي ١١ مليار دولار، وتمثلت حصة الحكومة الروسية السابقة في Rosneft بنسبة ٥٠.٠٨% من أسهم الشركة [٢٢٠].
- في عام ٢٠٢٢ استحوذت شركة Hanergy Thin Film Power الصينية؛ على "Solibro و MiaSolÃ " كلا اللاعبين الرائدين بمجال تكنولوجيا تقنيات الطاقة الشمسية الرائدة في العالم (CIGS)، ثم استحواذها خلال العام الجاري

(219) UNICTADcross-borderM&Adatabase,www.unctad.org/fdistatistics. com.
(220) Reuters: Control of the Russian state relinquishes control to Rosneft, May 22, 2020, https:// www. Reuters.com.

٢٠٢٣ على أسهم شركة Global Solar Energy "GSE"، الأمريكية العاملة في ذات المجال التقني(٢٢١).

- في عام ٢٠١٩ تمكن المشروع المشترك بين Arcelor Mittal وNipponSteel، AM/NS India، من استكمال صفقة الاستحواذ عبر الحدود على الشركة الهندية Essar Steel India Limited بقيمة ٥.٧ مليار دولار(٢٢٢).
- قامت مجموعة شركات Naspers Ltd بجنوب إفريقيا بالاستحواذ على شركات في ولاية أمريكية واحدة و٦ دول، تشمل القطاعات الأكثر استهدافًا لنشاط الشركة من برامج وخدمات الإنترنت (٣٨%) والخدمات المالية (١٣%)، كذلك كانت أكبر عملية بيع تم الكشف عنها في عام ٢٠١٨، عندما باعت المجموعة شركة Flipkart Internet Pvt إلى Walmart مقابل ١٦ مليار دولار، ويشار إلى أن أنشطة Naspers Ltd في عام ٢٠٢١، كهدف نهائي لهذه العمليات داخل الشركات، أدت إلى زيادة كبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب إفريقيا (من ٥ مليارات دولار إلى ٤١ مليار دولار) (٢٢٣).

- تمثل مجموعة شركات Petroleo Brasileiro SA معظم قيم عمليات الاندماج والشراء في البرازيل؛ ويوضح الجدولين التاليين عدد وقيم صفقات الدمج والاستحواذ الرئيسية عبر الحدود خلال الفترة من (٢٠١٩-٢٠٢٣) لمجموعة شركات Petroleo Brasileiro SA، على النحو التالي(٢٢٤):

(221) Jeff Shepard:China's Hanergy Buys Global Solar Energy and Extends Domination of Thin-Film PV, July 25, 2013, https://eepower.com.
(222) Arcelor Mittal: ArcelorMittal and Nippon Steel win 'Deal of the Year' for acquisition of Essar Steel, 06 July 2020, https://corporate.arcelormittal.com.
(223) Naspers Mergersand Acquisitions Summary, MediaCompany,https://mergr. Com / naspers-acquisitions.
(224) PetroleoBrasileiroSA:Deals,https://www-globaldata-com.translate.goog/ company -profile/petroleo-brasileiro-sa/deals.

(ISSN: 2537- 0758)

شكل رقم (١)

عدد صفقات الدمج والاستحواذ عبر الحدود لمجموعة Petroleo Brasileiro SA البرازيلية خلال الفترة من (٢٠١٩-٢٠٢٣)

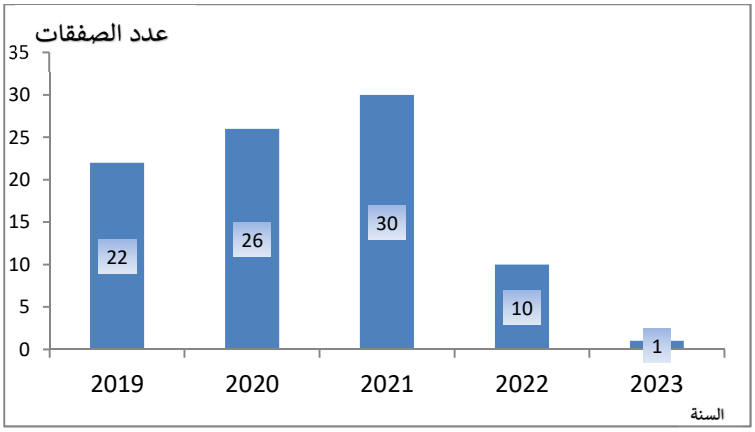

Source:PetroleoBrasileiroSA:Deals,https://www-globaldata-com.Translate.goog/company-profile/petroleo-brasileiro-sa/deals.

يتضح من الشكل السابق أنه في عام ٢٠١٩ بلغ عدد صفقات عمليات الدمج والاستحواذ عبر الحدود لمجموعة شركات Petroleo Brasileiro SA ٢٢ صفقة، وارتفع عدد الصفات عام ٢٠٢٠ ليبلغ ٢٦ صفقة، وواصلت الصفقات الزيادة ليصل عددها إلى ٣٠ صفقة في عام ٢٠٢١، وفي عام ٢٠٢٢ بلغ عددها ١٠ صفقات، ليتم إجراء صفقة واحده حتى الآن خلال العام الجاري ٢٠٢٣ التي تمثلت في قيام Petroleo Brasileiro SA ببيع ١٨.٨% من حصتها في Araucaria Ltda Ueg في ٨ فبراير ٢٠٢٣ [٢٢٥].

(225) PetroleoBrasileiroSA:Deals,https://www-globaldata-com.translate.goog/company -profile/petroleo-brasileiro-sa/deals, op.cit.

شكل رقم (٢)

قيمة صفقات الدمج والاستحواذ عبر الحدود لمجموعة Petroleo Brasileiro SA البرازيلية

خلال الفترة من (٢٠١٩-٢٠٢٣)

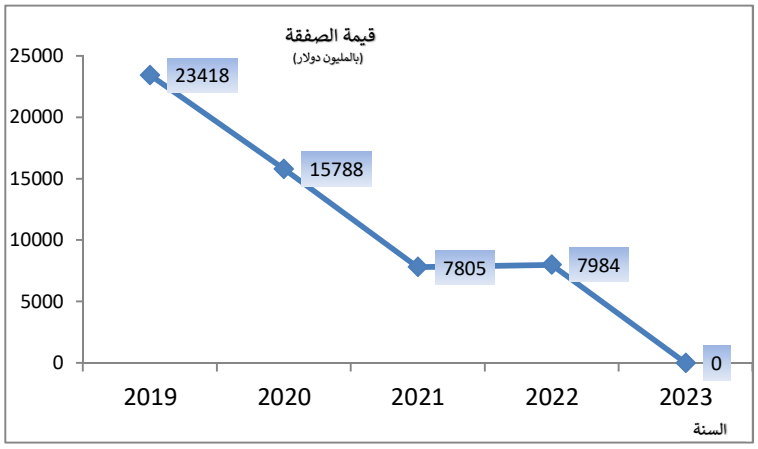

Source:PetroleoBrasileiroSA:Deals,https://www-globaldata-com.Translate.goog/company-profile/petroleo-brasileiro-sa/deals.

فيما يتعلق بالقطاعات، شهدت الخدمات انخفاضا بأكثر من ٦٠% في صافي مبيعات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، حيث انخفضت من ٣٢ مليار دولار عام ٢٠١٩ إلى ١٠ مليارات دولار في ٢٠٢١. يُعزى هذا التراجع بشكل أساسي إلى انخفاض أنشطة الاندماج والاستحواذ في القطاعات التالية: المرافق (من ١١ مليار دولار إلى ٤ مليارات دولار)، والنقل والتخزين (من ٥ مليارات دولار إلى ١ مليار دولار)، والخدمات الإدارية وخدمات الدعم (من ٣ مليارات دولار إلى ١ مليار دولار). ومع ذلك، لا يزال قطاع الخدمات هو الأكبر من حيث عدد عمليات الاندماج والشراء في دول البريكس[٢٢٦].

أما قطاع التصنيع، فقد شهد انخفاضًا ملحوظًا في قيمة وعدد مبيعات عمليات الدمج والاستحواذ عبر الحدود خلال جائحة COVID-19، وظهر القطاع كأكثر القطاعات تضرراً بتراجع هذه العمليات [٢٢٧].

(226) UNICTAD:cross-borderM&Adatabase,www.unctad.org/fdistatistics. Com ,op.cit.
(227) Ibid, p. 25.

(ISSN: 2537- 0758)

المطلب الثاني

تطور سياسات واتفاقيات الاستثمار في دول مجموعة البريكس

اضطلعت دول البريكس باتخاذ إجراءات وتدابير لتحسين بيئتها الاستثمارية وتطوير اتفاقياتها للاستثمار الدولي، لمواجهة تحديات المشهد الاستثماري الدولي وإعادة هيكلة سلاسل القيمة العالمية، وسعياً لتحقيق استثمارات أكثر استدامة.

الفرع الأول

تطورات سياسات الاستثمار لدول البريكس

شهدت البيئة الاستثمارية في دول البريكس تحسناً مستمراً في السنوات الأخيرة، حيث تم تبني العديد من السياسات القائمة على تسهيل دخول المستثمرين، وتوفير الشفافية بشأن التأسيس ومختلف جوانب العمليات التجارية. بفضل هذه التدابير، أصبحت اقتصادات البريكس أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى مدار العقد الماضي، استمر مؤشر التدابير بين تلك الأكثر ملاءمة أو الأقل ملاءمة للاستثمار الأجنبي المباشر ثابتاً دون تغيير تقريباً، وإن كان يميل نحو التحسين والأكثر ملاءمة للاستثمار الأجنبي المباشر(٢٢٨).

يتناقض ذلك مع الاتجاه العالمي الذي استمر في اتجاهه نحو تدابير أكثر صرامة للاستثمار في عام ٢٠٢١، وتجدر الإشارة إلى اعتماد روسيا وجنوب أفريقيا نهجاً أكثر توازناً بين التشجيع على الاستثمار وتسهيل إجراءاته، وبين تعزيز اللوائح الاقتصادية والسياسية. وقد ساهم ذلك في تعزيز جاذبية اقتصاد الدولتين للاستثمار الأجنبي المباشر (٢٢٩).

(228)Irina Yarygina, Lubov Krylova: BRICS investment policy in contemporary environment, BRICS Journal of Economics, 30 Jun 2023, https://brics-econ.arphahub.com.

(229)UNCTAD World Investment Report 2022: International tax reforms and sustainable investment. United Nations: New York and Geneva. https://unctad.org.

ويوضح الجدول التالي، العدد التراكمي لتدابير الاستثمار لدول البريكس:

الجدول رقم (١٣)

مجموعة بريكس: العدد التراكمي لتدابير الاستثمار القومية، (٢٠١١-٢٠٢١)

الدولة	أكثر ملائمة	أقل ملائمة	محايد/غير محايد
الصين	٦١	١٠	١٧
روسيا	٢٤	٢٢	٧
الهند	٦٩	١٠	٩
البرازيل	٢٣	٤	٤
جنوب أفريقيا	٧	٥	٢
المجموع	١٨٤	٥١	٣٩

المصدر: الأونكتاد.

أولاً: تدابير دعم الاستثمار الأجنبي للبريكس:

أدخلت البريكس تدابير جديدة لجذب الاستثمار الأجنبي، عبر تيسير إجراءات التسجيل والترخيص للشركات الأجنبية، وتعزيز حماية حقوق المستثمرين، كمايلي:

١) **الصين**: أصدرت الصين قانوناً جديداً للاستثمار الأجنبي (FIL) والذي دخل حيز التنفيذ في يناير ٢٠٢٠، لتحسين شفافية سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر وحماية الاستثمار، وأكد القانون على المساواة في المعاملة بين الشركات المحلية والأجنبية. وفي عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، نفذت الصين سلسلة من الإجراءات التجريبية لتعزيز الاستثمار الأجنبي بدلتا نهر اليانغتسي(٢٣٠).

٢) **روسيا**: قدمت روسيا اتفاقيات جديدة لحماية وتشجيع الاستثمار في ٢٠٢٠، وتم إبرامها بين الكيانات العامة ومستثمري القطاع الخاص. إذ استهدفت الاتفاقيات توفير بنود الرسوم الجمركية على الواردات، وتدابير الدعم الحكومي وقواعد استخدام الأراضي وتحديد الرسوم والضرائب البيئية، مع اشتراط الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال للمستثمرين. وتأتي هذه الاتفاقيات كأداة جديدة لسياسة

(230)Stephan M. Ebner, C. J. Observer: The Chinese Foreign Investment Law – China Justice Observer, 07 Feb 2021, https://www.chinajusticeobserver.com.

(ISSN: 2537- 0758)

الاستثمار في روسيا، وتستهدف جذب الاستثمارات وحماية المستثمرين[٢٣١].

٣) **البرازيل**: في ٢٠١٩ اضطلع البنك المركزي البرازيلي بتسهيل إجراءات الاستثمار بالقطاع المالي للمستثمرين الأجانب. وفي ٢٠٢٠، سهلت البرازيل إجراءات الدخول للمستثمرين والمؤسسات المالية الأجنبية، وألغت المعاملة التفضيلية للمستثمرين الأجانب والمحليين في عملية الترخيص[٢٣٢]، وفي ديسمبر ٢٠٢١، تم إقرار قانون جديد لسوق الصرف الأجنبي ورأس المال الدولي (قانون العملات الأجنبية)، ويستهدف إزالة الحواجز غير الضرورية أمام تدفقات رأس المال الدولي والاستثمار الأجنبي المباشر. ليدخل حيز التنفيذ في ديسمبر ٢٠٢٢[٢٣٣].

٤) **الهند**:في٢٠٢٠، خففت الهند اللوائح الإدارية للاستثمار الأجنبي بصناعات محددة، وألغت شرط موافقة بنك الاحتياطي الهندي، في ظل ظروف محددة. كذلك ألغت إجراءات الموافقة اللازمة للشركات الأجنبية التي تستهدف فتح مكاتب فرعية في قطاعات الدفاع والاتصالات والأمن الخاص[٢٣٤]، وفي ٢٠٢١، أطلقت الهند نظام النافذة الواحدة الوطني لتيسير ممارسة الأعمال التجارية[٢٣٥].

٥) **جنوب أفريقيا**: أطلقت "مبادرة النافذة الواحدة" عام ٢٠١٨، واستهدفت بها تنسيق وتسهيل إجراءات التسجيل والترخيص لكافة المستثمرين [٢٣٦]، وفي عام ٢٠١٩، دخل "قانون حماية الاستثمار" حيز التنفيذ كخطوة هامة لتعزيز حماية الاستثمار، لا سيما عقب إتمام جنوب إفريقيا لسلسلة من معاهدات الاستثمار [٢٣٧].

ثانياً: **سياسات تيسير الاستثمار في دول البريكس**:

تبنت دول البريكس، ولا سيما البرازيل والصين والهند، سياسات لتوسيع نطاق وصول المستثمرين الأجانب للأسواق في السنوات الخمس الأخيرة، كما يلي:

(231) U.S DEPARTMENT of STATE : 2021 Investment Climate Statements: Russia, 2021, https://www.state.gov.

(232)U.S DEPARTMENT of STATE : 2021 Investment Climate Statements: Brazil,2021, https://www.state.gov.

(233) Brazilian Central Bank: Law Nr. 14,286, of 29 December 2021, https:// www.bcb. gov.

(234) U.S DEPARTMENT of STATE: 2020 Investment Climate Statements: India,2020, https://www.state.gov.

(235)THE TIMES OF INDIA: Single window system to boost 'ease of doing bizSep 27, 2021, https://timesofindia.indiatimes.com.

(236) UNCTAD: The Single Window Implementation Guide in Africa, 2018,https:// unctad.org.

(237) U.S DEPARTMENT of STATE: 2019 Investment Climate Statements: South Africa ,2019, https://www.state.gov.

١) **الصين**: عام ٢٠١٨ أجرت الصين مراجعة لقائمتها السلبية للاستثمار الأجنبي لعدد ١١ منطقة تجارة حرة تجريبية، مما أدى إلى تخفيف أو إزالة القيود عن الاستثمار الأجنبي للعديد من الصناعات. وفي ٢٠١٩، عدلت قائمتها السلبية القومية وقائمتها السلبية لمناطق التجارة الحرة، ورفعت العديد من القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعات مثل (الخدمات المالية والتصنيع والزراعة وصهر المعادن المشعة والأدوية) (٢٣٨).

كما أصدرت الصين الإجراءات الإدارية للوصول إلى الاستثمار الأجنبي في ميناء التجارة الحرة في هاينان، وعددت الصناعات والقطاعات المحظورة للاستثمار الأجنبي في هاينان (٢٣٩)، وفي٢٠٢١، خفضت الصين القطاعات المقيدة أو المحظورة على المستثمرين الأجانب من ٣٣ إلى ٣١ قطاعاً، كذلك ألغت القيود على المساهمة الأجنبية بشركات التأمين على الحياة، وشجعت المستثمرين الأجانب على إنشاء مقار إقليمية لإدارة (الأموال، المشتريات والمبيعات). كما وافقت على برامج تجريبية لفتح ١٢ قطاع خدمات للاستثمار الأجنبي المباشر في (شنغهاي وتيانجين وتشونغتشينغ ومقاطعة هاينان) (٢٤٠).

٢) **الهند**: خلال يناير٢٠١٨حررت الهند قواعد الاستثمار الداخلي لعدة صناعات، شملت تجارة التجزئة وشركات الطيران وتبادل الطاقة. وفي يناير٢٠١٩، تم إلغاء إجراءات الموافقة للشركات الأجنبية الراغبة في فتح مكاتب فرعية في الدفاع والاتصالات السلكية واللاسلكية والأمن الخاص في ظل ظروف محددة، وخلال ٢٠٢٠، حررت صناعة الإعلام الإخباري الرقمي وقطاع الدفاع، وسمحت بزيادة حصة الملكية الأجنبية إلى٧٤% (ارتفاعا من٢٦%) (٢٤١). كذلك عدلت سياسة

(238)China Briefing: China's Negative List for Foreign Investment Access in FTZs (New Edition): English Version Availabl, December 28, 2021, https://www.china-briefing .com.

(239)UNCTAD: Releasing Special Administrative Measures for the Access of Foreign InvestmentinHainanFreeTradePort(2020Edition),01Feb2021,https://investment policy.unctad.org.

(240)Issued new Negative List for Foreign Direct Investment,01 Jan 2022, https:// investmentpolicy.unctad.org.

(241)Press Information Bureau: FDI limit in Insurance sector increased from 49% to 74% and Foreign Ownership and control allowed with safeguards, Government of India, Ministry of Finance, 01 FEB 2021, https://pib.gov.

(ISSN: 2537- 0758)

الاستثمار الأجنبي المباشر بالطيران المدني، وسمحت للمواطنين الهنود غير المقيمين بامتلاك حصص تصل إلى ١٠٠% (ارتفاعا من٤٩%) من حصص شركة طيران الهند. وفي عام ٢٠٢١، رفعت الهند سقف الاستثمار الأجنبي المباشر على شركات التأمين من ٤٩% إلى ٧٤%. كما أصبح بالإمكان المشاركة الأجنبية بنسبة ١٠٠% في صناعة خدمات الاتصالات، دون الحاجة إلى موافقة حكومية سواء للمستثمرين غير المقيمين أو الشركات الهندية [٢٤٢].

٣) **البرازيل**: اتخذت إجراءات لتسهيل وصول المستثمرين الأجانب للأسواق في صناعات مختلفة، كعمليات المطارات والكهرباء. وفي ٢٠١٨ أقرت قانون يسمح بنسبة ١٠٠% من رأس المال الأجنبي في شركات الطيران. وفي عام ٢٠١٩، فتحت السوق المحلية لخدمات النقل الجوي أبوابها أمام المشغلين الأجانب. وفي عام ٢٠٢٢ نفذت البرازيل إجراءات لتحرير استغلال طاقة الرياح البحرية [٢٤٣].

ثالثاً: **تدابير تقييد الاستثمار الأجنبي لأغراض الأمن القومي بدول البريكس**:

تبنت أكثر دول البريكس تدابير جديدة لمعالجة أغراض الأمن القومي، وفرضت قيوداً على الاستثمار الأجنبي في بعض القطاعات المهمة للاقتصاد.

١) **روسيا**: فرضت قيوداً على الاستثمار الداخلي من قبل الشركات الخارجية في عام ٢٠١٨، وأصبح من الضروري حالياً الحصول على موافقة حكومية مسبقة على الاستثمار الأجنبي في معاملات معينة تنطوي على أصول ذات أهمية استراتيجية للدفاع الوطني وأمن الدولة. وتعد روسيا من بين الدول التي بدأت في فحص البيانات الرسمية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر [٢٤٤].

٢) **الصين**: استحدثت الصين إجراءات مراجعة أمنية عام ٢٠١٩، لتنظيم استحواذ المستثمرين الأجانب على المؤسسات المحلية وحماية الملكية الفكرية من التحويل إلى الخارج، وفي إطار هذه الإجراءات، وفي سياق تصدير التقنيات، وضعت

(242)THE Economic TIMES: Rs 494 crore FDI received in defence sector since revising policy: Govt,Jul 25, 2020, https://economictimes.indiatimes.com.

(243) OECD:Development Centre Studies Policy Competition for Foreign Direct Investment A Study of Competition among Governments to Attract FD,2022, https://www.oecd.org.

(244)Mehmet Ögütçü: ATTRACTING FOREIGN DIRECT INVESTMENT FOR RUSSIA'S MODERNIZATION BATTLING AGAINST THE ODDS, OECD-Russia Investment Roundtable 19 June 2002, Saint Petersburg, Russia,p8, https://www.oecd.org.

الصيني عام ٢٠٢١ لائحة جديدة للكيانات غير الموثوقة، شملت قيودًا أو عقوبات على الشركات الأجنبية التي يُعتقد أنها تشكل خطراً على السيادة القومية أو الأمن أو المصالح التنموية للصين. كما عززت الدولة مراجعتها للأمن القومي للاستثمار الأجنبي من خلال تفويض الحكومة لمراجعة الاستثمارات الأجنبية بمختلف القطاعات، بما فيها الجيش والزراعة والطاقة والنقل والتكنولوجيا(٢٤٥).

٣) **الهند**: أدخلت الهند إجراءات تقييدية في سياستها المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر لقطاع التجارة الإلكترونية في عام ٢٠٢٠. واستهدفت حماية تجار التجزئة المحليين غير المتصلين بالإنترنت، وفرضت الهند على الدول التي تشاركها في الحدود البرية شرطًا مهمًا، يستلزم من جميع الاستثمارات الناشئة من تلك الدول الحصول على موافقة حكومية مسبقة. ويأتي هذا الإجراء بهدف تقليل الاستحواذ أو الاستيلاء على الشركات الهندية خلال فترات جائحة كورونا(٢٤٦).

٤) **جنوب أفريقيا**: في٢٠٢١، أدخلت جنوب إفريقيا آلية جديدة لفحص الاستثمارات الأجنبية التي تمت في عام ٢٠٢٠، مع إنشاء لجنة خاصة مسؤولة عن تقييم ما إذا كان الاندماج الذي تشارك فيه شركة أجنبية مستحوذة قد أثر سلباً على الأمن القومي، بهدف تعزيز تدابير الحماية الاقتصادية والأمنية لجنوب إفريقيا(٢٤٧).

الفرع الثاني
اتفاقيات الاستثمار الدولية وتطويرها بمجموعة البريكس

أبرمت دول البريكس، كمجموعة، إجمالي ٤٦٠ اتفاقية استثمار دولية (IIAS)، بما في ذلك معاهدات الاستثمار الثنائية (BITS) والمعاهدات مع أحكام الاستثمار (TIPS). ومن بين هذه الاتفاقيات، تم توقيع ٣٥٠ اتفاقية دخلت حيز التنفيذ الفعلي، فيما تم إنهاء ١١٠ اتفاقيات (من الجيل القديم) (٢٤٨).

(245)Unctad: Measures on National Security Review of Foreign Investment, Investment Policy Monitor,China, 19 Dec 2021, https://investmentpolicy.unctad.org.

(246)Unctad: National security -Related screening mechanisms for foreign investment and analysis of recent policy developments,India,Dec2020,https:// investmentpolicy .unctad.org.

(247)U.S DEPARTMENT of STATE : 2023 Investment Climate Statements: South Africa, 2023, https://www.state.gov.

(248)UNCTAD Investment Policy Hub, International Investment Agreements Navigator. https://investmentpolicy.unctad.org.

(ISSN: 2537- 0758)

تمتلك الصين أكبر عدد من اتفاقيات الاستثمار الدولية بين دول البريكس، ويصل إجماليها إلى ١٥٠ (منها ١٢٨ سارية). وتأتي روسيا في المرتبة الثانية بـ ٨٥ اتفاقية استثمار دولية (٦٩ منها سارية)، وقد وقعت جنوب إفريقيا على ٤٩ اتفاقية استثمار دولية (منها ١٩ فقط سارية)، وتليها البرازيل بـ ٤٦ اتفاقية استثمار دولية (١٧ منها سارية)، وتأتي الهند في المرتبة الأخيرة بـ ٢٥ اتفاقية استثمار دولية فقط (١٧ منها سارية) [٢٤٩].

يوضح الشكل التالي، اتفاقيات الاستثمار الدولية المبرمة بمعرفة دول البريكس:

الشكل رقم (٦)

عدد اتفاقيات الاستثمار الدولية لمجموعة بريكس، (١٩٨٠-٢٠٢٢)

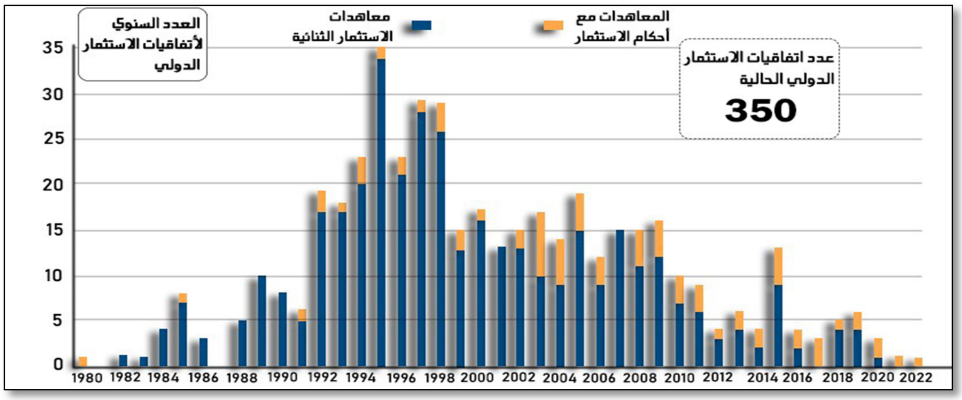

Source: UNCTAD, IIA Navigator.[250]

أولاً: تطوير اتفاقيات الاستثمار لدول مجموعة البريكس:

يتكون مخزون اتفاقات الاستثمار الدولية الموقعة أو السارية لبريكس في الغالب من اتفاقيات الجيل القديم، التي تُعد في حاجة ماسة للتطوير. ومن بين هذه الاتفاقيات، تم توقيع نحو ٨٠% منها (٢٨٦ من أصل ٣٥٠) قبل عام ٢٠١٠، ويرجع تاريخ ٥٠% منها إلى الثمانينيات والتسعينيات (١٦٩ من أصل ٣٥٠). وعادة ما تتميز اتفاقات الاستثمار الدولية الموقعة قبل عام ٢٠١٠ بأحكام واسعة، وتتضمن استثناءات وضمانات قليلة، وتفتقر إلى بُعد التنمية المستدامة

(249)Ibid,.
(250) UNCTAD Investment Policy Hub,International Investment Agreements Navigator. https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/by-economy.

الذي تتضمنه عادة اتفاقات الاستثمار الدولية الحديثة. يأتي ذلك في إطار الحاجة لتحسين بيئة الاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة في دول البريكس(٢٥١).

تسعى دول البريكس، وخاصة الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، لتطوير اتفاقياتها الدولية للاستثمار، من خلال إنهاء أو إعادة التفاوض على اتفاقيات الجيل القديم، والتحول نحو جيل جديد من اتفاقيات الاستثمار الدولية (٢٥٢).

ثانياً: **الصين واتفاق الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة** RCEP:

اضطلعت الصين بدور استباقي في إبرام اتفاقيات استثمار دولية إقليمية، بجانب جهودها في تحسين نظام الاستثمار الوطني. ومن بين هذه الاتفاقيات، عضويتها بالشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة "RegionalComprehensive Economic Partnership (RCEP)"، والتفاوض على اتفاقية الاستثمار مع الاتحاد الأوروبي. ويتضمن اتفاق RCEP فصلًا مخصصًا للاستثمار، وتعريفً لمفهوم الاستثمار، ويحدد الخصائص التي يتمتع بها الاستثمار (مثل الالتزام برأس المال، وتوقع الربح وتحمُّل المخاطر المحتملة والأشكال التي قد يتخذها الاستثمار). كذلك تضمن الاتفاق أحكاماً بشأن تشجيع وتسهيل الاستثمار(٢٥٣).

ثالثاً: **اعتماد نموذج معاهدات الاستثمار** BIT **في الهند**:

عقب اعتماد الهند للنموذج الجديد لاتفاقات الاستثمار الثنائية "BIT" في عام ٢٠١٥، بدأت الحكومة الهندية في إنهاء معاهدات الاستثمار الحالية بهدف استبدالها باتفاقات تتوافق مع نموذجها الجديد. وحتى الآن تم إنهاء أكثر من ٧٠ معاهدة قائمة بحيز التنفيذ، ووقعت الهند خمس اتفاقيات استثمار دولية جديدة

(251)Ibid.

(252)UNCTAD Investment Policy Hub,International Investment Agreements Navigator. https://investmentpolicy.unctad.org.

(٢٥٣) الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP): هي اتفاق تجاري إقليمي يستهدف تأسيس شراكة اقتصادية لتسهيل التجارة والاستثمار، مع تحرير التجارة في السلع والخدمات وتبسيط الإجراءات الجمركية، وخلق بيئة استثمارية تنافسية. تم توقيع الاتفاق في نوفمبر ٢٠٢٠، ودخل حيز التنفيذ في يناير ٢٠٢٢، وشمل ١٥ دولة من جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، وهي مجموعة الآسيان بروناي وكمبوديا وإندونيسيا ولاوس وماليزيا وميانمار والفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام، بالإضافة إلى أستراليا والصين واليابان ونيوزيلندا وكوريا الجنوبية، (للمزيد راجع: اقتصاد، الرئيسية، على الرابط (https://ektesad.com/opinion/regional-comprehensive-economic-partnership).

(ISSN: 2537- 0758)

باستخدام نموذجها الجديد، الذي يتضمن فصلاً حول التزامات المستثمرين، ويُلزمهم بالامتثال لتشريعات الدولة المضيفة والالتزام الطوعي بالمعايير الدولية للمسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR). كما يتضمن النموذج آلية ISDS لتسوية المنازعات التي تتطلب ضرورة استنفاذ كافة سبل التقاضي المحلية قبل بدء التحكيم، وتحديد أطر زمنية صارمة لتقديم النزاع إلى التحكيم(٢٥٤).

رابعاً: **تطوير نموذج اتفاقيات التعاون وتيسير الاستثمار** (CFIAS) **في البرازيل**:

استحدثت البرازيل نموذجاً لمعاملات الاستثمار الثنائية، المعروف باسم "اتفاقيات التعاون وتيسير الاستثمار (CFIAS)"، ويُركز على تيسير الاستثمار، ويشمل محاور مبتكرة تستهدف تحسين الحوكمة المؤسسية، وإنشاء نقاط اتصال ولجان مشتركة لمنع ومعالجة النزاعات وتقديم المشورة لتحسينات بيئة الأعمال. يتسم بإجراءات تيسيرية للاستثمار، كالتعاون بتأشيرات العمل وشفافية الإجراءات. كذلك يتضمن النموذج أحكاماً موضوعية (الشفافية، والمعاملة الوطنية، ونزع الملكية، ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية، والتعويض عن الخسائر)(٢٥٥).

خامساً: **صياغة قانون تعزيز وحماية الاستثمار في جنوب إفريقيا**:

في عام ٢٠٠٨، أجرت جنوب أفريقيا مراجعة شاملة لسياستها الاستثمارية الدولية، استمرت على مدار ثلاث سنوات، وتم تحديد محاور معاهدات الاستثمار الثنائية، وخاصة معايير حماية الاستثمار، ومخاطر منازعات الاستثمار. وانتهت المراجعات إلى إصدار قرارا خلال عام ٢٠١٠ لتطوير مشروع قانون استثمار جديد يستهدف تضمين أحكام حماية الاستثمار في القوانين المحلية، وإنهاء معاهدات الاستثمار الثنائية، ومنح الشركاء التجاريين إمكانية إعادة التفاوض بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية. وتحفظت جنوب أفريقيا عن إبرام معاهدات استثمار ثنائية مستقبلية، ما لم تكن هناك أسباب اقتصادية وسياسية تستدعي ذلك. بناءً

(254)UNCTAD:Model Text for the Indian Bilateral Investment Treaty https:// investment policy.unctad.org.

(255)José Henrique Vieira Martins : Brazil's Cooperation and Facilitation Investment Agreements (CFIA) and Recent Developments, December 18, 2021, https:// www . iisd .org.

على هذه المراجعات والقرارات، تم طرح مشروع قانون تعزيز وحماية الاستثمار في عام ٢٠١٣ للحوار المجتمعي، وتم إقراره من البرلمان "الجمعية الوطنية" في ٢٠١٥، وتضمن القانون الجديد التزامات مهمة لحماية الاستثمار، مع الحفاظ على حق جنوب إفريقيا في متابعة أهداف سياستها العامة المشروعة(٢٥٦).

في نهاية هذا المطلب، يرى الباحث أن التحدي الرئيسي يكمن في كيفية حفاظ دول البريكس على مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي، لذلك ينبغي على حكومات البريكس ضمان استمرارية الجاذبية الاقتصادية لدولهم، بالإضافة إلى توفير الإطار القانوني الذي يحمي حقوق المستثمرين ويضمن مستوى ملائم من قواعد المنافسة في السوق المحلية. كذلك ضرورة ضمان الاستقرار السياسي، فهو عامل حاسم في تقليل مخاطر الاستثمار. وفيما يتعلق بالدول التي تفتقر لوجود البنية التحتية المتطورة أو تعاني من القدرات غير الكافية، خاصة في القطاعات الأساسية مثل النقل والطاقة، فإنه يجب على حكومات هذه الدول توجيه اهتمامها لزيادة الاستثمار في هذه المجالات.

المطلب الثالث

اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول البريكس

الفرع الأول

دور الاستثمارات الخارجية الكبرى في تعزيز نمو اقتصادات البريكس

شهدت دول البريكس نمواً مطرداً في الاستثمار منذ عام ٢٠١٠، سواء من حيث القيمة المطلقة أو النسبية، وقد ارتفع إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بين دول المجموعة إلى ١٦٧ مليار دولار عام ٢٠٢٠، مقارنةً بـ ٢٧ مليار دولار في ٢٠١٠، ممثلًا نسبة ١.٣ % و٤.٧ % من إجمالي مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر، كمجموعة، على التوالي (٢٥٧). وجاء هذا النمو

(256)UNCTAD:South Africa Protection of Investment Act (2015), https://investment policy.unctad.org.

(257) UNCTAD Database,ForeignDirectInvestment/MultinationalEnterprises, https:// unctad.org/ fdisatistics.

(ISSN: 2537- 0758)

مدفوعا – بشكل أساسي– بالصين، التي تعد أكبر مستثمر ومستفيد في الاستثمار داخل المجموعة. كذلك شهدت البرازيل والهند نمواً قوياً في الاستثمار من باقي دول البريكس، بينما شهدت روسيا شهدت نمواً متباطئاً، وانخفض رصيد الاستثمار داخل المجموعة في جنوب إفريقيا بصورة طفيفة(٢٥٨).

يوضح الجدول التالي، مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد داخل دول البريكس (الملايين من الدولارات):

جدول رقم (٢٤)

مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد داخل دول البريكس (٢٠١٠-٢٠٢٠) (بالمليون دولار)

دولة	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠
الصين	٥١٢١٤	٦٤٤٣٠	١٥١٤٣٩
الهند	٦٢٢	١٢١٨	١٧٩٥
البرازيل	٧٩١	٢٢٩٩	١٩٣٥
روسيا	٤١٧	٣٤٤٠	٤٨١٩
جنوب أفريقيا	٧٢٨١	٣٩٧٨	٦٩٩٩
المجموع	٢٧٣٩٣	٧٥٣٦٥	٩٨٧١٦٦

المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد، الاستثمار الأجنبي المباشر https://unctadstat.unctad.org

بالنسبة لمخزون الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد استمرت اقتصادات المستثمرين العشرة الرئيسيين في دول المجموعة، ثابتة نسبياً خلال الأعوام الأخيرة. وفي ٢٠٢٠، كانت الولايات المتحدة أكبر مستثمر نهائي في المجموعة من حيث أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر. تليها انجلترا في المرتبة الثانية، كما

(258)Bruno De Conti, Antônio Carlos Diegues: Foreign direct investments in the BRICS countries and internationalization of Chinese capital, . BRICS Journal of Economics,08 NOV 2022, https://brics-econ.arphahub.com.

شهدت الصين نمواً مستمراً في مشاركتها كمستثمر نهائي، واحتلت المرتبة الثالثة على مدار العقد الماضي. وتمثل اليابان وألمانيا وهولندا وفرنسا وسويسرا وإسبانيا مصادر أخرى مهمة للاستثمار النهائي في دول البريكس. وتجدر الإشارة إلى أن المراكز المالية الدولية تلعب دوراً مهماً في توجيه الاستثمار إلى دول المجموعة، وتعد قبرص وسنغافورة من بين أبرز هذه المراكز(٢٥٩).

شهدت دول البريكس تنفيذ العديد من المشاريع الاستثمارية واسعة النطاق بمختلف القطاعات، ابتداءً من الموارد الطبيعية، وحتى الخدمات والتصنيع. وتعكس المشاريع الاختلافات في الهياكل الاقتصادية والموارد المتاحة بين دول المجموعة. وقد اجتذب التصنيع نسبة مرتفعة من استثمارات المجموعة، ولا سيما في مجالي صناعات السيارات والإلكترونيات. مما يعكس الجاذبية المتزايدة لدول البريكس للمستثمرين الباحثين عن الفرص الاستثمارية بمختلف الأسواق(٢٦٠).

على الرغم من النمو الذي شهدته دول البريكس في الاستثمارات الداخلية، إلا أنها تسعى لاستغلال إمكانات الاستثمار داخل المجموعة، ولا سيما في ضوء الحجم المتزايد للتجارة البينية الإقليمية. إذ يمكن أن يلعب التعاون الاستثماري المعزز دوراً فعالاً في تعزيز التعاون الاقتصادي داخل المجموعة، مع إمكانية تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية بصورة مستدامة وشاملة، عن طريق زيادة تكوين رأس المال، والتطوير التكنولوجي، وتوفير فرص عمل إضافية(٢٦١).

تجدر الإشارة إلى إمكانية تعزيز الاستثمار داخل المجموعة في التصنيع، لا سيما في أنشطة المعالجة التي تزيد من القيمة المضافة في الدولة المضيفة، وعلى طول سلاسل القيمة لقطاعات تصنيع معينة تظهر أوجه تكامل قوية بين دول البريكس. فعلى سبيل المثال، يُمكن تحقيق المزيد من فرص الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، في ظل ما تحققه

(259) UNCTADDatabase,ForeignDirectInvestmenthttps://unctadstat.unctad.org.
(260) Ibid,.
(261)Bruno De Conti, Antônio Carlos Diegues: Foreign direct investments in the BRICS countries and internationalization of Chinese capita, op.cit.

(ISSN: 2537- 0758)

بعض دول البريكس من تطوير القدرات في قطاعات معينة من سلاسل القيمة، والتي أظهرت إمكانات واعدة للاستثمار داخل المجموعة [٢٦٢].

الفرع الثاني

حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول البريكس

شهد البريكس ارتفاعاً ملحوظاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية بأكثر من أربعة أضعاف، من ٨٤ مليار دولار عام ٢٠٠١ إلى ٣٥٥ مليار دولار في ٢٠٢١. كذلك تضاعفت حصة المجموعة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية إلى٢٢% في٢٠٢١، مقارنةً بـ١١% في٢٠٠١ [٢٦٣].

يوضح الشكل التالي، معدل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول البريكس (٢٠٠١-٢٠٢١):

شكل رقم (١)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعة دول البريكس (٢٠٠١-٢٠٢١)

(مليارات الدولارات - نسبة مئوية)

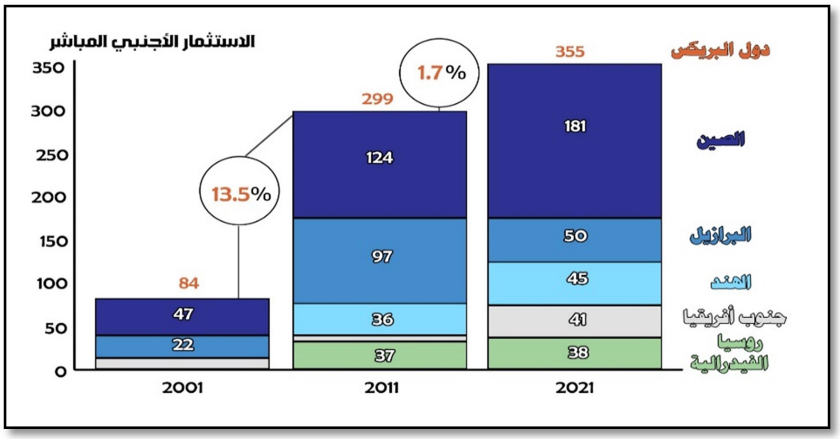

source: Muhammad Eid Balbaa: Assessing the Economic Implications of Egypt 's Potential Membership in BRICS: Opportunities, Challenges, and Prospects, EPRA International Journal of Environmental Economics, Volume: 10/ Issue: 6/ June 2023, p 13.

(262) C. Prinsloo (2022). Tangible Economic Cooperation for South Africa and the BRICS: Taking Stock and Looking Forward. Chapter 9 ،The Political Economy of Intra- BRICS Cooperation. Palgrave Macmillan.

(263) UNCTAD Database, Foreign Direct Investment/Multinational Enterprises, https://unctad.org/ fdisatistics.

تميزت الفترة (٢٠٠١-٢٠١١) بمعدل نمو قوي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى دول المجموعة، وارتفعت بمتوسط سنوي يُعادل ١٣.٥%، متأثراً خلال هذه الفترة بالتوسع في الاستثمار الأجنبي، حيث كان المعدل ضعف المتوسط العالمي البالغ ٧.٦% تقريباً، إلا أنه خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢١)، تباطأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول البريكس بصورة ملحوظة، والتي نمت بمعدل سنوي ١.٧% فقط، وهو ما يعكس ركود البيئة العالمية للاستثمار خلال تلك الفترة، إذ تحول متوسط معدل النمو السنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مستوى سلبي قليلاً [٢٦٤].

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أداءً متنوعًا على مستوى الاقتصاد الفردي، خلال الفترة من (٢٠٠١ -٢٠١١)، حيث نمت تدفقات الاستثمار الوافدة إلى الصين سنوياً بمتوسط معدل يفوق ١٠%، قبل أن تتراجع في الفترة (٢٠١١ -٢٠٢١) لتصل إلى متوسط ٤%. وبالنسبة للهند وروسيا فقد سجلتا معدلات نمو سنوية مرتفعة بصورة استثنائية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة خلال الفترة (٢٠٠١ -٢٠١١)، بمتوسط معدل ٣٠%، ٢٠% على التوالي، لتتدهور في الفترة من (٢٠١١ -٢٠٢١) إلى معدل متوسط نحو ٠% و٢%على التوالي، بعد أداء قوي خلال العشر سنوات السابقة لها. بالنسبة للبرازيل، تحول النمو السنوي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ليصبح سالبًا في الفترة (٢٠١١ -٢٠٢١)، على الرغم من انتعاشه خلال عام ٢٠١٥. وبالنسبة لجنوب أفريقيا، سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نمواً سالباً خلال الفترة (٢٠٠١ -٢٠١١)، مخالفةً للاتجاه العام الملحوظ في دول المجموعة، وسجلت معدل نمو سنوي بمتوسط ٢٥% في الفترة (٢٠١١ -٢٠٢١) [٢٦٥].

(264) UNCTAD World Investment Report 2020:International Production beyond the Pandemic. United Nations:New York and Geneva. https://unctad.org.
(265) UNCTAD Database, Foreign Direct Investment/Multinational Enterprises, https://unctad.org/ fdisatistics.

(ISSN: 2537- 0758)

ويوضح الشكل التالي، معدل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول البريكس وحصتها في التدفقات العالمية:

شكل رقم (٢)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول البريكس وحصتها في التدفقات العالمية، (٢٠١١-٢٠٢١) (مليارات الدولارات - نسبة مئوية)

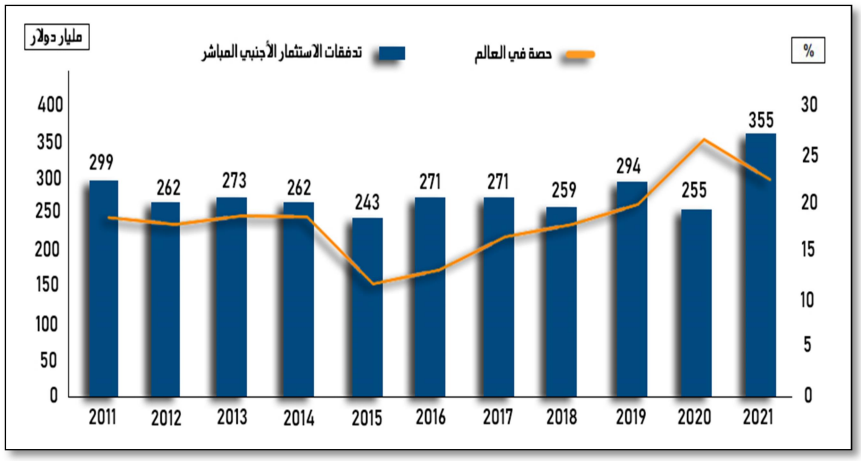

المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد، الاستثمار الأجنبي المباشر/الشركات متعددة الجنسيات www.unctad.org/fdistatistics

خلال الفترة من (٢٠١١ -٢٠٢١) سجلت حصة المجموعة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية ارتفاعاً متصاعداً، وكان أداءها أفضل من المتوسط العالمي. وذلك على الرغم من تقلب وتباطؤ النمو العالمي خلال تلك الفترة. حيث شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعاً مطرداً في مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للمجموعة، بنسبة تجاوزت الـ٨٠%، ليرتفع إلى ٣.٩ تريليونات دولار عام ٢٠٢١ مقارنةً بـ ٢.١ تريليون دولار في ٢٠١١. وعلى الرغم من ذلك، وعلى النقيض من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد انخفض مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر لدول البريكس كحصة من الأسهم العالمية، إذ سجل ٨.٥% عام٢٠٢١، مقابل أكثر من١٠% في٢٠١١ [٢٦٦].

(266) UNCTAD World Investment Report 2020: International Production beyond the Pandemic. United Nations:New York and Geneva. https://unctad.org.

الفرع الثالث

التدفقات الخارجة من دول البريكس للاستثمار الأجنبي المباشر

بدأت الأسواق الناشئة والصاعدة، ومنها دول البريكس (باستثناء جنوب إفريقيا)، خلال مطلع القرن الحالي، في تطوير استراتيجيات جذب التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة، بما في ذلك التدفقات إلى الدول النامية وفيما بين بعضها البعض دعم ما يسمى "التعاون فيما بين دول الجنوب"، فخلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠)، شهدت التدفقات الخارجة من البريكس نموًا كبيرًا، وارتفعت من ١% من التدفقات العالمية إلى أكثر من١٠%. وبلغ معدل النمو السنوي للتدفقات الخارجة ٣٣%، بما يعادل ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي(٢٦٧).

بلغت نسبة التدفقات الخارجة من دول البريكس٢٠% من إجمالي حجم التدفقات العالمية بنهاية عام ٢٠٢٠. وعلى الرغم من تراجع النسبة منذ ذلك الحين كحصة من التدفقات العالمية الخارجة، إلا أن القيمة المطلقة للتدفقات الخارجة من بريكس وصلت لأعلى معدلاتها عام ٢٠٢١، لتصل إلى ٢٥٠ مليار دولار. وذلك على الرغم من تباطؤ معدل النمو السنوي للتدفقات الخارجة بصورة ملحوظة خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢١)، إلا أن معدل النمو السنوي للتدفقات الخارجة من دول البريكس استمر أكبر بعشر أضعاف المتوسط العالمي(٢٦٨).

يوضح الشكل التالي، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من دول البريكس وحصتها في التدفقات العالمية الخارجة:

(267) L. Krishna Veni, 2020. "Inflow and Outflow of Foreign Direct Investments in BRICS Countries - An Analysis," Economy, Asian Online Journal Publishing Group, vol. 7(2), pages 98-103.

(268) UNCTAD Database, Foreign Direct Investment/Multinational Enterprises, https://unctad.org.

(ISSN: 2537- 0758)

شكل رقم (٣)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من دول البريكس وحصتها في التدفقات العالمية الخارجة، ٢٠١١-٢٠٢١ (مليارات الدولارات – نسبة مئوية)

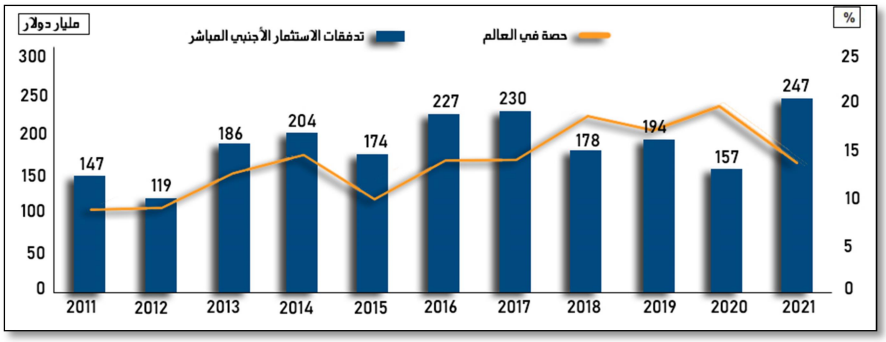

المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد، الاستثمار الأجنبي المباشر/الشركات متعددة الجنسيات www.unctad.org/fdistatistics

شهد مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من بريكس قفزة من ١.١ تريليون دولار خلال عام ٢٠١١، إلى ٣.٧ تريليونات دولار عام ٢٠٢١، بزيادة بلغت ٢٣٥%. وارتفع مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر الذي يحتفظ به مستثمرو البريكس في الخارج بشكل ثابت سنوياً من الفترة المشار اليها[٢٦٩].

المبحث الرابع

الآثار الاقتصادية لانضمام مصر إلى تكتل البريكس

تمهيد وتقسيم:

في ضوء ما تمثله دول البريكس كقوة مهمة في النظام الاقتصادي العالمي، فإن انضمام مصر، بمكانتها السياسية وإمكانياتها الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يمكن أن يُمثل قيمة مضافة للبريكس، كما يمكن أن يُشكل هذا التجمُّع بالنسبة للاقتصاد المصرى مَنفذًا للقضاء على المشاكل الاقتصادية التى بدأت تجد حلولاً لها من خلال اتباع سياسات اقتصادية جديدة فى التنمية،

(269) Ibid,.

سواء على الصعيد المحلي أو الدولي. وذلك من عدة جوانب، كالتبادل التجاري والاستثمار، وكذلك في تنويع الاقتصاد، فضلاً عن التعاون التكنولوجي والتقني، وكذلك تعزيز الثقة في الاقتصاد المصري، وجذب المزيد من الاستثمارات الدولية، مما يؤثر بالإيجاب على معدلات النمو والتنمية الاقتصادية بصفة عامة.

لذلك سوف نتناول في هذا المبحث تطور علاقات التجارة البينية والاستثمار بين مصر ودول البريكس، ثم نتناول بالدراسة والتحليل مدى مرونة الاقتصاد المصري وكفايته لمواجهة متطلبات الانضمام لمجموعة البريكس، وما هي عوائق الاندماج باقتصاد المجموعة، ثم نستعرض أخيراً رؤية حول إمكانية استخدام الصفقات المتكافئة كأداة لتعزيز التبادل التجاري مع دول البريكس، وذلك من خلال الأربعة مطالب التالية:

المطلب الأول: تطور علاقات التجارة البينية والاستثمار بين مصر ودول البريكس

المطلب الثاني: مدى جاهزية الاقتصاد المصري للانضمام للبريكس (الدوافع والتحديات – تحليل الأداء الاقتصادي)

المطلب الثالث: رؤية لاستخدام الصفقات المتكافئة كأداة لتعزيز التبادل التجاري مع دول البريكس

المطلب الأول

تطور علاقات التجارة البينية والاستثمار بين مصر ودول البريكس

يمثل تطور العلاقات الاقتصادية بين مصر ومجموعة البريكس، محوراً هاماً في استراتيجية التجارة والاستثمار الخارجي لمصر. إذ بدأت هذه العلاقات تتعزز على مر السنين بدءًا من وقت تأسيس مجموعة البريكس عام ٢٠٠٦، وبلغ حجم التبادل التجاري بين مصر ودول "بريكس" أكثر من ٢٥ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢، وتواصل مصر جهودها لخلق فرص تجارية واستثمارية مع دول المجموعة، كما تواصل تحسين بيئتها الاستثمارية من خلال تبسيط الإجراءات

(ISSN: 2537- 0758)

وتقديم حوافز للشركات الأجنبية، وساعد على ذلك موقع مصر الاستراتيجي، وسوقها الاستهلاكي الكبير، والإصلاحات الاقتصادية المستمرة، مما جعلها وجهة جذابة لدول البريكس التي تسعى لتوسيع بصمتها الاقتصادية العالمية(٢٧٠).

أولاً: تطور العلاقات التجارية والاستثمارية بين مصر ودول البريكس:

أ-مصر والصين:

تعد الصين أحد أكبر شركاء مصر التجاريين، وقد تطورت العلاقات التجارية بين البلدين بشكل ملحوظ، وبلغت قيمة التبادل التجاري ١٣.٨ مليار دولار في عام ٢٠١٩. إذ بلغت صادرات الصين لمصر ١١.٩ مليار دولار في ٢٠١٩، بينما بلغت الواردات من مصر ١.٨ مليار دولار. واستثمرت الصين بكثافة في عدة قطاعات في مصر أبرزها الطاقة والبنية التحتية والاتصالات. فعلى سبيل المثال، تشارك الشركات الصينية في مشاريع مهمة مثل العاصمة الإدارية الجديدة، والمنطقة الاقتصادية لقناة السويس(٢٧١).

وفقاً لأحدث بيانات للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مارس ٢٠٢٣، فقد ارتفعت قيمة الصادرات المصرية للصين لتبلغ ١.٧ مليار دولار خلال الـ ١١ شهر الأولى من عام ٢٠٢٢، مقابل ١.٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من ٢٠٢١، بنسبة قدرها ٢٠.٨ %. كما بلغت قيمة الواردات المصرية من الصين ١٣.٢ مليار دولار خلال الـ١١ شهر الأولى من ٢٠٢٢، مقابل ١٣.١ مليار دولار خلال نفس الفترة من ٢٠٢١، بنسبة قدرها ٠.٦%. كذلك ارتفعت قيمة التبادل التجاري بين البلدين لتصل ١٤.٩ مليار دولار خلال الفترة المذكورة، مقابل ١٤.٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من ٢٠٢١ بنسبة ٢.٦% (٢٧٢).

---

(٢٧٠) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة الشهرية لبيانات التجارة الخارجية، فبراير ٢٠٢٣، https://www.capmas.gov.eg

(271) The United Nations UN Comtrade Database, https://comtradeplus.un.org.

(٢٧٢) الهيئة العامة للاستعلامات: الإحصاء: ٢٠.٨% ارتفاعاً بقيمة الصادرات المصرية للصين، الصفحة الرئيسية، المركز الإعلامي، أخبار اقتصادية، ٢٠٢٣/٣/١١، متاح على https://www.sis.gov.eg.

وبالنسبة لعشر مجموعات سلعية صدرتها مصر إلى لصين خلال الـ ١١ شهر الأولى من عام ٢٠٢٢، فقد جاء الوقود والزيوت المعدنية ومنتجات تقطيرها في المركز الأول بقيمة ١.٣ مليار دولار ثم القطن بقيمة ١٠٤.٣ ملايين دولار، يليها الفواكه بقيمة ٧٦.٨ مليون دولار، ثم الأغذية المحضرة للحيوانات بقيمة ٦٢.٣ مليون دولار، ثم الألياف النسيجية بقيمة ٣١.٤ مليون دولار، ثم الجلود بقيمة ١٩.٥ مليون دولار، ثم النحاس ومصنوعاته بقيمة ١٧ مليون دولار، ثم الألومنيوم ومصنوعاته بقيمة ١٥.٥ مليون دولار، ثم المصنوعات من الحجر بقيمة ١١.١ مليون دولار ثم الأسمدة بقيمة ٨.٢ ملايين دولار(٢٧٣).

أما أهم عشر مجموعات سلعية استوردتها مصر من الصين خلال الـ ١١ شهر الأولى من ٢٠٢٢ فكانت: الآلات والأجهزة الكهربائية في المقدمة بقيمة ٢.٦ مليار دولار، يليها آلات وأجهزة وأدوات آلية بقيمة ١.٩ مليار دولار، ثم شعيرات اصطناعية بقيمة ٩٧٦.٧ مليون دولار، ثم لدائن ومصنوعاتها بقيمة ٩١٤.٣ مليون دولار، ثم منتجات كيميائية عضوية بقيمة ٨٦٨.٥ مليون دولار، ثم سيارات وجرارات ودراجات بقيمة ٥٥٤.٣ مليون دولار، ثم حديد وصلب بقيمة ٥٣٣.١ مليون دولار، ثم مصنوعات من حديد أو صلب ٤٣٢.٧ مليون دولار، ثم ألياف تركيبية ٤٢٨.٧ مليون دولار، ثم أقمشة بقيمة ٣٩٧ مليون دولار(٢٧٤).

وبلغت قيمة الاستثمارات الصينية في مصر ٥٦٣.٤ مليون دولار خلال عام٢٠٢٢، مقابل ٤٨٥.٢ مليون دولار خلال عام٢٠٢١ بنسبة قدرها ١٦.١ %. وسجلت قيمة تحويلات المصريين العاملين بالصين ١٢.٧٧ مليون دولار عام٢٠٢١، مقابل ١٢.٨١ مليون دولار عام٢٠٢٠، بنسبة قدرها ٠.٣ %، بينما بلغت قيمة تحويلات الصينيين العاملين في مصر ٥.٤ ملايين دولار عام٢٠٢١، مقابل ١٠.٥ ملايين دولار خلال عام٢٠٢٠ بنسبة انخفاض قدرها ٤٨.١ %. وقد سجل عدد سكان مصر ١٠٤.٣ ملايين نسمة عام ٢٠٢٢، بينما سجل عدد

(٢٧٣) الهيئة العامة للاستعلامات: المرجع السابق.
(٢٧٤) المرجع السابق.

(ISSN: 2537- 0758)

سكان الصين ١.٥ مليار نسمة عام ٢٠٢٢، وبلغ عدد المصريين المتواجدين في الصين طبقا لتقديرات البعثة ٦ آلاف مصري حتى نهاية ٢٠٢١[٢٧٥].

ب- مصر وروسيا:

تعتبر روسيا واحدة من الشركاء التجاريين الرئيسيين لمصر. وتشمل التجارة بين البلدين العديد من القطاعات، بما في ذلك الغذاء والطاقة والمنتجات الصناعية. وفي السنوات الأخيرة، زادت الاستثمارات الروسية في مصر، لا سيما في قطاع الطاقة. على سبيل المثال، تم الإعلان في ٢٠١٥ عن تطوير محطة الطاقة النووية في الضبعة، والتي تعتبر أكبر استثمار روسي في مصر[٢٧٦].

كما تعتبر روسيا شريكاً رئيسياً في الاستثمارات في البنية التحتية المصرية، بما في ذلك مشروعات السكك الحديدية والطرق. ومنذ ٢٠١٤، كانت هناك جهود لتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين، والتي زادت بعد زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لمصر في العام نفسه، ونتيجة لذلك، تحقق مصر وروسيا نجاحات استراتيجية مشتركة. إذ يتفاوض حالياً الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (EAEU) بشأن اتفاقية التجارة الحرة (FTA) مع مصر[٢٧٧].

كذلك فقد نمت العلاقات التجارية والاستثمارية بين مصر وروسيا على مر السنين، ففي ٢٠١٨، بلغ التبادل التجاري بين البلدين ٧.٧ مليار دولار، وفي عام ٢٠١٩، بلغت قيمة الصادرات الروسية إلى مصر ٤.٥ مليار دولار، والواردات من مصر ٢.٥ مليار دولار [٢٧٨]. كما تم استكمال العلاقات التجارية عن طريق مجموعة متنوعة من الاستثمارات، وأعلنت روسيا عن تأسيس منطقة حرة للتجارة مع مصر، وإنشاء مشروع المنطقة الصناعية الروسية، فى المنطقة الاقتصادية

---

(٢٧٥) الهيئة العامة للاستعلامات: المرجع السابق.

(٢٧٦) الهيئة العامة للاستعلامات: "مشروع محطة الطاقة النووية في الضبعة"، الصفحة الرئيسية، مشروعات ومبادرات، مشروعات قومية، ٢٠٢٢/١١/٣٠، متاح على https://www.sis.gov.eg.

(277) Constanin Duhamel: Egypt- Russia Trade and Investment Summary, (YTD) 2022,
Russia Briefing, September 7, 2022, https://www.russia-briefing.com.

(278) The United Nations UN Comtrade Database, https://comtradeplus.un.org.

لقناة السويس[٢٧٩]، وكان أبرزها قطاع الطاقة، من خلال مشاركة الشركات الروسية في صناعات الطاقة النووية، والغاز الطبيعي بمصر[٢٨٠].

وفقاً لأحدث بيانات للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، يناير ٢٠٢٣، فقد ارتفعت قيمة الصادرات المصرية لروسيا إلى ٥٤٤.١ مليون دولار خلال الـ ١١ شهراً الأولى من عام ٢٠٢٢ مقابل ٤٤٩.٥ مليون دولار، خلال نفس الفترة لعام ٢٠٢١ بنسبة قدرها ٢١.١%. كما بلغت قيمة الواردات المصرية من روسيا ٣.٧ مليار دولار مقابل ٣.٢ مليار دولار، خلال فترتي المقارنة، بنسبة قدرها ١٥.٦%. كذلك ارتفعت قيمة التبادل التجاري بين البلدين لتصل ٤.٢ مليار دولار، خلال الـ ١١ شهراًالأولى من عام ٢٠٢٢ مقابل ٣.٦ مليار دولار، خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة قدرها ١٦.٣%[٢٨١].

وبالنسبة لعشر مجموعات سلعية صدرتها مصر إلى روسيا خلال الـ ١١ شهراًالأولى من عام ٢٠٢٢، جاءت الفواكه في المقدمة بقيمة ٢٦١.٩ مليون دولار، يليها خضر ونباتات بقيمة ٢٠١.١ مليون دولار، ثم صابون بقيمة ١١.٧ مليون دولار، ثم آلات وأجهزة ومعدات كهربائية بقيمة ١٠.٤ مليون دولار، ثم بذور وأثمار زيتية بقيمة ٩.٤ مليون دولار. وبلغت صادرات مصر إلى روسيا من اللدائن ومصنوعاتها ٦.٩ مليون دولار، ثم محضرات خضر بقيمة ٦.٩ مليون دولار، ثم ألبان بقيمة ٥ ملايين دولار، ثم ملح وكبريت بقيمة ٤.٣ مليون دولار، ثم محضرات أساسها الحبوب أو الدقيق أو النشا بقيمة ٢.٤ مليون دولار [٢٨٢].

أما أهم عشر مجموعات سلعية استوردتها مصر من روسيا خلال الـ ١١ شهراً الأولى من عام ٢٠٢٢، جاءت الحبوب بالمركز الأول بقيمة ١.٩ مليار دولار،

---

(٢٧٩) وزارة التجارة والصناعة: "وزير التجارة والصناعة يبحث مع السفير الروسي بالقاهرة سبل تنمية التعاون الاقتصادى بين البلدين"، المركز الإعلامي، فعاليات، ٢٠٢٢/١١/١٦، http://www.mti.gov.eg

(٢٨٠) الهيئة العامة للاستعلامات: "مشروع محطة الطاقة النووية في الضبعة"، مرجع سابق.

(٢٨١) الهيئة العامة للاستعلامات: ٢١.١% ارتفاعا في قيمة صادرات مصر إلى روسيا خلال عام ٢٠٢٢، الصفحة الرئيسية، المركز الإعلامي، أخبار اقتصادية، ٢٠٢٣/٣/١١، متاح على https://www.sis.gov.eg.

(٢٨٢) الهيئة العامة للاستعلامات: المرجع السابق.

(ISSN: 2537- 0758)

يليها خشب ومصنوعاته بقيمة ٣٧٤.٧ مليون دولار، ثم حديد وصلب بقيمة ٣٣٩.٥ مليون دولار، ثم شحوم ودهون وزيوت حيوانية ونباتية بقيمة ٢٥٢ مليون دولار، ثم وقود معدني وزيوت معدنية ومنتجات تقطيرها بقيمة ١٦٤.١ مليون دولار، ثم مصنوعات من حديد أو صلب بقيمة ٩٦.٩ مليون دولار، تلتها كتب وصحف بقيمة ٦٠.٨ مليون دولار، ثم آلات وأجهزة ومعدات كهربائية بقيمة ٥٥.٩ مليون دولار، ثم نحاس ومصنوعاته بقيمة ٤٥.٩ مليون دولار، ثم قاطرات وعربات ومعدات سكك حديدية بقيمة ٣٣.٥ مليون دولار(٢٨٣).

بلغت قيمة الاستثمارات الروسية في مصر ٢٤.٨ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٠، مقابل ١.٤ مليون دولار عام ٢٠١٩. وسجلت قيمة تحويلات المصريين العاملين بروسيا ١٣.٤ مليون دولار عام ٢٠٢٠، مقابل ١١.٦ مليون دولار عام ٢٠١٩ بنسبة قدرها ١٥.٥%، بينما بلغت قيمة تحويلات الروسيين العاملين في مصر ١٧ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٠، مقابل ٢١.٢ مليون دولار خلال عام ٢٠١٩ بنسبة قدرها - ١٩.٩% (٢٨٤).

ج- مصر والهند:

تعتبر الهند شريكاً هاماً آخر لمصر. وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين حوالي ٣.٥ مليار دولار عام ٢٠١٨، وكانت المنتجات البترولية والكيماوية هي السلع الرئيسية المصدرة. وخلال عام ٢٠١٩، بلغت صادرات الهند إلى مصر حوالي ٢.٥ مليار دولار، وبلغت الواردات من مصر حوالي ١.٣ مليار دولار. حيث تضطلع العديد من الشركات الهندية بالمشاركة مع مجموعة متنوعة من القطاعات في مصر، بما في ذلك المنسوجات والكيماويات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأدوية ومكونات السيارات(٢٨٥).

سجل التبادل التجاري بين مصر والهند ٦ مليارات دولار عام ٢٠٢٢، مقابل ٥.٣ مليار دولار عام ٢٠٢١، مرتفعة بنسبة ١٣.٧%، حيث بلغت

(٢٨٣) المرجع السابق.

(٢٨٤) الهيئة العامة للاستعلامات: "٢١.١% ارتفاعا في قيمة صادرات مصر إلى روسيا خلال عام ٢٠٢٢"، المرجع السابق.

(285) The United Nations UN Comtrade Database, https://comtradeplus.un.org.

صادرات مصر إلى الهند نحو ١.٩ مليار دولار عام ٢٠٢٢، بانخفاض ٦.٥% من ٢ مليار دولار عام ٢٠٢١، بينما ارتفعت الواردات المصرية من الهند إلى ٤.١ مليار دولار عام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٣.٢ مليار دولار عام ٢٠٢١. وأهم السلع التي صدرتها مصر إلى الهند عام ٢٠٢٢ كانت الوقود المعدني، والزيوت المعدنية ومنتجات تقطيرها، والأسمدة، والمنتجات الكيماوية غير العضوية، والملح، والكبريت، والقطن(٢٨٦).

وفقاً لأحدث تقرير للتجارة الخارجية الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فقد بلغت قيمة صادرات مصر للهند ٧٠ مليون و٩٠٠ ألف دولار خلال فبراير ٢٠٢٣. حيث استوردت الهند فاكهة وخضروات بقيمة ١٤ مليون و٩٠٠ ألف دولار، يليها القطن بـ ١٧ مليون و١٠٠ ألف دولار، كما قامت الهند باستيراد منتجات كيميائية بتسعة ملايين و٩٦٠ ألف دولار إلى جانب أسمدة بمليونين و١٢٦ ألف دولار ولدائن بلاستك بمليون و٦٢٠ ألف دولار، وبلغ حجم الاستثمارات الهندية في مصر نحو ٣.٢ مليار دولار، موزعة على ٥٢ مشروعا في عدة مجالات منها الصناعات الغذائية والكيماويات والسياحة(٢٨٧).

د- مصر والبرازيل:

تتمحور العلاقة بين مصر والبرازيل بصورة أساسية حول التجارة، وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو ٢.١٦ مليار دولار في ٢٠١٩. وفي نفس العام، بلغ إجمالي صادرات البرازيل إلى مصر ٢ مليار دولار، وبلغت الواردات من مصر ١٦٤ مليون دولار. وشملت السلع الرئيسية المتداولة بينهما اللحوم والسكر والحبوب من البرازيل، والأسمدة والمنسوجات والخضروات من مصر(٢٨٨).

ووفقاً لأحدث تقرير للغرفة التجارية العربية البرازيلية، فقد ارتفعت قيمة الواردات المصرية من البرازيل خلال الربع الأول من العام الجاري ٢٠٢٣، إلى نحو ٥٥٤.٧ مليون دولار، مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. كما ارتفعت

(٢٨٦) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: نشرة بيانات التجارة الخارجية، يونيو ٢٠٢٣، https://www.capmas.gov.eg

(٢٨٧) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة الشهرية لبيانات التجارة الخارجية، فبراير ٢٠٢٣، https://www.capmas.gov.eg

(288) The United Nations UN Comtrade Database, https://comtradeplus.un.org.

(ISSN: 2537- 0758)

الصادرات المصرية للبرازيل إلى نحو ٩٧.١ مليون دولار خلال الربع الأول من العام الجاري، مقارنة بنفس الفترة من العام السابق ٢٠٢٢ (٢٨٩).

ووفقا للتقرير، فإن نمو حجم الصادرات والواردات من السلع والخدمات بين البرازيل والعالم العربي، ومن بينها مصر، يؤكد توسع العلاقات التجارية (٢٩٠). وكانت أهم صادرات البرازيل للدول العربية، ومن بينها مصر، اللحوم، والخامات، والسكر، والحبوب، والبذور الزيتية، والفواكه الزيتية، والقهوة والشاي والتوابل واللؤلؤ الطبيعي والصناعي، وركام المعادن، والمعادن الثمينة والمجوهرات. كما جاءت أهم واردات البرازيل من الدول العربية، ومن بينها مصر، الوقود المعدني، والأسمدة، والألمنيوم والبلاستيك، والكيماويات غير العضوية، والمعادن الثمينة، والأسماك، والملح، والكبريت، والأحجار، والكيماويات العضوية، والحديد (٢٩١).

هـ-مصر وجنوب أفريقيا:

على الرغم من أن جنوب أفريقيا تعد الأصغر من بين شركاء البريكس، إلا أنه لا تزال لديها علاقات تجارية واستثمارية مهمة مع مصر. ففي عام ٢٠١٨، بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين حوالي ٣٣٠ مليون دولار، وخلال عام ٢٠١٩، بلغت صادرات جنوب أفريقيا إلى مصر حوالي ٢١٠ مليون دولار، كما بلغت الواردات من مصر حوالي ٤٦ مليون دولار (٢٩٢).

بتاريخ٢٠٢٢/٢/٢٥ وقعت الدولتان على بيان مشترك عقب انعقاد الجولة التاسعة للجنة المشتركة بين البلدين، تضمن العمل على إنشاء مجلس أعمال مصري جنوب أفريقي، يستهدف تشجيع مجتمع الأعمال في البلدين على الاستفادة من فرص التجارة والاستثمار، وتفعيل التعاون بين جهات الاستثمار والغرف التجارية في الدولتين، لتشجيع وتسهيل مشاركة القطاع الخاص، كما تضمن البيان تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة الثلاثية (TFTA) بين السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (COMESA) ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (SADC)

---

(٢٨٩) تقرير الغرفة التجارية العربية البرازيلية، فبراير ٢٠٢٣، https://uac-org.org.

(٢٩٠) المرجع السابق.

(٢٩١) تقرير الهيئة العامة للاستعلامات: "الإحصاء: ارتفاعاً بقيمة الصادرات المصرية للبرازيل"، الصفحة الرئيسية، المركز الإعلامي، أخبار اقتصادية، ٢٠٢٣، متاح على https://www.sis.gov.eg.

(292) The United Nations UN Comtrade Database, https://comtradeplus.un.org.

وبالتالي تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية(AfCFTA) مع الإشارة لمشروع طريق القاهرة كيب تاون، كحلقة وصل بين الدولتين[٢٩٣].

ثانياً: اتفاقيات التجارة والاستثمار بين مصر ومجموعة دول البريكس:

أ-مصر والصين:

خلال عام ٢٠١٤ تم ترقية العلاقات بين الدولتين إلى "شراكة استراتيجية شاملة"، وهو اتفاق يشمل تعزيز التجارة والاستثمار. وفي ٢٠١٦ أعلنت الصين استثمارات ضخمة في مصر خلال المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، والمتضمن مشروعات الطاقة والبنية التحتية، كذلك التوقيع على ٢١ اتفاقية تعاون ومذكرات تفاهم في مجالات مثل البنية التحتية والطاقة والصناعة والتكنولوجيا، وذلك في يناير ٢٠١٦ خلال زيارة الرئيس الصيني شي جينبينغ لمصر. وقد وقعت الصين اتفاقية لتمويل وتنفيذ خط القطار الكهربائي السريع الجديد في مصر في ٢٠٢٠، بتكلفة ١.٢ مليار دولار. كما تعد الصين أحد أكبر المستثمرين بمشروع العاصمة الإدارية الجديدة[٢٩٤].

وشهدت الاستثمارات الصينية في مصر زيادة كبيرة خلال السنوات العشر الماضية. وفي عام ٢٠١٧، صعدت الصين لتصبح سادس أكبر مستثمر في مصر. ويشير تقرير صادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات إلى أنه بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٩، استثمرت الصين ٢٨.٥ مليار دولار أمريكي في المنطقة العربية وخلقت ٢٣٩٣٠ فرصة عمل، مما يجعل مصر المستفيدة من معظم الوظائف بشكل عام – معظمها خلقتها الصين. وقامت أكثر من ١٤٠ شركة صينية باستثمارات في مصر. وتركزت الاستثمارات الصينية في مصر في الغالب على المشاريع الصناعية (٥٥%)، والبناء (٢٠%)، والخدمات (١٢%). إذ تعد مصر الآن ثالث أكبر منتج للألياف الزجاجية في العالم بفضل منطقة التعاون الاقتصادي والتجاري بالسويس (SETCZ)، والتي تعد أكبر مبادرة صناعية صينية في مصر من حيث حجم الاستثمار[٢٩٥].

(293) Egyptian Ministry of Foreign Affairs : Egypt, S.Africa committed to advancing bilateral, continental cooperation as they resume joint committee,26 Feb 2022, https://www.egyptconsulates.org.

(294) Giulia Interesse: China-Egypt Bilateral Trade and Investment Prospects, China Briefing, September 5, 2022, https://www.china-briefing.com.

(295) Ibid,.

(ISSN: 2537- 0758)

ب-مصر وروسيا:

في عام ٢٠١٨، وقعت الدولتان اتفاقية لإنشاء منطقة تجارية حرة بين مصر والاتحاد الاقتصادي الأوراسي (روسيا، بيلاروسيا، أرمينيا، كازاخستان، وقيرغيزستان)، وهي اتفاقية تجارية استهدفت تعزيز التجارة والاستثمار بين الطرفين، من خلال تسهيل حرية الحركة للبضائع، والخدمات، والعمالة بين الدول الأعضاء، إذ تم إزالة العديد من الحواجز التجارية والتعريفات الجمركية على السلع والخدمات بين طرفي الاتفاقية. مما يسهل التجارة ويحفز الاستثمار المتبادل، ويمثل فرصة لوصول مصر لأسواق جديدة وزيادة معدلات التجارة(٢٩٦).

ج-مصر والهند:

دخلت اتفاقية التجارة الثنائية بين الهند ومصر حيز التنفيذ منذ مارس ١٩٧٨ وتستند إلى شرط الدولة الأكثر رعاية (MFN). وتوسعت التجارة الثنائية بأكثر من خمس مرات خلال العقد الماضي، لتصل ٤.٥٥ مليار دولار عام٢٠١٩. وفي عام ٢٠٢٢، سجلت الدولتين أعلى تجارة ثنائية على الإطلاق بقيمة ٧.٢٦ مليار دولار، حيث تهيمن سلع مثل البترول الخام والأسمدة ولحوم الأبقار والغزل على سلة التجارة. كما استثمرت الشركات الهندية في مصر، بنحو ٣.١٥ مليار دولار، وشهدت التجارة الثنائية ٧.٢٦ مليار دولار عام ٢٠٢٢. كما أعلن السفير الهندى، في الاجتماع الخامس للجنة التجارة الهندية المصرية المشتركة في ٢٥ يوليو ٢٠٢٢، عن خطط الهند لضخ استثمارات خاصة بقيمة حوالي ٧٠٠ مليون دولار في مصر(٢٩٧).

برزت الهند كثالث أكبر سوق تصدير لمصر، وسادس أكبر شريك تجاري، وسابع أكبر مصدر لمصر. وفي٢٠٢١، كانت الهند ثامن أكبر شريك تجاري لمصر. وحتى يونيو٢٠٢٢، تم تسجيل أكثر من ٤٥٠ شركة هندية في مصر، منها حوالي ٥٠ شركة باستثمارات إجمالية تتجاوز ٣.١٥ مليار دولار. نصف هذه الشركات عبارة عن مشاريع مشتركة أو شركات هندية مملوكة بالكامل بينما تعمل

(296) Constanin Duhamel: Egypt-Russia Trade and Investment Summary, (YTD) 2022, Russia Briefing, September 7, 2022, https://www.russia-briefing.com.
(297) Ibid,.

الباقي من خلال مكاتبها التمثيلية. وتشمل القطاعات الرئيسية التي تجتذب الاستثمار الملابس والزراعة والكيماويات والطاقة والسيارات وتجارة التجزئة (٢٩٨).

د- مصر والبرازيل:

تم إبرام اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتجمع الميركسور (البرازيل والأرجنتين وأوروغواي وباراغواي) في ٢٠١٠ والتي دخلت حيز النفاذ في سبتمبر ٢٠١٧، وكذلك خطة العمل الموقعة بين مصلحة الجمارك المصرية والغرفة التجارية العربية البرازيلية في عام ٢٠٢٢، لبدء خطوات الربط الإلكتروني لتبادل المستندات والبيانات الخاصة بالشحنات (الصادرات – الواردات) الكترونيا، مع الجمارك البرازيلية عبر المنظومة الالكترونية المملوكة للغرفة. وتستهدف تقليل الرسوم الجمركية، ودعم وتسهيل التبادل التجاري بين مصر والبرازيل لتحقيق أقصى استفادة من اتفاقية التجارة الحرة (٢٩٩).

هـ- مصر وجنوب أفريقيا:

تشارك مصر وجنوب أفريقيا في اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA)، الموقعة في ٢٠١٨، والتي تستهدف خلق سوق واحدة للسلع والخدمات في أفريقيا، إذ ترتبط الدولتان بعلاقات تجارية قوية ومستمرة، خاصة كونهما أعضاء في الاتحاد الإفريقي (٣٠٠).

تجدر الإشارة إلى أن العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول البريكس لم تؤد إلى زيادة التجارة والاستثمار فحسب، بل امتدت لتبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا ومبادرات بناء القدرات. ومع ذلك، فمازالت التحديات تواجه هذه العلاقات، كالاختلالات التجارية، وأوجه القصور بالبنية التحتية، وضعف الأطر تنظيمية.

يرى الباحث أن استمرار مصر في السعي لتعزيز علاقاتها التجارية والاستثمارية مع دول البريكس، يتطلب مواجهة التحديات، بما في ذلك البنية

---

(٢٩٨) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: نشرة بيانات التجارة الخارجية، ٢٠٢٢، https://www.capmas.gov.eg

(٢٩٩) وكالة الأنباء العربية البرازيلية: تقرير "الغرفة العربية البرازيلية توقع خطة عمل مع الجمارك المصرية"، ٢٠٢٢/١١/٢١، https://anba.com.br/ar

(300) United Nations: Policy Brief Applicable to the African Continental Free Trade Area (AfCFTA), 21/1/2022, https://www.un.org.

(ISSN: 2537- 0758)

التحتية الضعيفة والتكلفة العالية للتمويل ومجابهة الفساد. مع الاستمرار في تنفيذ خطة الإصلاحات الاقتصادية، والمزيد من تحسين البيئة التنافسية لجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحسين النمو الاقتصادي للبلاد على المدى الطويل.

المطلب الثاني
مدى جاهزية الاقتصاد المصري للانضمام للبريكس
(الدوافع والتحديات - تحليل الأداء الاقتصادي)
الفرع الأول
الدوافع والتحديات لانضمام مصر لمجموعة البريكس

أصبحت مصر عضوًا في بنك التنمية التابع لبريكس، كما تمت الموافقة خلال قمة البريكس الخامسة عشر المنعقدة بجنوب أفريقيا، في أغسطس ٢٠٢٣، على قبول انضمام مصر ضمن ست دول كأعضاء جدد كاملي العضوية، لتدخل حيز التنفيذ الفعلي اعتباراً من الأول من يناير ٢٠٢٤. وهي خطوة تتضمن فرص ومزايا اقتصادية متعددة، لاسيما على صعيد التنمية والتجارة والاستثمار (٣٠١).

أولاً: أبرز الدوافع المصرية للانضمام إلى مجموعة بريكس (BRICS):

١. **تعزيز التعاون الاقتصادي**: عبر زيادة تدفقات التجارة والاستثمار، ونقل التكنولوجيا، ومن ثم الإسهام في التنمية الاقتصادية (٣٠٢). حيث بلغ إجمالي التجارة بين مصر ودول البريكس ٢٩.١ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ (٣٠٣).
٢. **الوصول إلى الأسواق**: يمكن أن توفر العضوية في مجموعة البريكس لمصر إمكانية الوصول إلى الأسواق الكبيرة والمتنامية لدول البريكس، مما يخلق فرصاً تصديرية جديدة للقطاعات التي تتمتع فيها مصر بميزة تنافسية (٣٠٤).
٣. **الاستثمار الأجنبي المباشر**: يمكن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من دول البريكس، مما يحفز النمو الاقتصادي لمصر وتطوير البنية التحتية (٣٠٥).

(301)XV BRICS Summit Johannesburg II Declaration:https://brics2023.gov.
(302)Zhang, J., & Bawa, J. (2019). The BRICS and the emerging economies. In The Oxford Handbook of the BRICS, Oxford University Press p, 438.
(٣٠٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: نشرة بيانات التجارة الخارجية، ٢٠٢١، https://www.capmas.gov.eg
(304)Zhang, J., & Bawa, J. (2019). The BRICS and the emerging economies. In The Oxford Handbook of the BRICS, op.cit, p, 441.

٤. **الاستفادة من اتجاه البريكس الحالي نحو تحويل التجارة إلى عملات بديلة غير الدولار**، سواءً كانت وطنية أو عملة مشتركة، وهو ما يمثل حلاً فاعلاً لمشكلة النقد الأجنبي بمصر، وبالتالي تنويع سلة العملات الأجنبية (٣٠٦).

٥. **التعامل مع تكتل يضم ما يزيد عن٤٠٪ من سكان العالم**، سواءً من دول المجموعة أو دول تتعامل معها، وينتج أكثر من٣٠% من السلع والخدمات، ويساهم حالياً بأكثر ٣١.٥% من معدلات النمو للاقتصاد العالمي(٣٠٧).

٦. **تسلط بيانات التجارة الضوء على حجم التجارة بين مصر والبريكس**، لا سيما مع الصين والهند كشريكين تجاريين رئيسيين، مما يشير لفرص أوسع لزيادة حجم الصادرات المصرية، والوصول لأسواق جديدة داخل المجموعة (٣٠٨).

٧. **يمنح التكتل للدول الأعضاء نوعا من التوازن والتبادل التجاري السريع**، لإنعاش اقتصاداتها، فضلا عن تكوين احتياطيات لمعالجة مشكلة السيولة، وكيفية مواجهة الأزمات العالمية (٣٠٩).

ثانياً: أبرز التحديات التي تواجه مصر للانضمام إلى مجموعة بريكس:

١. **تحديات التنافسية**: قد يشكل انضمام مصر لمجموعة البريكس تحديات تنافسية جديدة مع الأعضاء الحاليين في العديد من القطاعات الصناعية، لذا فمن الضروري تعديل سياسات مصر التجارية واستراتيجياتها التصديرية، للتغلب على ضغوط المنافسة الداخلية الجديدة داخل المجموعة (٣١٠).

---

(305)United Nations Conference on Trade and Development: World Investment Report 2021,https://unctad.org.

(306)Agenzia Nova : Russia is pushing for Egypt to join the BRICS group, June 14 2023, https://www.agenzianova.com.

(307)News Arabia: Egypt aspires to become a member of BRICS.. What is the next step?, op.cit.

(308)Muhammad Eid Balbaa: Assessing the Economic Implications of Egypt's Potential Membership in BRICS: Opportunities, Challenges, and Prospects, DOI: 10.36713/epra0414 |ISI I.F Value: 0.815|SJIF (2023): 8.153 ISSN: 2348 – 814X ,Volume: 10 | Issue: 6| June 2023, https://doi.org/10.36713/epra13527 ,p13.

(٣٠٩) الهيئة العامة للاستعلامات: مصر وتجمع بريكس، الصفحة الرئيسية، علاقات دولية، مصر والمنظمات الدولية والإقليمية، ٢٠١٩/١١/٢٤، متاح على https://www.sis.gov.eg.

(310)Muhammad Eid Balbaa: Assessing the Economic Implications of Egypt's Potential Membership in BRICS: Opportunities, Challenges, and Prospects,op.cit, p 13.

(ISSN: 2537- 0758)

٢. **التنويع الاقتصادي**: نظرًا لاعتماد مصر الشديد على قطاعات محددة، كالسياحة والتحويلات المالية، فإن الأمر قد يتطلب تطبيق استراتيجيات فعالة لرفع كفاءة القدرة التنافسية. وبناءً عليه، سيتعين على مصر تنويع اقتصادها بطريقة تلبي التوجهات والاحتياجات الاقتصادية لأعضاء البريكس (٣١١).

٣. **الاختلالات التجارية**: إذا لم يتناسب معدل صادرات مصر مع التوقعات والمتطلبات الاقتصادية لدول البريكس، فقد يساعد ذلك على المزيد من العجز في الميزان التجاري (٣١٢).

٤. **ضعف العملة الوطنية**: على أثر تخفيض قيمة الجنيه المصري بنسبة قاربت الـ ٥٠%، ومعدلات تضخم عالية (تخطت حاجز ٤٠% في عام ٢٠٢٢)، وزيادة بنسبة ١٣% في الدين الخارجي لمصر إلى ١٦٣ مليار دولار (٣١٣). كما أدى سحب نحو ٢٠ مليار دولار أمريكي من الاستثمار الأجنبي، والاقتراض إلى تدهور لقيمة العملة في عام ٢٠٢٢. وقد تأثرت مصر سلباً جراء سياسات الاتحاد الأوروبي حيال الصراع الروسي الأوكراني، التي شهدت ارتفاعاً حاداً في أسعار الطاقة وامتصاص الاتحاد الأوروبي بدلا من ذلك حصاد الحبوب الأوكرانية (التي تُصدر عادة لمصر وآسيا)(٣١٤).

الفرع الثاني

تحليل المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي لمصر

(٢٠١١ – ٢٠٢٢)

نظراً لما تتمتع به دول البريكس من قوة اقتصادية ونمو سريع، وكذلك الدور المتنامي الذي تلعبه في متغيرات الأحداث على الساحة الاقتصادية العالمية، التي باتت تتسم بالتعقد والتنافسية. فكان لزاما أن نتناول بالتحليل للمؤشرات الرئيسية

(311)Muhammad Eid Balbaa,op.cit, p 13-14.
(312)Ibid.
(٣١٣) رانيا عبد الله السعيد طلبة: دراسة تحليلية لأثر انضمام مصر إلى تكتل البريكس، مجلة الوادي الجديد للعلوم الزراعية، كلية الزراعة، جامعة الوادي الجديد، عدد أكتوبر، ٢٠٢٢، ص٩.
(٣١٤) مصطفى عبد السلام: أزمات مصر الاقتصادية وتداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تقييم حالة، ٢٠٢٣/٣/٢٩، https://www.dohainstitute.org

للأداء الاقتصادي لمصر خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢٢، بهدف تقييم قدرة الاقتصاد المصري على الاندماج مع مجموعة البريكس.

نستعرض من خلال الجدول التالي أبرز مؤشرات الأداء للاقتصاد المصري على مدار الفترة من عام ٢٠١١ (وهو العام الذي انضمت فيه دولة جنوب أفريقيا كعضو في المجموعة، وتغير خلاله اسم المجموعة إلى البريكس) إلى عام ٢٠٢٢.

جدول رقم (٢٤)

أبرز مؤشرات الأداء الاقتصادي لمصر (٢٠١١-٢٠٢٢)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار دولار)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(بالدولار)	معدل النمو الاقتصادي (%)	معدل البطالة (%)	معدل التضخم (%)	الميزان الخارجي على السلع والخدمات (بالمليار دولار)
٢٠١١	٢٣٦	٢٦٤٥.٦	١.٨	١١.٨	١٠.١	٩.٧٢-
٢٠١٢	٢٧٩.١	٣٠٥٩.١	٢.٢	١٢.٦	٧.١	٢٢.١-
٢٠١٣	٢٨٨.٤	٣٠٨٨.٩	٢.٢	١٣.٢	٩.٥	١٨.٣-
٢٠١٤	٣٠٥.٦	٣١٩٦.٩	٢.٩	١٣.١	١٠.١	٢٥.٨-
٢٠١٥	٣٢٩.٤	٣٣٧٠.٤	٤.٤	١٣.١	١٠.٤	٢٧.٩-
٢٠١٦	٣٣٢.٤	٣٣٣١.٦	٤.٣	١٢.٤	١٣.٨	٣١.٨-
٢٠١٧	٢٤٨.٤	٢٤٤٠	٤.٢	١١.٨	٢٩.٥	٣١.٨-
٢٠١٨	٢٦٢.٦	٢٥٣١.٢	٥.٣	٩.٩	١٤.٤	٢٦.١-
٢٠١٩	٣١٨.٧	٣٠١٧.٣	٥.٦	٧.٩	٩.٢	٢٥-
٢٠٢٠	٣٨٣.٨	٣٥٧١.٦	٣.٦	٧.٩	٥	٢٧.٦-
٢٠٢١	٤٢٤.٧	٣٨٨٦.٧	٣.٣	٧.٤	٥.٢	٣٧-
٢٠٢٢	٤٧٦.٨	٤٢٩٥.٤	٦.٦	٧	١٣.٩	٣٢.٥-

المصدر: من إعداد الباحث استناداً لبيانات البنك الدولي، ٢٠٢٢، The World Bank, https://data.albankaldawli.org

(ISSN: 2537- 0758)

أولاً: تحليل المؤشرات الرئيسية لأداء الاقتصاد المصري:

يتضح من تحليل الباحث لتطور معدلات الأداء الاقتصادي لمصر على مدار الفترة (٢٠١١-٢٠٢٢)، عن طريق دراسة المتغيرات الرئيسية للمؤشرات التي تم التحصل على بياناتها من واقع أحدث بيانات للبنك الدولي، إلى ما يلي:

أ-الناتج المحلي الإجمالي:

يتضح من تحليل البيانات نموًا مستمراً (بوتيرة مستقرة نسبياً) في الناتج المحلي الإجمالي لمصر حتى ٢٠١٦، إلا أن عام ٢٠١٧ شهد انخفاضًا حادًا في الناتج المحلي، متأثراً بمستويات التضخم المرتفعة آنذاك، والذي سجل (١٣.٨% عام ٢٠١٦، ٢٩.٥% عام ٢٠١٧)، ومع ذلك، فمنذ عام ٢٠١٨، شهدت مصر استعادة قوية للنمو، والتي ظلت مستقرة حتى ٢٠٢٢، في ضوء نتائج الإصلاحات الاقتصادية، والاستثمار في البنية التحتية. وإجمالاً يتبين تحسن في الأداء الاقتصادي، حيث ارتفع من ٢٣٦ مليار دولار في عام ٢٠١١ إلى ٤٧٦.٨ مليار دولار عام ٢٠٢٢، وهو ما يمثل زيادة قرابة الـ ٨٠% في حجم الاقتصاد.

ب-نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

تُظهر البيانات زيادة مستمرة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لمصر، حيث ارتفع من ٢٦٤٥.٦ دولار في عام ٢٠١١ إلى ٤٢٩٥.٤ دولار في عام ٢٠٢٢. مما يعكس تحسن مستوى المعيشة في مصر خلال هذه الفترة. وعلى الرغم من ذلك، يتضح من التحليل وجود تقلبات، خاصة في عام ٢٠١٧، حيث انخفض نصيب الفرد من الناتج إلى ٢٤٤٠ دولار. متأثراً بتطبيق بعض الإصلاحات الشاملة مثل التعويم النقدي، التي أثرت سلباً على القوة الشرائية للجنيه. ليعاود الارتفاع، منذ عام ٢٠١٨، وحتى ٢٠٢٢.

ج-معدل النمو:

يشير تحليل الباحث إلى التحسن في معدل النمو الاقتصادي في مصر خلال فترة الدراسة، ففي بداية الفترة، كان النمو ضئيلاً نسبياً، بمعدل يتراوح بين

١.٨% و٢.٩% بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٤. ومع ذلك، ارتفعت معدلات النمو بشكل ملحوظ بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، وهو ما يشير إلى نجاح التدابير الاقتصادية المتخذة آنذاك، في حين شهدت البلاد تباطؤاً في النمو عام ٢٠١٧، ليعاود الاقتصاد النمو بمعدلات أعلى في السنوات التالية ٢٠١٨و ٢٠١٩. وخلال ٢٠٢٠ و٢٠٢١، حدث تباطؤًا في النمو الاقتصادي متأثراً بالتداعيات العالمية لجائحة كورونا، ليقفز عام ٢٠٢٢ مسجلاً ٦.٦%، مما يعكس بداية التحسن في الأداء الاقتصادي للبلاد.

د-معدلات البطالة:

يتضح من تحليل الباحث للبيانات، تطوراً ملحوظاً في معدلات البطالة خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٢)، فبدايةً من عام ٢٠١١، يتبين مواجهة مصر لمعدلات بطالة مرتفعة، تراوحت من ١١.٨% إلى ١٣.٢% حتى٢٠١٤، كنتيجة لعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي خلال تلك الفترة. ثم بدأ المعدل في التراجع تدريجياً بصورة طفيفة، في الفترة من ٢٠١٥ وحتى ٢٠١٧، مما يعكس بدء التحسن في سوق العمل. إلى أن بدأ التراجع في معدل البطالة أكثر وضوحاً خلال الفترة ما بين ٢٠١٨ و٢٠٢٢، ليسجل انخفاضاً من ٩.٩% إلى٧.٠%. ويشير ذلك للتحسن النسبي في الأداء الاقتصادي، وبالتالي في خلق فرص عمل جديدة.

هـ-معدل التضخم:

يتضح من تحليل البيانات، وجود تقلبات لمعدل التضخم، إلا أنه بصفة عامة تراجع خلال فترة الدراسة، حيث انخفض من ١٠.١% عام ٢٠١١ إلى ٥.٢% في٢٠٢١، إلا أن المعدل وصل لأعلى مستوياته عام ٢٠١٧ مسجلاً ٢٩.٥%، وعام ٢٠٢٢ ليسجل ١٣.٩%، متأثراً بتدهور قيمة العملة المحلية، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع الأساسية. ويشير الارتفاع المفاجئ في التضخم عام ٢٠٢٢ إلى تأثره بصدمات العرض الناتجة عن ارتفاع مستوى الأسعار العالمية للسلع، بالإضافة إلى تداعيات ارتفاع قيمة سعر صرف الدولار أمام الجنية المصري منذ مارس ٢٠٢٢، وكذا زيادة السيولة المحلية. إذ جاء المعدل السنوي

(ISSN: 2537- 0758)

للتضخم ٢٠٢٢ مدفوعاً بارتفاع واسع النطاق يشمل المجموعات كلها، وبالأخص السلع الغذائية، التي ارتفع معدلها السنوي إلى٣٧.٢ % في ديسمبر ٢٠٢٢ من ٢٩,٩% في نوفمبر٢٠٢٢. وفي ذات الوقت، ارتفع المعدل السنوي لتضخم السلع غير الغذائية إلى١٤.٣% في ديسمبر٢٠٢٢ من ١٣.٨% في نوفمبر ٢٠٢٢ (٣١٥)، ويعكس ذلك وجود تحديات اقتصادية جديدة تتطلب سرعة تنفيذ السياسات الاقتصادية المناسبة للحفاظ على استقرار الأسعار وتعزيز النمو الاقتصادي.

و-الميزان الخارجي على السلع والخدمات:

يتضح من تحليل الباحث للبيانات، تطوراً للميزان الخارجي على السلع والخدمات خلال فترة الدراسة، ووجود عجز متزايد في الميزان التجاري. ففي الفترة من عام ٢٠١١ إلى ٢٠١٥، كان العجز في الميزان الخارجي على السلع والخدمات في مصر يتراوح بين ٩.٧ مليار دولار و٢٧.٩ مليار دولار، وهو ما يعكس وجود عجز مستمر في الميزان التجاري. وخلال عام ٢٠١٦، شهدت مصر أكبر عجز في الميزان التجاري على السلع والخدمات، حيث وصلت قيمته إلى ٣١.٨ مليار دولار، قبل أن يتكرر ذات الرقم في عام ٢٠١٧. وبالنسبة للفترة من عام ٢٠١٨ إلى ٢٠١٩، شهدت مصر انخفاضًا نسبيًا في عجز الميزان التجاري، حيث تراجع إلى ٢٥ مليار دولار في عام ٢٠١٩، وهو ما يمكن تفسيره جزئيًا بزيادة الصادرات في بعض القطاعات الرئيسية مثل النفط والغاز، كما شهدت الفترة من عام ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٢، ارتفاعًا جديدًا في عجز الميزان التجاري لمصر، حيث بلغت قيمته في عام ٢٠٢١ حوالي ٣٧ مليار دولار، قبل أن تتراجع قليلاً في العام التالي إلى ٣٢.٥ مليار دولار.

يعزي الباحث العجز المستمر في الميزان الخارجي على السلع والخدمات في مصر، لارتفاع الطلب على الواردات مقارنة بالصادرات، وهذا يمكن تفسيره جزئيًا بالنمو السكاني والزيادة السريعة في الاستهلاك. مع تراجع الإنتاجية وعدم

(٣١٥) البنك المركزي المصري: التحليل الشهري للتضخم، معدل التضخم العام والأساسي، ديسمبر ٢٠٢٢، متاح على: https://www.cbe.org.eg

القدرة على المنافسة بشكل كافي. والذي ينعكس سلباً على الاقتصاد المصري، لتدفق العملات الأجنبية خارج الدولة، وبالتالي تراجع الاحتياطي النقدي وانخفاض قيمة العملة المحلية، وارتفاع الأسعار. ومع ذلك، يرى الباحث إمكانية تحسن معدل الصادرات في مصر مستقبلاً، حال الاستمرار في تعزيز بيئة الاستثمار، وتنويع الصادرات في القطاعات الأخرى، مع تقليل الواردات من خلال سياسات دعم الإنتاج المحلي والتحول الصناعي، وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيز السياحة، وتحسين البنية التحتية، وبنية التحول الصناعي.

ثانياً: رؤية تحليلية عامة:

بشكل عام، يمكن القول بأن الاقتصاد المصري قد شهد تحسن ملحوظ خلال فترة الدراسة، حيث شهد الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه زيادة مستمرة، بالإضافة إلى انخفاض نسبي لمعدلات البطالة. ويمكن أن يكون معدل النمو الاقتصادي هو المتغير الأكثر إيجابية، إلا أن الباحث يرى أنه على الرغم من أن النمو الاقتصادي في مصر كان إيجابيًا في معظم السنوات، إلا أنه لم يكن سريعًا أو مستقرًا بما يكفي لرفع مستويات الدخل وتحسين الأوضاع الاجتماعية بشكل جذري. كما عرقلت نسب البطالة وعدم استقرار التضخم عملية التقدم الاقتصادي لمصر. وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية، فإن الأرقام تعكس الإمكانات المناسبة للنمو والتوسع في الاقتصاد المصري، وتظل القدرة على التكيف مع التحديات وتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومستقر مستقبلاً، مرهونة باتباع استراتيجيات صحيحة ومتوازنة على المدى الطويل.

الفرع الثالث

مدى مرونة الاقتصاد المصري

(تأثير الصدمات واستجابة السياسات الاقتصادية)

أولاً: مدى مرونة الاقتصاد:

تعد مرونة الاقتصاد من العوامل الأساسية في تحديد قدرة مصر على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية وغير المتوقعة في البيئة الاقتصادية العالمية. وقياس مدى القدرة على تحمل الصدمات، وكذلك مدى فعالية السياسات

(ISSN: 2537- 0758)

الاقتصادية الحالية، وبالتالي التوصل لقياس مدى قدرة الاقتصاد المصري على الاندماج مع مجموعة البريكس.

أكدت الصدمات الاقتصادية التي شهدتها مصر في الفترة الأخيرة، أهمية استمرار مسار الإصلاحات لمعالجة التحديات طويلة الأجل، وتعزيز الدور الحكومي في تهيئة البيئة الداعمة للنشاط الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص. وقد أسهمت التحولات التي شهدتها الأسواق المالية العالمية – خاصة مع ارتفاع أسعار الفائدة في أسواق الاقتصادات المتقدمة والتوترات الجيوسياسية الحادة الحالية – في حدوث خروج كبير لرؤوس الأموال من الأسواق الناشئة، والتي تكون عادة الأكثر تأثرًا بتلك الصدمات. وكانت مصر من بين الدول التي تضررت بشدة نتيجة لهذه الظروف [٣١٦].

في إطار استراتيجية الاستجابة للتحديات الاقتصادية المستجدة، فقد اتخذت الحكومة سلسلة من الإجراءات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك على مستوى سعر الصرف، بالإضافة للسياسات المالية والنقدية، للحد من نزيف الاحتياطي النقدي، والسيطرة على التضخم. وفي ٢١ مارس ٢٠٢٢، خفض البنك المركزي المصري سعر الصرف بنسبة ١٦%، واستتبع ذلك تقلبات اقتصادية تدريجية. وبالتوازي مع ذلك، رفع البنك المركزي أسعار الفائدة الأساسية لمواجهة الضغوط التضخمية، وتثبيت التوقعات. وقد أقرت الحكومة سلسلة من الحزم استهدفت تقليل أثر ارتفاع الأسعار. إذ تضمنت التدابير عدة إجراءات أبرزها التوسع السريع في برنامج الضمان الاجتماعي "تكافل وكرامة"، وزيادات في المعاشات والأجور، إلى جانب تدابير للإعفاء الضريبي وزيادة المساعدات النقدية المستهدفة[٣١٧].

كان لتداعيات ضبط أوضاع الاقتصاد الكلي، والسياسات المالية والصراعات الجيوسياسية الأخيرة، تأثيراً كبيراً على مصر، التي شهدت ارتفاعاً

(316)The World Bank in Egypt: public view, 2023/05/05, https://www .albankaldawli. org.
(317)The World Bank: Egypt's Economic Update - April 14, 2022, https://www.World bank.org.

حاداً في معدل التضخم السنوي العام في المناطق الحضرية، الذي وصل إلى ٢١.٣% على أساس سنوي، في ديسمبر ٢٠٢٢، بالإضافة لانخفاض أسعار الصرف منذ مارس ٢٠٢٢ (الذي قد يكون ذات تأثير إيجابي على قطاعات التبادل التجاري)، إلى ارتفاع كبير في تكلفة السلع الأساسية المحلية والمستوردة على المدى القصير[٣١٨].

علاوة على ذلك، يعاني القطاع الخاص في الحصول على المواد الخام اللازمة للإنتاج، متأثراً بالصعوبات في توفير العملات الأجنبية، وذلك بجانب زيادة متطلبات الاستيراد والقيود المفروضة على استيراد بعض المواد. هذا فضلاً عن، تحمل القطاع الخاص تكاليف تمويل مرتفعة حاليا، نتيجة التشديد في السياسات النقدية محلياً وعالمياً، لذلك فمن المرجح أن يؤدي ارتفاع احتياجات الاقتراض العام، إلى مزاحمة القطاع الخاص في السوق الائتمانية العامة. كذلك يعاني القطاع الخاص من تراجع مستويات الاستهلاك، حيث يضعف التضخم من القوة الشرائية للأسر. ونتيجة لهذه التحديات، شهد القطاع الخاص غير البترولي في مصر تراجعاً مستمراً في النشاط الاقتصادي، إذ واصل التضخم التأثير على الطلب، وذلك وفقا لمؤشر مديري المشتريات العالمية لوكالة ستاندرد آند بورز. وفي المرحلة المقبلة، فمن شأن التحسينات في السياسات، وتحسن درجة الثقة المتزايدة في أوضاع الاقتصاد الكلي، أن تدعما قرارات الاستثمار [٣١٩].

في ديسمبر ٢٠٢٢، تم التوصل لاتفاق بين السلطات المصرية وصندوق النقد الدولي على مستوى الخبراء، الذي يمتد على مدار ٤٦ شهراً، ضمن الإطار الإجرائي للتسهيل الائتماني الممدد. بهدف استعادة استقرار الاقتصاد الكلي، ودعم تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، حيث يوفر الاتفاق تمويلاً بقيمة ٣ مليارات دولار، كما يتضمن تخصيص تمويل محتمل بقيمة مليار دولار، من صندوق المرونة

(318)Ibid,.
(319) S&P Global Egypt PMI™: Downturn in business conditions softens in April as cost inflation drops to one-year low, https://www.pmi.spglobal. Com.

(ISSN: 2537- 0758)

والاستدامة التابع لصندوق النقد الدولي. ومن المستهدف أيضا تقديم تمويل إضافي بقيمة ٥ مليارات دولار عبر حزمة متعددة السنوات، من الدعم الإقليمي والدولي، بما في ذلك من البنك الدولي. وكذلك تمويل إضافي بقيمة ٥ مليارات دولار عبر حزمة أخرى على مدار عدة سنوات، من الدعم الإقليمي والدولي، بما في ذلك البنك الدولي[٣٢٠].

ثانياً: آليات التعافي الاقتصادي لمصر:

من المتوقع تأثر بيئة الاقتصاد الكلي في مصر بشكل سلبي خلال السنة المالية (٢٠٢٣-٢٠٢٤)، متأثرة بالصدمات العالمية المتزامنة، قبل أن تبدأ في التحسُّن على المدى المتوسط، مع استمرار التزام مصر بتنفيذ الإصلاحات الضرورية لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، والاصلاحات الهيكلية. ولا يزال إيجاد الحيز المالي أمراً بالغ الأهمية للنهوض برأس المال البشري والمادي للشعب المصري، الذي تجاوز عدد أفراده ١٠٥ ملايين نسمة [٣٢١]. والأهم من ذلك أن الاستمرار في الإصلاحات (بما في ذلك تعزيز وتيسير السياسة التجارية، بالإضافة إلى تحسين بيئة الأعمال الأوسع نطاقاً) من شأنها إطلاق العنان لإمكانات القطاع الخاص في الأنشطة ذات القيمة المضافة، والأنشطة الموجهة للتصدير، والضرورية لخلق فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة [٣٢٢].

وفقاً لتقرير البنك الدولي ٢٠٢٣، فإنه ينبغي خلال المرحلة المقبلة، أن يكون تعزيز مرونة الاقتصاد الكلي على الصمود، وتقدم الإصلاحات الهيكلية، لتهيئة مناخ ملائم لتنمية القطاع الخاص، من الأولويات لمساندة التعافي المستدام. وإلى جانب الاستجابات الفورية على صعيد السياسات، فإنه يمكن

(320)International Monetary Fund: The Executive Council approves a 46-month extension agreement with Egypt worth $3 billion, Statement No. 22/441, December 16, 2022, https://www.imf.org.

(٣٢١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: تقرير إحصاءات، عدد سكان مصر، يونيو ٢٠٢٣، متاح على الموقع https://www.capmas.gov.eg

(322)The World Bank in Egypt: public view, op.cit.

تطبيق سلسلة من الإصلاحات، لتدعيم القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية. ويمكن أن يؤدي التحول في نموذج النمو الاقتصادي في مصر، إلى تحقيق نمو أكثر ديناميكية بقيادة القطاع الخاص، الذي يمكن أن يعزز العلاقات المالية الدولية لمصر. وسيكون التصدي لمعوقات المنافسة، ونقص المهارات، وعدم جاذبية بيئة الأعمال، وأوجه القصور في نظم الحوكمة وسيادة القانون، أمراً بالغ الأهمية لتحقيق هذا الهدف، وهو ما ينطبق أيضاً على الحاجة إلى توسيع الحيز المالي المتاح، ورفع كفاءة المالية العامة. بالإضافة إلى ذلك، فسوف تشكل زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة أيضا أحد المسارات الرئيسية للتعافي [٣٢٣].

المطلب الثالث

رؤية لاستخدام الصفقات المتكافئة كأداة لتعزيز التبادل التجاري مع دول البريكس

تشهد العلاقات التجارية بين مصر ودول البريكس نمواً متسارعاً، إلا أن الاقتصاد المصري يواجه عدة تحديات، منها الضغط على الدولار. لذا يرى الباحث ضرورة العودة لانتهاج سياسة الصفقات المتكافئة في التبادل التجاري مع دول البريكس. خاصة وأنها لا تتعارض مع سياسات المنظمات الاقتصادية الدولية (كما هو الحال بالنسبة للاتفاقات الثنائية للتجارة والدفع التي تم إنهاء العمل بها عام ١٩٧٧، بناء على مطالبة صندوق النقد الدولي للحكومة المصرية بذلك)، بل يمكن أن تكون هذه الصفقات مكملة لها، من خلال تنويع الاقتصاد وتعزيز الاستثمارات وتوفير فرص العمل، لذلك يمكن الاستفادة من فوائد تطبيقها.

الفرع الأول

مفهوم وأنواع الصفقات المتكافئة

اتجهت العديد من الدول خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي للتوسع في عمليات المقايضة الدولية، وقد أُصْطُلِحَ على تسميتها باسم

(323)Ibid,.

(ISSN: 2537- 0758)

الصفقات المتقابلة أو المتبادلة أو المتكافئة "Counter trade"، والتي تستند إلى رابطة المشروطية بين الواردات والصادرات [٣٢٤]. وقد اتسع دور هذه المعاملات في التجارة العالمية، حيث وصلت نسبة المعاملات التجارية التي تنطوي تحت لوائها أكثر من١٠% من التجارة العالمية آنذاك، ووصل نصيب بعض الدول في هذه الصفقات إلى أكثر من٦٠% من معاملاتها التجارية الدولية [٣٢٥].

وجاء التزايد في معاملات الصفقات المتكافئة آنذاك، إلى تنامي الصعوبات التي واجهت الدول النامية نتيجة الزيادة في عجز موازين مدفوعاتها وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية من جهة، وإلى الركود الذي عانت منه معظم الدول الصناعية في السبعينيات من جهة أخرى. لذلك، انتشرت هذه الصفقات في سوق النفط وصفقات الأسلحة، كما تم تبنيها صراحة من قبل العديد من البلدان النامية[٣٢٦].

تلعب هذه الأشكال غير التقليدية للتجارة الدولية دورًا مهمًا في فترات التباطؤ الاقتصادي العالمي، بينما يتراجع دورها خلال فترات الانتعاش، كذلك فإنها لعبت دوراً مهماً في التجارة الدولية وتنظيم المدفوعات الدولية، لا سيما في الدول النامية التي لم تكن قادرة على دفع التدفقات المالية اللازمة لإتمام بعض معاملاتها، كذلك يمكن اعتبارها أمثل سبيل للدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها، والتي تسعى للحفاظ على وارداتها، أو تلك التي تسعى لفتح أسواق جديدة لفائض المنتجات، وتحقيق المزيد من التنوع في الصادرات. كذلك فإنها قد تظهر على أثر ضعف الصناعات المحلية، ونقص المنتجات التي تنافس المنتجات العالمية. كذلك يأتي استخدام هذه الصفقات بسبب أزمات الديون، والتوترات في التجارة المتعددة الأطراف والنظام النقدي الدولي [٣٢٧].

---

(٣٢٤) بروس فيتزجيرالد: إعادة النظر في التجارة المتقابلة، مجلة التمويل والتنمية، المجلد ٢٤، العدد الثاني، يونيو ١٩٨٧، ص٤٧.

(325) Mahmoud I. Abul Eyoun, "Countertrade, in Barter in the World Economy", edited by Barts Fisher and Kathleen M. Harte, Preager Publishers, 1985, p. 1.

(٣٢٦) محمود حسن حسني: تقييم دور الصفقات المتكافئة في تجارة مصر الخارجية، مجلة مصر المعاصرة، مج ٨٢، ع ٤٢٦، القاهرة، ١٩٩١، ص ١٢٥.

(٣٢٧) نعيمة زيرمي: واقع التجارة المتكافئة في بعض الدول النامية، مجلة الاقتصاد والبيئة، مج ٤، ع ٢، ٢٠٢١، ص ٥٧.

بدأت الصفقات المتكافئة معاودة الظهور مؤخراً، إذ إنها تضمن التعامل بقيمة معينة مرة أخرى، وتحدد كل دولة السلع والخدمات التي يمكنها تصديرها، وقد اتجهت بعض دول العالم مؤخرًا للتوسع في عمليات المقايضة، باعتبارها من أنواع الصفقات المتكافئة المعتمدة من قبل العديد من دول العالم [٣٢٨].

أولاً: مفهوم الصفقات المتكافئة:

ظهر مصطلح الصفقات المتكافئة "Counter trade" في عقد السبعينيات من القرن الماضي، ليشير إلى نمط متسع من أنماط اتفاقيات التبادل التجاري بين الدول[٣٢٩]. وتُعرف الصفقة المتكافئة بأنها: "عقد يوقع بين طرفين، قد يكونان حكومتين أو أحدهما حكومة والآخر مشروع خاص، أو بين طرفين كليهما من القطاع الخاص، ويقوم الطرفان بمقتضاه بتبادل سلع (أو خدمات) يتم إدراجها في قائمتين متفق عليهما، إحداهما للصادرات والأخرى للواردات، على أن تكون هاتان القائمتان متساويتين في القيمة، ويسرى هذا الاتفاق لمدة زمنية محددة يتفق الطرفان بشأنها (في الغالب سنة واحدة) في إطار ترتيبات يُتفق عليها". ولا ينتج عن تنفيذ هذه الصفقات تحويل أية عملات حرة بين طرفي التعاقد، إذ تتم تسوية الرصيد الناشئ عن هذا الاتفاق في نهاية المدة المقررة بسلع أو خدمات [٣٣٠].

وعلى ذلك، خرجت الصفقات المتكافئة من النمط الحكومي للاتفاقيات، إلى حيز أوسع، إذ يمكن للمشروعات، بل وللأفراد كذلك عقدها. لذلك، لجأت العديد من المؤسسات المتخصصة لاستخدام هذه الوسيلة في إنعاش حركة التبادل التجاري مع الدول النامية والتي تعاني من نقص العملات الأجنبية، ومن ركود حركة منتجاتها، وكذلك وجدت الدول النامية في أسلوب الصفقات المتكافئة العلاج لهذه المشكلات المتراكمة، والخروج من اختناقات الصرف الأجنبي إلى آفاق التبادل السريع والنشط[٣٣١].

(٣٢٨) نعيمة زيرمي: المرجع السابق، ص ٣٦.

(٣٢٩) محسن أحمد الخضيري: أنواع الصفقات المتكافئة، مجلة المدير العربي، ع ١٠٣، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٢٩.

(٣٣٠) محمود حسن حسني: تقييم دور الصفقات المتكافئة في تجارة مصر الخارجية، مرجع سابق، ص ١٢٦.

(٣٣١) محسن أحمد الخضيري: أنواع الصفقات المتكافئة، مرجع سابق، ص ٢٩.

(ISSN: 2537- 0758)

تعتبر منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي أن الصفقات المتكافئة هي "تجارة حرة"، بينما تعتبرها منظمات أخرى كمنظمة البلدان المصدرة للنفط، بمثابة تجاوز لاتفاقيات التكتلات الاحتكارية أو انتهاك للاتفاقات الدولية. فهناك دول مثل أمريكا وقطر لديها سياسات رسمية للصفقات المتكافئة، في حين دول أخرى كالسعودية والكويت ليس لديها سياسات معلنة بشأنها، وتحدث معاملة الصفقات المتكافئة بوجود طرفين أساسيين هما، المسوق وعادة ما يكون شركة مصنعة للتكنولوجيا، وعميلاً يكون غالباً دولة نامية، ويكون الوسيط بينهما لتخليص المعاملات من خلال إيجاد مشترين للمنتجات مقابل عمولة [٣٣٢]. وقد أسهمت الصفقات المتكافئة في تحقيق اقتحامات ابتكارية لسيل متدفق من تقنيات التمويل الجديدة، والتي أوجدت نمطاً متكاملاً من منظومات التمويل[٣٣٣].

ثانياً: أنواع الصفقات المتكافئة:

تتعدد صور الصفقات المتكافئة، ونذكر أبرزها على النحو التالي[٣٣٤]:

١. **المقايضة** Barter: يتم تبادل السلع مباشرة دون اللجوء للتعامل النقدي، وتتطلب عقداً واحداً وفي فترة زمنية قصيرة [٣٣٥].
٢. **عروض التعويض** Compensation Deals: يتم السداد فيها بكل من البضائع والنقدية، فمثلاً يمكن لشركة بيع معداتها إلى البرازيل، وتحصل على نصف القيمة نقدية، والنصف الآخر كبضائع.
٣. **الشراء المقابل** Counter Purchase: بموجبه يوافق الطرفان على السعر المحدد للبضائع، على أن يستوفي الطرف الأول (البائع) حقوقه بمنتجات غير مرتبطة ببنود السلع التي قدمها، ويشتري الطرف الثاني سلع من الطرف الأول أو إنتاج نسبة معينة من السلع وتجميعها في بلد المشتري (بنفس مبلغ العقد الأول أو نسبة محددة منه) [٣٣٦].

(332) Guido, Nassimbeni; Marco, Sartor; Guido, Orzes, (2014) countertrade: compensatory requests to sell abroad, journal Business Advanced, p6.

(٣٣٣) محسن أحمد الخضيري، التمويل بدون نقود، مجموعة النيل العربية، مصر، ٢٠٠٠، ص ١٣٦.

(٣٣٤) نعيمة زيرمي: واقع التجارة المتكافئة في بعض الدول النامية، مرجع سابق، ص ٣٩-٤٠.

(335) Thomas B. McVey, "Overview of the Commercial Practice of Countertrade in Barter in the World Economy", Law & Pol'y Int'l Bus. 16 (1984): 1,pp. 16-17.

(336) Christine Raemy-Dirks, "Linked Purchases in the International Trade in Trade Financing", 2nd Edition by Charles J. Gmur, Euromoney Publications PLC,1986, p. 171.

٤. **اتفاق التعهد بإعادة شراء المنتج** Bay-back agreement: يوافق البائع على توفير التكنولوجيا أو المعدات اللازمة لبناء منشأة، ويتم السداد في صورة السلع التي تنتجها المنشأة.

٥. **ترتيبات المقاصة(الأوفست)** Offset: يستخدم في حالة المشروعات الاستثمارية التابعة لطرف أجنبي، وفي توريدات الصناعات التكنولوجية المتقدمة والأسلحة والمعدات الحربية، وفي المقابل يحصل المورد على نسبة من الصفقة في صورة بضائع من الدولة المستوردة [٣٣٧].

٦. **العمليات الثلاثية أو التبادل السلعي المتعدد الأطراف** Switch Deal: تتم بين ثلاثة أطراف، تقوم الدولة(أ) بتحويل المدفوعات المستحقة عليها تجاه(ب) لحصولها منها على بضائع إلى(ج)التي يستحق لها طرفها مبالغ مقابل بضائع سبق توريدها إليه.

٧. **الصفقات الدائرية** Revolving Deal: غالبا ما تستخدم بين شركة متعددة الجنسية وبين أحد مصانعها، فتزود الأولى الفرع بالمعدات وقطع الغيار مقابل الحصول على جزء من إنتاجه بشكل مستمر (دائري).

٨. **التعاون الصناعي والإنتاج المشترك**: industrial cooperation and joint production: يتم تبادل المنتجات بين طرفي العملية في إطار نشاط إنتاجي مشترك[٣٣٨].

٩. **اتفاقيات المشاركة** joint-ventures: تنشأ عندما ترغب إحدى الشركات متعددة الجنسية في اختراق سوق أجنبي يتمتع بحماية جمركية عالية، فتعقد الشركة اتفاقيات للإنتاج المشترك أو تقديم الخبرة.

---

(٣٣٧) كيونج موهو: التجارة المتقابلة: تجارة دون نقود، مجلة التمويل والتنمية، المجلد ٢٠، العدد ٤، ديسمبر ١٩٨٣، ص ١٥.

(338) Christine Raemy-Dirks, "Linked Purchases in the International Trade in Trade Financing", 2nd Edition by Charles J. Gmur, Euromoney Publications PLC, op. cit, p. 171-172.

(ISSN: 2537- 0758)

الفرع الثاني
تطبيق الصفقات المتكافئة في النظام الاقتصادي المصري

أولا: تقييم إيجابيات وسلبيات الصفقات المتكافئة:

أ-إيجابيات الصفقات المتكافئة (٣٣٩):

١. تمنح الصفقات المتكافئة العديد من المزايا لكافة أطراف الصفقة، وتعمل على تخفيض عجز ميزان المدفوعات، في ضوء الحاجة للاستيراد وخاصةً السلع الاستراتيجية، وتقوى المركز التصديري للصناعات التي تضطلع الدولة بتنميتها، كذلك فإنها تساهم في تنمية المشروعات والقطاعات الخاصة من خلال فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر فيها (٣٤٠).

٢. تساهم في التغلب على مشكلة عدم توافر العملة الصعبة، وبالتالي توفير هذه العملات لاستيراد السلع الاستراتيجية، في ضوء الحصول على احتياجاتها من السلع ذات الدرجة الأدنى على سلم التفضيلات عن طريق هذه الصفقات المتقابلة.

٣. خلق أسواق تصديرية جديدة، ولا سيما بالنسبة للصادرات غير التقليدية، كذلك تساعد على تصدير فوائض الإنتاج، وبالتالي إحداث انتعاش اقتصادي.

٤. مساعدة الدول المتقدمة على تأمين احتياجاتها من المواد الخام، ومن مصادر الطاقة. كما تساعد هذه الدول في فتح أسواق جديدة، من خلال اتفاقات التعاون الصناعي والمشروعات المشتركة التي تمكنها من التغلب على الكثير من القيود وتخطى العديد من العوائق.

٥. قد تلجأ إليها بعض الدول الآخذة في النمو لمواجهة الآثار الناجمة عن تراجع الأداء الاقتصادي العالمي، والمتمثلة أبرزها في الركود الاقتصادي، وأزمة

---

(٣٣٩) – يحيى سعيد علي عيد: أشكال التجارة التعويضية ومستقبلها، بحث مقدم إلى مركز البحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ١٩٩٠، ص ٢-٤.

- Mahmoud I. Abul Eyoun, "Countertrade Agreements and the Future of the Multilateral Trading System," L'Egypte Contemporaine, no. 417-418, June-October 1989, pp. 69-74.
- Nigel Grewal, International Trade: New Patterns of Trade Production and Investment, Routledge, London and New York, 1st edition, 1989, pp. 270-273.

(٣٤٠) محسن أحمد الخضيري: أنواع الصفقات المتكافئة، مرجع سابق، ص ٣٠.

المديونية، وازدياد الاعتماد على التدابير الحمائية في الدول الصناعية في مواجهة وارداتها من العالم الخارجي.

٦. مساعدة الدول النامية في تطوير المشروعات الكبرى التي تحتاج إلى واردات رأسمالية كبيرة، ولا يتوافر الائتمان اللازم لتمويلها، وذلك عن طريق اتفاقات التعاون الصناعي والاستيراد بالشراء، أو عن طريق نظام صفقات الأوفست. ويؤدى ذلك إلى الإسراع بنمو الدول الأقل تقدماً وتطوير صناعاتها، والارتفاع بمستوى جودة الإنتاج إلى المستويات التي تقترب من معايير الجودة العالمية. وبذلك يمكن اعتبار الصفقات المتكافئة وسيلة لتشجيع التنمية الصناعية.

ب-سلبيات الصفقات المتكافئة (٣٤١):

١. سبق أن نُسب لبعض الدول المتقدمة استغلال أسلوب الصفقات المتكافئة في التخلص من الصناعات الملوثة للبيئة وإعادة توطينها بالدول النامية.
٢. تقييد مجال الاختيار، إذ يتم ربط صفقات التصدير بصفقات الاستيراد، مما قد يضيع على الدولة فرص الاختيار على أساس الجودة أو السعر أو غيرها.
٣. قد تمثل صفقات الاستيراد بالتعهد بالشراء "Buy-Back Deals" نوعا من التنافسية لمنتجات الدولة الأصل سواء في سوقها المحلية أو بالأسواق الخارجية. أو تكون هذه المنتجات ذات درجة منخفضة لمعايير الجودة، بحيث يصعب إعادة استخدام هذه المكونات في منتجات الدولة الأصل.
٤. قد تكون السلع المقدمة عن طريق الصفقات المتكافئة في غضون فترة زمنية طويلة، عرضة لتقلبات الأسعار. فيتم استخدام عمليات التغطية "Hedging" في الأسواق المستقبلة "Forward Markets" للتغلب على المخاطر السعرية. وهنا تثور مشكلة ضرورة وضع التغطية في وقت يناسب توقعات المتعاملين بالصفقات المتكافئة أو إذا كان حجم الإمداد من السوق التي تتم تغطيتها غير كَافٍ (٣٤٢).

---

(٣٤١) – بروس فيتزجيرالد: إعادة النظر في التجارة المتقابلة، مرجع سابق، ص ٤٧-٤٨.

- Christine Raemy-Dirks, "Linked Purchases in the International Trade in Trade Financing", 2nd Edition by Charles J. Gmur, Euromoney Publications PLC, 1986, op. cit, p. 179.
- Nigel Grewal, International Trade: New Patterns of Trade Production and Investment, Routledge, London and New York, 1st edition, 1989, op. cit, p. 296.

(342) Christine Raemy-Dirks, "Linked Purchases in the International Trade in Trade Financing", 2nd Edition by Charles J. Gmur, Euromoney Publications PLC, op. cit, p. 179.

(ISSN: 2537- 0758)

٥. قد تقوم بعض الدول الآخذة في النمو بعرض قوائم موسعة للسلع والخدمات، وعند طلب الطرف الثاني لبعض هذه السلع، فإنها قد لا تتوافر لوجود اختناقات عرض. ويمكن التغلب على هذه المشكلة بفرض غرامات مالية.
٦. قد يترتب على الصفقات المتكافئة ظهور السماسرة في عمليات الوفاء بالتزامات الموردين، مما قد يرفع من تكلفة الصفقة، ويتحمل المستهلك في النهاية أعباء اتساع دائرة الوسطاء(٣٤٣).
٧. قد تؤدى الصفقات المتكافئة إلى حدوث عمليات إغراق "Dumping" للسلع، مما قد يُحدث اضطرابات في السوق، مع صعوبة إثبات الإغراق(٣٤٤).

يرى الباحث ضرورة تركيز الدولة المصرية خلال المرحلة المقبلة على أهمية الاستفادة من الصفقات المتكافئة، بهدف تقليل الضغوط على النقد الأجنبي المحدود، مع الاستفادة من كافة مزايا هذه الصفقات التي تساعد على رفع القدرة التصديرية للبلاد، وتحسين موقف ميزان المدفوعات، ورفع قيمة العملة المحلية، ومن ثم تحسين الأداء الاقتصادي للدولة.

ثانياً: تطبيق سياسة الصفقات المتكافئة في الاقتصاد المصري:

أ-الصفقات المتكافئة في الاقتصاد المصري:

في عام ١٩٤٨عقدت مصر أول صفقة متكافئة مع الاتحاد السوفيتي للتبادل السلعي بدون توسيط الدولار، وتضمنت مبادلة القمح الروسي بالقطن المصري. ومنذ أوائل الثمانينيات توسعت مصر في سياسة الصفقات المتكافئة، بدافع سعيها لمجابهة مشكلة نقص العملة الصعبة، للوفاء بالاحتياجات الاستيرادية للسوق المحلي من جهة، وتشجيع الصادرات المصرية وخلق أسواق جديدة لها من جهة أخرى (٣٤٥). وقد عاودت مصر انتهاج هذه السياسة الاقتصادية، على أثر مطالبة صندوق النقد الدولي لمصر بإلغاء الاتفاقات الثنائية للتجارة والدفع وبموجب خطاب النوايا الموقع في ١٩٧٧/٣/٤، بهدف تعزيز الانفتاح الاقتصادي وزيادة الحرية في التجارة والاستثمار، وبالفعل تم إنهاء العمل باتفاقات التجارة والدفع تباعا (٣٤٦).

---

(٣٤٣) بروس فيتزجيرالد: إعادة النظر في التجارة المتقابلة، مرجع سابق، ص ٤٧-٤٨.

(344) Nigel Grewal, International Trade: New Patterns of Trade Production and Investment, Routledge, London and New York, 1st edition, 1989, op. cit, p. 296.

(٣٤٥) محمد فؤاد الصراف: خطة النقد الأجنبي وتخطيط التجارة الخارجية، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٥، ص٨٢.

(٣٤٦) محمود حسن حسني: تقييم دور الصفقات المتكافئة في تجارة مصر الخارجية، مرجع سابق، ص ١٣٣.

وفي ١٩٨١ بدأت مصر في انتهاج سياسة الصفقات السلعية المتكافئة "Back-to-back Deals"، والتي تقتصر على العمليات التجارية دون المشروعات المشتركة عن طريق صفقات التعاون، إذ استهدفت مصر آنذاك من التوسع في سياسة الصفقات المتكافئة، إلى تحقيق الأهداف التالية (٣٤٧):

١. السعي لإيجاد علاقة متوازنة مع الشركاء التجاريين، ترتب بها أثراً إيجابياً على حساب المعاملات الجارية في ميزان مدفوعات مصر.
٢. تدبير احتياجات خطة التنمية الاقتصادية، والسلع الأساسية من العملات الحرة، دون تحميل الدولة أعباء إضافية من العملات الحرة المحدودة.
٣. تنويع هيكل الصادرات المصرية، من خلال تعزيز الصادرات غير التقليدية التي قد تواجه منافسة قوية وقيوداً كمية، إذا تم تصديرها خارج هذه الصفقات.
٤. تمكين القطاع الخاص المصري من الاستفادة في مجال التصدير لأسواق الدول الأطراف في الصفقات المتكافئة، وهي الميزة التي لم تكن متحققة في ظل الاتفاقات الثنائية للتجارة والدفع.
٥. إتاحة مزايا اقتصاد الأسواق الحرة، نظراً لتلقي المصدرين المصريين دفعاتهم بالعملات الحرة، حال عدم التزام الطرف الآخر بتوريد السلع المقابلة لصادراتنا إليه، وهو ما كان مفتقدا في ظل الاتفاقات الثنائية للتجارة والدفع (٣٤٨).
٦. يتمتع نظام الصفقات المتكافئة بشرعية دولية كاملة؛ إذ إن كلا من صندوق النقد الدولي، والاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)، لا تعارض هذا النظام، إذ إن هذه المنظمات تعترض فقط على الممارسات التمييزية.

كما مَثَّلَ بروتوكول التبادل التجاري بين مصر والسودان المبرم عام ١٩٩٣ إحدى أهم الصفقات المتكافئة بين الدولتين. وخلال ٢٠٠٥ تم تطبيق آلية جديدة للتجارة مع دول حوض النيل بأسلوب الصفقات المتكافئة، وتم البدء بإثيوبيا، حيث استوردت مصر لحوماً حمراء من إثيوبيا، وصدرت عدة منتجات للسوق الإثيوبية، إضافة إلى أن الصفقات المتكافئة تنفذها شركات من القطاع الخاص، بعد أن

(٣٤٧) محمود حسن حسنى: تطور سياسات التجارة الخارجية في مصر، الطبعة الأولى، مركز سدرا، القاهرة ١٩٨٩، ص ١٣٩-١٤٠.

(٣٤٨) سيد جابر المرسى: تقييم دور الصفقات المتكافئة في تجارة مصر الخارجية، النشرة الاقتصادية، شركة النصر للتصدير والاستيراد، العدد ٤٨، أكتوبر ١٩٨٧، ص٣٢.

(ISSN: 2537- 0758)

توقفت الحكومة عن توقيع مثل هذه الصفقات. وفي ٢٠١٢ تم الاتفاق المبدئي لعقد صفقات متكافئة بين مصر وإيران، نظراً لصعوبة تحويل الأموال بسبب العقوبات الاقتصادية على إيران، واعتمد التبادل على استيراد إيران للفوسفات المصري والموالح، مقابل تصدير المشتقات البترولية الإيرانية لمصر [٣٤٩].

يوضح الجدول التالي، مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالمقايضة لمصر، خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٩):

جدول رقم (٢٤)

مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالمقايضة لمصر، خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٩)

السنة	معدل التبادل التجاري بالمقايضة
١٩٩٠	١٠١.٢١٩٥١٢٢
٢٠٠٠	١٠٠
٢٠١١	١٤٨.٨١٨٦٦٢٢
٢٠١٢	١٥٢.٧٧٢٧٠٢
٢٠١٣	١٥١.٣٦٢٦٥٥٨
٢٠١٤	١٤٩.٦٦٩٩٤٤٩
٢٠١٥	١٤٤.٨٩٢٧٨٦٩
٢٠١٦	١٤٧.٦٨٩٠٩٧٢
٢٠١٧	١٤٩.٠٦٨٥٠٢٢
٢٠١٨	١٥٣.٣٢٠٨٥٤٣
٢٠١٩	١٥٠.٥١٤٢١٥٥

المصدر: نعيمة زيرمي: واقع التجارة المتكافئة في بعض الدول النامية، مجلة الاقتصاد والبيئة، مج ٤، ع ٢، ٢٠٢١، ص ٥٧؛ بيانات البنك الدولي،https://data.albankaldawli.org

توصل الباحث إلى أن مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالمقايضة لمصر لم يتغير كثيرًا خلال الفترة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠، حيث بلغ معدل التبادل ١٠١.٢ عام ١٩٩٠ و١٠٠ عام ٢٠٠٠. وبالنسبة للفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١١، ارتفع المؤشر بشكل ملحوظ، من ١٠٠ في عام ٢٠٠٠ إلى ١٤٨.٨ عام ٢٠١١. إلا أنه عقب ذلك، بدأ المؤشر يتراجع ببطء في الفترة ما بين الأعوام

(٣٤٩) نعيمة زيرمي: واقع التجارة المتكافئة في بعض الدول النامية، المرجع السابق، ص ٤٦.

٢٠١٢ و٢٠١٤، حيث بلغ ١٤٩.٧ في ٢٠١٤. وخلال في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٩، تذبذب المؤشر ليصل إلى ١٥٠.٥ في عام ٢٠١٩، عقب الارتفاع الذي شهده عام ٢٠١٨ والذي كان محققاً ١٥٣.٣.

يعزي الباحث هذه التغييرات للعوامل الاقتصادية، مثل تغير الطلب على المنتجات المصرية بالأسواق العالمية، وكذا التغيرات المتلاحقة بسياسات التجارة الدولية، مع التغير في قيمة العملة المحلية، خاصة في السنوات الأخيرة، في ظل التطورات السلبية للنمو الاقتصادي العالمي وتراجع قيمة الجنيه بصورة حادة.

ب-الأسس العامة لإبرام الصفقات المتكافئة في مصر:

سبق وأن أصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية القرار ٢٩٧ لسنة ١٩٨٦ بتشكيل اللجنة العامة للصفقات المتكافئة، لتضطلع اللجنة بدراسة الصفقات المتكافئة التي تعرض عليها لإبداء الرأي فيها، ورفع التوصيات لوزير الاقتصاد. كما تختص اللجنة باقتراح القواعد والمعايير المنظمة للصفقات، وإعداد الخطة السنوية لها، مع التنسيق بين الأجهزة المعنية بالتنفيذ (٣٥٠).

في نهاية هذا المطلب، يرى الباحث أن عودة مصر لتطبيق نظام الصفقات المتكافئة – وخاصة في مجال التبادل التجاري مع دول البريكس – من شأنه تنشيط الاقتصاد وتوفير المليارات من الدولارات للدولة، مع تنويع الصادرات والواردات، وكذا تنويع العملات الأجنبية، ومن ثم حماية الاقتصاد المصري من مخاطر تقلبات سعر الصرف وتبعاتها الاقتصادية، فضلاً عن تعزيز التعاون الاقتصادي بين مصر ودول البريكس، وبالتالي تعزيز الاستثمارات المباشرة وتدفق رؤوس الأموال بين الطرفين، مما يعزز النمو الاقتصادي لمصر، ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يرى الباحث إمكانية تشكيل لجنة متخصصة، على غرار اللجنة العامة للصفقات المتكافئة السابق تشكيلها بالقرار رقم ٢٩٧ لعام ١٩٨٦، لتتخصص في دراسة مشروعات الصفقات المتكافئة، وتنسيق العمل بين الأجهزة المعنية بالتنفيذ. كما يمكن للجنة تطوير الصفقات المتكافئة، وتقديم الإرشادات اللازمة للشركات والمؤسسات المصرية المعنية بتنفيذ هذه الصفقات.

(٣٥٠) مصطفى كرم: اتفاقات الصفقات المتكافئة، النشرة الاقتصادية، شركة النصر للتصدير والاستيراد، العدد ٤٨، أكتوبر ١٩٨٧، ص ١٤.

(ISSN: 2537- 0758)

الخاتمة

من خلال ما تم عرضه من قضايا وموضوعات مرتبطة بالأداء الاقتصادي لدول البريكس، والآثار الاقتصادية لانضمام مصر للبريكس، يتضح أن دول المجموعة تتميز بحجم اقتصادي كبير ونمو سريع، وإن كان الأداء الاقتصادي متفاوتاً لكل من دول البريكس، إذ تُحقق بعضها نمواً اقتصاديًا قوياً. في حين تعاني دولاً أخرى من تحديات اقتصادية، في ظل التوترات الجيوسياسية والحرب الروسية الأوكرانية، خاصةً مع تراجع النمو الاقتصادي العالمي وتعرضه لصدمات سلبية متعددة، من مشكلات العرض والطلب التي امتدت إلى أسواق العمل، وكذلك رفع البنوك المركزية لأسعار الفائدة لكبح معدلات التضخم، فضلاً عن تداعيات جائحة كورونا، التي طالت مختلف قطاعات الاقتصاد العالمي.

استهدفت مصر من الانضمام للمجموعة، تحقيق الاستفادة من فرص التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري، ولا سيما عقب انضمامها رسمياً لعضوية بنك التنمية الجديد، التابع للبريكس. كما أن الموافقة على قبول انضمام مصر ضمن ست دول كأعضاء جدد كاملي العضوية بالمجموعة، اعتباراً من الأول من يناير ٢٠٢٤، سوف يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وزيادة الاستثمارات الأجنبية، ودعم الاقتصاد المصري.

وأخيراً فإنه بالرغم من التحديات الاقتصادية وارتفاع نسب التضخم، إلا أن الدولة المصرية تبذل المزيد من الجهود لتحسين الأوضاع الاقتصادية، وتحقيق أقصى استفادة من الانضمام للبريكس، سعياً منها لتوفير المناخ الملائم للنمو والتوسع في الاقتصاد المصري، وتظل القدرة على التكيف مع التحديات وتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومستقر مستقبلاً، مرهونة باتباع استراتيجيات صحيحة ومتوازنة على المدى الطويل.

النتائج

- تبرز مجموعة دول البريكس باعتبارها تكتلاً قوياً، في ظل التطورات العالمية المتسارعة، التي أصبحت تحمل تداعيات مؤثرة على النظام المالي العالمي.
- تزايد النفوذ الاقتصادي لدول البريكس، التي طورت طابعها المؤسسي، من خلال مستوى عَالٍ من التفاعل السياسي (القمم السنوية)، وإنشاء مؤسسات اقتصادية كبنك التنمية الجديد (NDB) وترتيب الاحتياطي الطارئ (CRA).
- يتفاوت الأداء الاقتصادي لدول البريكس، إذ تحقق بعض دول المجموعة نمواً اقتصاديًا قويًا. في حين تعاني دول أخرى من تحديات اقتصادية، في ظل التوترات الجيوسياسية، وتراجع النمو الاقتصادي العالمي.
- يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً مهماً في أداء اقتصادات دول البريكس، وتختلف محدداته من دولة إلى أخرى، فتضع كل دولة سياسات ملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- يعد انضمام مصر للبريكس، فرصة واعدة لتعزيز الثقة فى الاقتصاد المصري، وتخفيف الضغط على الدولار، وجذب الاستثمارات الدولية، مما يؤثر بالإيجاب على معدلات النمو والتنمية الاقتصادية بصفة عامة.
- يمثل تطور العلاقات الاقتصادية بين مصر ومجموعة البريكس، محوراً هاماً في استراتيجية التجارة والاستثمار الخارجي لمصر.
- تتمثل أهمية الصفقات المتكافئة، في تقليل الضغوط على النقد الأجنبي المحدود، مع الاستفادة من كافة مزايا هذه الصفقات التي تساعد على رفع القدرة التصديرية للبلاد، وتحسين موقف ميزان المدفوعات، ورفع قيمة العملة المحلية، ومن ثم تحسين الأداء الاقتصادي للدولة.

(ISSN: 2537- 0758)

التوصيات

لتفعيل الأداء الاقتصادي بين دول البريكس، وتحقيق الاستفادة المرجوة للاقتصاد المصري من فرص التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري، فقد توصلت الدراسة إلى بعض التوصيات، نوجزها فيما يلي:

- تعزيز تمويل التجارة والاستثمار داخل المجموعة، من خلال إنشاء آليات تمويل مشتركة، مع تشجيع حركة رأس المال والاستثمارات المشتركة.
- تنفيذ مشروعات بنية تحتية مشتركة في قطاعات الطاقة والنقل والاتصالات.
- إزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة والاستثمار بين دول المجموعة.
- إبرام اتفاقيات تجارية تفضيلية بين مصر ودول البريكس، لتعزيز التبادل التجاري، واتفاقيات للتعاون الفني ونقل التكنولوجيا بين القطاعات الحيوية.
- تشجيع الشركات المصرية على زيادة صادراتها نحو أسواق دول البريكس، والاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة بين الدول.
- تنويع مصادر الطاقة في مصر، والاستفادة من الخبرات التقنية لدول البريكس في هذا المجال.
- تطوير البنية التحتية والخدمية، واتخاذ مصر للمزيد من الإجراءات المرنة لتحسين مناخ الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية من دول البريكس، وتوفير حوافز ضريبية لها، مع تبسيط إجراءات تأسيس الشركات في مصر.
- تفعيل التعاون بين الجامعات والمراكز البحثية المصرية مع نظيراتها بدول البريكس، لنقل المعرفة والتقنية.

- إقامة مشروعات مشتركة بين رجال الأعمال المصريين ونظرائهم في دول البريكس، خاصة في مجالات الطاقة والزراعة والسياحة، وتيسير إجراءات إصدار التأشيرات بين الجانبين لتسهيل حركة رجال الأعمال والخبراء.

- إنشاء منصة إلكترونية موحدة لتبادل المعلومات وفرص الاستثمار بين مصر ودول البريكس.

- عقد معارض ومؤتمرات مشتركة بين مصر ودول البريكس للترويج للفرص الاستثمارية.

- تشجيع الاستثمار في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية والتقنية المتطورة، لرفع القدرة التنافسية للاقتصاد المصري.

- اعتماد سياسات نقدية ومالية مرنة في مصر، للتكيف مع المتغيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية.

- التنسيق مع دول البريكس لوضع استراتيجية موحدة لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية.

- تفعيل دور القطاع الخاص في مصر، وإشراكه بفاعلية في عملية التنمية الاقتصادية، والاستفادة من البريكس، من خلال إنشاء مجلس أعمال "مصري– بريكس" لتمثيل القطاع الخاص والتنسيق بينه وبين الحكومات.

- تطبيق نظام الصفقات المتكافئة في مجال التبادل التجاري مع دول البريكس، لتنشيط الاقتصاد، وتخفيف الضغط على الدولار، مع تنويع الصادرات والواردات، ومن ثم حماية الاقتصاد المصري من مخاطر تقلبات سعر الصرف وتبعاتها الاقتصادية.

(ISSN: 2537- 0758)

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

الدوريات العلمية:

١) أحمد رجب: الاقتصاديات الصاعدة تقود قاطرة النمو، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٣.

٢) أحمد كمال محمد مراد: سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله في مصر والدول النامية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مجلد ٩، عدد٤، ٢٠١٨.

٣) بروس فيتزجيرالد: إعادة النظر في التجارة المتقابلة، مجلة التمويل والتنمية، المجلد ٢٤، العدد الثاني، يونيو ١٩٨٧.

٤) خالد المصري، مناف علوش: دور التكتلات الاقتصادية الدولية في تغيير بنية الاقتصاد الدولي "البريكس أنموذجا"، جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مج ٣٨، ع ٣، ٢٠١٦.

٥) دياب أحمد: البريكس تكتل القوى الصاعدة، ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام الدولية، القاهرة، ٢٠١١.

٦) رانيا عبد الله السعيد طلبة: دراسة تحليلية لأثر انضمام مصر إلى تكتل البريكس، مجلة الوادي الجديد للعلوم الزراعية، كلية الزراعة، جامعة الوادي الجديد، عدد أكتوبر، ٢٠٢٢.

٧) سجى فتاح زيدان: دراسة في أبرز الأفكار السياسية لمجموعة البريكي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، ع ٢١، ٢٠١٨.

٨) سعد فارس: تكتل اقتصادي وسياسي وعسكري يعيد تكوين النظام العالمي الجديد – بريكس ورفض الهيمنة الأمريكية، مجلة عربيات ودوليات، جدة، السعودية، ٢٠١٤.

٩) سمير مصطفى أبو محلله: أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي –حالة بعض الدول العربية المقترضة (٢٠٠٠-٢٠١٣)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٤، العدد الثالث، ٢٠١٥.

١٠) سيد جابر المرسى: تقييم دور الصفقات المتكافئة في تجارة مصر الخارجية، النشرة الاقتصادية، شركة النصر للتصدير والاستيراد، العدد ٤٨، أكتوبر ١٩٨٧.

١١) سيماء محسن علاوي: انخفاض أسعار النفط العالمية وأثرها في إعداد الموازنة العامة للدولة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، مجلة الدنانير، العدد السابع عشر، ٢٠١٩.

١٢) شمس نسيب: بريكس والمواجهة الاستراتيجية مع أمريكا، جريدة العربي الجديد، لندن، المملكة المتحدة، ٢٠١٥.
١٣) طلعت رميح: مجموعة بريكس والخيارات الاستراتيجية للدول الإسلامية، مجلة البيان، عدد ٤٣١، يناير– فبراير ٢٠٢٣.
١٤) عبد القادر دندن وآخرون: المثلث الاستراتيجي الروسي– الصيني– الهندي ومستقبل التوازنات العالمية: فرص التغيير وحدود التأثير في الحرب الباردة الثانية تغير الجغرافيا وتعدد الفواعل، تنسيق عبلة مزودي، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠١٩.
١٥) كيونج موهو: التجارة المتقابلة: تجارة دون نقود، مجلة التمويل والتنمية، المجلد ٢٠، العدد ٤، ديسمبر ١٩٨٣.
١٦) لوس إدوارد: مجموعة دول البريكس، المركز العربي للدراسات المستقبلية، بيروت، لبنان، ٢٠١٦.
١٧) ليلى عاشور حاجم، سالي موفق عبد الحميد: "تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة: مجموعة البريكس (BRICS) نموذجا"، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، ع٤٥، يناير ٢٠١٦.
١٨) ماهر إبراهيم القصير: تكتل دول البريكس نشأته واقتصادياته وأهدافه، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٤.
١٩) محسن أحمد الخضيري: أنواع الصفقات المتكافئة، مجلة المدير العربي، ع ١٠٣، القاهرة، ١٩٨٨.
٢٠) محسن أحمد الخضيري، التمويل بدون نقود، مجموعة النيل العربية، مصر، ٢٠٠٠.
٢١) محمد السقا: هل تغير دول البريكس قيادة الاقتصاد العالمي، مجلة الاقتصادية، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، الرياض، السعودية، العدد ٦٧٦٣، أبريل، ٢٠١٢.
٢٢) محمد العسومي: مجموعة البريكس نموذجاً للتغيرات الدولية، مجلة أفاق المستقبل مركز الإمارات للأبحاث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد ١٩، يوليو ٢٠١٣.
٢٣) محمد سعد محمود عبد الرحيم: أثر جودة المؤسسات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر: دراسة قياسية للفترة ١٩٩٦ – ٢٠٢٠، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الرابع، العدد الثاني، الجزء الرابع، يوليو ٢٠٢٣.

(ISSN: 2537- 0758)

٢٤) محمد فايز فرحات: البريكس نظام اقتصادي عالمي جديد، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مقالات، ٣١ يناير ٢٠١٧.
٢٥) محمد فؤاد الصراف: خطة النقد الأجنبي وتخطيط التجارة الخارجية، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٥.
٢٦) محمد يوسف عفيفي وآخرين: النفط الروسي في مواجهة سقوف الأسعار: الأسباب والتداعيات ومحددات المستقبل، مركز تريندز للبحوث والاستشارات، ٢٠٢٢.
٢٧) محمود حسن حسنى: تطور سياسات التجارة الخارجية في مصر، الطبعة الأولى، مركز سدرا، القاهرة ١٩٨٩.
٢٨) محمود حسن حسني: تقييم دور الصفقات المتكافئة في تجارة مصر الخارجية، مجلة مصر المعاصرة، مج ٨٢، ع ٤٢٦، القاهرة، ١٩٩١.
٢٩) مركز الإمارات للأبحاث والدراسات الاستراتيجية: قضايا راهنه – قمة دول البريكس: محاولة للتحول الجيواقتصادي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٦.
٣٠) مصطفى عبد السلام: أزمات مصر الاقتصادية وتداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تقييم حالة، ٢٠٢٣/٣/٢٩.
٣١) مصطفى كرم: اتفاقات الصفقات المتكافئة، النشرة الاقتصادية، شركة النصر للتصدير والاستيراد، العدد ٤٨، أكتوبر ١٩٨٧.
٣٢) ممدوح الولي: العجز التجاري الهندي وراء الاحتفاء بمصر، ٢٠٢٣.
٣٣) نعيمة زيرمي: واقع التجارة المتكافئة في بعض الدول النامية، مجلة الاقتصاد والبيئة، مج ٤، ع ٢، ٢٠٢١.
٣٤) يحيى سعيد علي عيد: أشكال التجارة التعويضية ومستقبلها، بحث مقدم إلى مركز البحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ١٩٩٠.
٣٥) يونس بلفلاح: واقع وأفاق العلاقات العربية بمجموعة البريكس، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠١٤.

الرسائل العلمية:

٣٦) علاء الدين محمد الجعبري: واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٨.

التقارير والمواقع الإلكترونية الرسمية:

٣٧) البنك المركزي المصري: التحليل الشهري للتضخم، معدل التضخم العام والأساسي، ديسمبر ٢٠٢٢، https://www.cbe.org.eg

٣٨) الجريدة الرسمية: العدد ١٣، الصادر في ٣٠ مارس ٢٠٢٣، السنة السادسة والستون.
٣٩) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة الشهرية لبيانات التجارة الخارجية، أعداد مختلفة، https://www.capmas.gov.eg
٤٠) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: تقرير إحصاءات، عدد سكان مصر، يونيو ٢٠٢٣، https://www.capmas.gov.eg
٤١) الهيئة العامة للاستعلامات: مصر وتجمع بريكس، الصفحة الرئيسية، علاقات دولية، مصر والمنظمات الدولية والإقليمية، ٢٠١٩/١١/٢٤، https://www.sis.gov.eg
٤٢) الهيئة العامة للاستعلامات: ٢١.١ % ارتفاعا في قيمة صادرات مصر إلى روسيا خلال عام ٢٠٢٢، الصفحة الرئيسية، المركز الإعلامي، أخبار اقتصادية، ٢٠٢٣/٣/١١، https://www.sis.gov.eg
٤٣) الهيئة العامة للاستعلامات: الإحصاء: ٢٠.٨% ارتفاعاً بقيمة الصادرات المصرية للصين، الصفحة الرئيسية، المركز الإعلامي، أخبار اقتصادية، ٢٠٢٣/٣/١١،https://www.sis.gov.eg
٤٤) الهيئة العامة للاستعلامات: كلمة الرئيس السيسي في جلسة الحوار رفيعة المستوى للتنمية العالمية في قمة "البريكس بلس، الرئيسية، الرئاسة، ٢٤ يونيو ٢٠٢٢، https://www.sis.gov.eg/Story/237316
٤٥) الهيئة العامة للاستعلامات: "مشاركة مصر في فعاليات قمة بريكس ٢٠١٧ تتصدر اهتمامات الإعلام الصيني"، الرئيسية، مركز الإعلامي، ٢ سبتمبر ٢٠١٧، https://www.sis.gov.eg/Story/148007?lang=ar
٤٦) الهيئة العامة للاستعلامات: "مشروع محطة الطاقة النووية في الضبعة"، الصفحة الرئيسية، مشروعات ومبادرات، مشروعات قومية، ٢٠٢٢/١١/٣٠، https://www.sis.gov.eg
٤٧) الهيئة العامة للاستعلامات: المشاركة المصرية في اجتماعات القمة الـ ١٥ لتجمع "البريكس"، الرئيسية، المركز الإعلامي، الفعاليات، اقتصادية، ٢٣ أغسطس ٢٠٢٣، https://www.sis.gov.eg/Story/237316
٤٨) الهيئة العامة للاستعلامات: تقرير "مصر وتجمع البريكس"، ٢٠١٩، https://www.sis.gov.eg
٤٩) الهيئة العامة للاستعلامات: "الإحصاء: ارتفاعاً بقيمة الصادرات المصرية للبرازيل"، الصفحة الرئيسية، المركز الإعلامي، أخبار اقتصادية، ٢٠٢٣، https://www.sis.gov.eg

(ISSN: 2537- 0758)

٥٠) تقرير الغرفة التجارية العربية البرازيلية، فبراير ٢٠٢٣، https://uac-org.org.
٥١) وزارة التجارة والصناعة: "وزير التجارة والصناعة يبحث مع السفير الروسي بالقاهرة سبل تنمية التعاون الاقتصادى بين البلدين"، المركز الإعلامي، فعاليات، ٢٠٢٢/١١/١٦، http://www.mti.gov.eg
٥٢) وكالة الأنباء العربية البرازيلية: تقرير "الغرفة العربية البرازيلية توقع خطة عمل مع الجمارك المصرية"، ٢٠٢٢/١١/٢١، https://anba.com.br/ar

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. A new journey of BRICS cooperation and a new chapter of human progress, 11/7/2022, http://sd.china embassy. gov. cn/ara/xwdt/202207 /t20220711 _10718190. htm.
2. African Development Bank: Outlook 2023 Report on "Mobilizing Private Sector Financing for Climate and Green Growth in Africa", https://www.afdb.org.
3. Agenzia Nova:Russia is pushingforEgypttojoin the BRICS group,June 14 2023,https://www.Agenzianova.com.
4. Aleqt Economic :Economic influence between the BRICS and G7 countries, Reports and analytics, https://www.com, 2023/05/08.
5. Andrew Hammond: BRICS nations make the case for globalization,June 23,2022. https://www.arabnews.com.
6. Ann Logue: Russian Economy Overview,the balance, December 6, 2022, https:// www.thebalancemoney.com.
7. Arabic.cnn: Amaravati in India..Will it become the largest sustainable city? ,https://arabic.cnn.com/2018/10/16.
8. Arcelor Mittal: ArcelorMittal and Nippon Steel win 'Deal of the Year' for acquisition of Essar Steel, 06 July 2020, https://corporate.arcelormittal.com.
9. Argaam : India's trade deficit jumps to a record high with a sharp riseinimports, 2022/07/04,https://www.argaam.com.
10. Asher Levine, Caroline Stauffer: Brazil posts first trade deficit in 14 years,2015, https://www. Reuters. com/us-brazil-economy.
11. Asit Ranjan Mishra :India's GDP growth may average 6.3% between 2021 and 2030: S&P report,Nov 23 2022, https://www.business-standard.com.
12. Asongu, Simplice, Uduak S. Akpan, and Salisu R. Isihak. "Determinants of foreign direct investment in fast-growing economies: evidence from the BRICS and MINT countries." Financial Innovation 4.1 (2018).

13. Attaqa: South Africa commissions a new unit of a coal-fired power plant To increase electrical capacity, https://attaqa.net/2021/04/01.
14. Ayoub Zeraibi, Atif Jahanger: Greenfield investments, economic complexity, and financial inclusion-environmental quality nexus in BRICS Countries, Volume 117, May 2023.
15. Background on the BRICS economic collaboration, with the main Summit outputs since 2011 can be found in Annex 1.
16. BP Energy Company: world mining, https://www.bp.com.
17. Brazilian Central Bank: Law Nr. 14,286, of 29 December 2021, https:// www.bcb.gov.
18. BRICS INDIA 2021 GOVERNMENT ،XIII BRICS Summit- New Delhi Declaration ،the was browsed on: 9/10/2021. P. 1. https:// brics2021. gov.
19. BRICS information center, Sanya Declaration, the site was browsed on: 02/12/2019, https://bit.ly/3muH9NK.
20. BRICS information portal, History of BRICS, the site was browsed on: 27/11/2019.
21. Brics2023:https://brics2023.gov.za/wpcontent/uploads/2023/08/Jhb-II-Declaration-24-August-2023-1.pdf.
22. BRICSUnderstandingonInvestmentFacilitation 2020.https://brics-russia2020.ru.
23. Britannica:Economy of Russia,June14, 2023,https://www. Britannica.com.
24. Bruno De Conti, Antônio Carlos Diegues: Foreign direct investmentsinthe BRICS countries and internationalization of Chinese capital, BRICS Journal of Economics,08 NOV 2022, https://brics-econ.arphahub. com.
25. C. Prinsloo (2022). Tangible Economic Cooperation for South Africa and the BRICS: Taking Stock and Looking Forward. Chapter 9 ،The Political Economy of Intra- BRICS Cooperation. Palgrave Macmillan.
26. Cedric de coning and Others, the Brics and Coexistence, Routledge Global Institutions, 1st Edition. (LONDON: Routledge, 2016).
27. CEIC DATA:“ South Africa: Imports fluctuate due to oil andcommoditypricefluctuations”ceicdata.com,https:// www.ceicdata.com.
28. CGTN: Tianjin,China, strives forhigh-quality development withan innovative pioneeringspirit,https:// arabic.cgtn.com.

(ISSN: 2537- 0758)

29. China Briefing:China’s NegativeListforForeign Investment Access in FTZs (New Edition): English Version Availabl, December 28, 2021, https://www.china-briefing.com.
30. China's Economy in Q1 2023-Manufacturing PMI Index.
31. Chris Devonshire-Ellis: The BRICS Has Overtaken The G7InGlobalGDP,SilkRoadBriefinghttps://www.silkroad briefing. com/news/2023/03/27.
32. Christine Raemy-Dirks, "Linked Purchases in the International Trade in Trade Financing", 2nd Edition by Charles J. Gmur, Euromoney Publications PLC,1986.
33. CIA World Factbook: Explore All Countries,South Africa, https: //www.cia.gov.
34. Constanin Duhamel: Egypt- Russia Trade and Investment Summary,(YTD) 2022, Russia Briefing, September 7, 2022, https://www. russia-briefing.com.
35. Duc Huu Nguyen, Irina P. Khominich: The measurement of green economic quality in the BRICS countries: Should they prioritize financing for environmental protection, economic growth, or social goals?,17 Jul 2023, https://rujec.org.
36. Egyptian Ministry of Foreign Affairs : Egypt, S.Africa committed to advancing bilateral, continental cooperation as they resume joint committee,26 Feb 2022, https:// www.egyptconsulates.org.
37. Enerdata: Russia's oil and gas budget revenues grew by 28% in 2022, 17 January 2023, https://www.enerdata.net.
38. European Bank for Reconstruction and Development: TRANSITION REPORT 2022-23: BUSINESS UNUSUAL, https://www.ebrd.com.
39. European Council :Infographic-Impact of sanctions on the Russian economy, Council of the European Union, May 4, 2023, https://www. consilium.europa.eu.
40. Farzad Ramezani Bonesh: Egypt's Membership Of BRICS: Opportunities and Prospects, Apr 11, 2023, Silk Road Briefing, https://www. Silkroad briefing.com.
41. FourthBRICSSummit-BRICSPartnershipforGlobalStability ,SecurityandProsperity-DelhiDeclaration-NewDelhi, March 29,2012,thesitewasbrowsedon:06/12/2019https://bitly/3izL.
42. General Leonid, BRICS and the mission of reconfiguring theworld,strategicculturefoundation (Russia),15 june 2011.

43. Gita Gopinath: The Great Lockdown: Worst Economic Downturn Since the Great Depression, International Monetary Fund, April 14, 2020, https://www.imf.org.
44. Giulia Interesse: China-Egypt Bilateral Trade and Investment Prospects, China Briefing, September 5, 2022, https://www.china-briefing.com.
45. Guido, Nassimbeni; Marco, Sartor; Guido, Orzes, (2014) countertrade: compensatory requests to sell abroad, journal Business Advanced.
46. Heli Simola: COVID-19 and the Russian economy, University of Turku, June 16, 2021, https://sites.
47. Independentarabia, What is the story of the US dollar occupying the basket of international currencies?July 7, 2020, https:// www. independentarabia.com.
48. International Monetary Fund : RUSSIAN FEDERATION 2015 ARTICLE IV CONSULTATION; AND STAFF REPORT, Impact of Sanctions, IMF Country Report No. 15/211,August 2015, https: //www.imf.org.
49. INTERNATIONAL MONETARY FUND :WORLD ECONOMIOUTLOOK ,April11,2023,https://www.imf.org
50. Irina Yarygina, Lubov Krylova: BRICS investment policy incontemporaryenvironment,BRICS Journal of Economics, 30 Jun 2023, https://brics-econ.arphahub.com.
51. Ishrat Kashafi BRICS Countries, Full Form, Headquarters, Leaders&Purpose,April3rd,2023,https://www.studyiq.com.
52. Issued new Negative List for Foreign Direct Investment,01 Jan 2022, https:// investmentpolicy.unctad.org.
53. Jai Hamid: Egypt officially applies to be a part of the BRICS, June 14, 2023, https://www.cryptopolitan.com.
54. Jeff Shepard:China's Hanergy Buys Global Solar Energy and Extends Domination of Thin-Film PV, July 25, 2013, https://eepower.com.
55. Jim O'Neill (2001). "Building Better Global Economic BRICs". Goldman Sachs: Global Economics Paper No 66, 2001, https:// www.goldmansachs.com.
56. Jim O'Neill. (2003): Dreaming with BRICS: The path to 2050. Retrieved from goldmansachs.
57. José Henrique Vieira Martins : Brazil's Cooperation and Facilitation Investment Agreements (CFIA) and Recent Developments, December 18, 2021,https://www.iisd.org.

(ISSN: 2537- 0758)

58. JuliusMansa:Greenfieldvs.BrownfieldInvestments:What's Difference?November30,2021,https://www.Investopedia.
59. Kevin Yao, Ellen Zhang: China's 2022 economic growth one of the worst on record, post-pandemic policy faces test, January 17, 2023,https://www.reuters.com.
60. L. Krishna Veni, 2020. "Inflow and Outflow of Foreign DirectInvestmentsin BRICSCountries-AnAnalysis",Econo my, AsianOnlineJournal Publishing Group, vol.7(2).
61. Mahmoud I. Abul Eyoun, "Countertrade Agreements and the Future of the Multilateral Trading System," L'Egypte Contemporaine, no. 417-418, June-October 1989.
62. Mahmoud I. Abul Eyoun, "Countertrade, in Barter in the World Economy", edited by Barts Fisher and Kathleen M. Harte, Preager Publishers, 1985.
63. Mark Kobayashi, (2012): Building a Future with BRICS: The Next Decade for Offshoring (London: Springer).
64. Ministry of External Affairs Government of India, 10th BRICS Summit Johannesburg Declaration, the site was browsed on: 30/12/2019. https://www. mea.gov.
65. Ministry of Foreign Affairs, 9th BRICS Summit - BRICS LeadersXiamenDeclaration-Xiamen,China,September4, 2017,thesitewasbrowsedon:26/12/2019.https://bit.ly/3uH.
66. Moore, Candice. "BRICS and Global Health Diplomacy in the Covid-19 Pandemic:Situating BRICS diplomacy within the prevailing global health governance context." Revista Brasileira de Political International 65 (2023).
67. MOSPI: Ministry of Statisticsand Programme Impleme ntation, Government of India, https://www. Mospi.gov.
68. MuhammadEidBalbaa:AssessingtheEconomic Implication ofEgypt'sPotentialMembershipinBRICS:Opportunities,I:10.36713/epra0414|ISII.FValue:0.815(2023):8.153ISSN :2348–814,Volume:10|Issue:6|June2023, https://doin .org.
69. Muhammed Hasan Yılmaz: Global uncertainties and portfolio flow dynamics of the BRICS countrie, 3 Jul 2021, https:// www.ncbi.nlm. nih.gov.
70. Naspers Mergersand Acquisitions Summary, MediaCompany, https://mergr. Com / naspers-acquisitions.
71. National Bureau of Statistics of China (NBS): April 18, 2023, http://www.stats. gov.

72. National Bureau of StatisticsofChina(NBS):China's GDP Growth (Quarterly), April18,2023,http://www.stats.gov.
73. Nigel Grewal, International Trade: New Patterns of Trade Production and Investment, Routledge, London and New York, 1st edition, 1989.
74. Novatek:ProjectYamalLNG,https://wwwnovatekru.translate. goog/en/ business/ yamal.
75. OECD:Development Centre Studies Policy Competition for Foreign Direct Investment A Study of Competition among Governments to Attract FD,2022, https://www. oecd.org.
76. Omar Al-kasasbeh:Global FDI inflows and outflows in emerging economies Post-COVID-19 era, Futur Bus J.2022; 8(1): 53,pmc/articles/PMC9641682/#notes.
77. Otaviano Canuto: Brazil's biggest economic risk, https:// www. brookings. edu , January 30, 2020.
78. Peter Lowe: The rise of the BRICS in the global economy, Teaching Geography, Vol. 41, No. 2, Focus on making progress (Summer 2016).
79. PetroleoBrasileiroSA:Deals,https://www-globaldata-com.translate.goog/company-profile/petroleo-brasileiro-sa/deals.
80. Portos Rio:AUTORIDADE PORTUÁRIA: Port of Rio de Janeiro– Facilities ,https://www.portosrio.gov.
81. Press Information Bureau: FDI limit in Insurance sector increased from 49% to 74% and Foreign Ownership and control allowed with safeguards, Government of India, Ministry of Finance, 01 FEB 2021, https://pib.gov.
82. Protiva Kundu: BRICS:PROSPECTSAND CHALLENGES , Article March 2014.
83. Radulescu, Irina Gabriela, Mirela Panait, and Catalin Voica: "BRICS countries challenge to the world economy new trends." Procedia economics and finance 8(2014), p605.
84. Reuters: Control of the Russian state relinquishes control to Rosneft, May 22, 2020, https:// www. Reuters.com.
85. RT Online: Russia's trade balance is profitable-Russia's trade with the world will exceed half a trillion dollars in 2021, https://.rt.com.
86. S&P Global Egypt PMI™: Downturn in business conditions softens in April as cost inflation drops to one-year low, https://www.pmi.spglobal. Com.
87. Samia Bedas-Strom, Davide Fusseri, Bertrand Gros: Combating chronically low inflation: a challenge for many central banks,

(ISSN: 2537- 0758)

International Monetary Fund research, September 27, 2016, https://www.imf.org.
88. Second BRIC summit - Joint Statement, the site was browsed on: 30/11/2019, P.P. 1-6. https://bit.ly/3BdNHqj.
89. Sky News Arabia: For the first time,"BRICS" breaks the economic figures of the Group of Seven, April 11, 2023, https:// www. Sky news arabia.com.
90. Sputnikarabic: Will 2023 put an end to the hyperinflation crisis? Where is the global economy headed? 28.12.2022, https://sputnikarabic.ae.
91. Staff Reporters:Chinese exports rise 3.6% in coronavirus-plagued 2020; only economy with positive trade growth, GlobalTimes,Economy,Jan14,2021,https://www.Global.
92. Stats Sa:SA economy expands in Q2:2023, Department, Statistics South Africa, Republic of South Africa, https:// www.statssa.gov.
93. Stephan M. Ebner, C. J. Observer: The Chinese Foreign Investment Law – China Justice Observer, 07 Feb 2021, https://www.chinajusticeobserver.com.
94. Suresh p Singh& Memory dub. (2014): BRICS and the world order a beginner guide.Foreign Policy.
95. THE Economic TIMES: Rs 494 crore FDI received in defence sector since revising policy: Govt,Jul 25, 2020, https://economictimes.indiatimes.com.
96. The Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China ، Xi Jinping attends the 12th BRICS Summit and delivers an important speech ،the site was browsed on: 14/5/2023. https:// bit. ly/ 3izFEgm.
97. THE TIMES OF INDIA: Single window system to boost ‘easeofd,Sep27,2021,https://timesofindia. Indiatimes.com.
98. TheUnitedNationsUN ComtradeDatabase,https://comtrade plus. un.org.
99. The United Nations UN Comtrade Database, https://comtradeplus. un. org.
100. The World Bank : The economic impacts of the COVID-19 crisis, World Development Report 2022, https://www. Worldbank.org.
101. The World Bank in Egypt: public view, 2023/05/05, https://www.albankaldawli.org.
102. The World Bank: Egypt's Economic Update - April 14, 2022, https://www.World bank.org.

103. The World Bank: Exports of goods and services (current US$), https://data.World bank.org.
104. The World Bank: GDP growth (annual%), https://data. worldbank.org/.
105. The World Bank: Imports of goods and services (current US$), https://data. World bank.org.
106. The World Bank: India's Growth to Remain Resilient Despite Global Challenges, October 3, 2023, https://www. Worldbank.org.
107. The World Bank: Latin America and the Caribbean Overview, Brazil, Economic, Oct 05, 2023, https://www. worldbank.org.
108. The World Bank: Unemployment, total (%of total labor force) (nationalestimate),https://data.worldbank.org.
109. The World Bank: Inflation, consumer prices (annual%) , https://data. Worldbank.org.
110. Thomas B. McVey, "Overview of the Commercial Practice of Countertrade in Barter in the World Economy", Law & Pol'y Int'l Bus. 16 (1984).
111. Thulani Mpofu: BRICS leaders to discuss proposal to introduce common currency at August summit, host South Africa says, May 12, 2023, https://intellinews.com.
112. TV BRICS: BRICS Countries,2023,https://tvbrics.com.
113. TV BRICS: What is BRICS and what are the goals of this alliance, 2023, https://tvbrics.com.
114. U.S DEPARTMENT of STATE : 2020 Investment Climate Statements : India ,2020, https://www.state.gov.
115. U.S DEPARTMENT of STATE : 2021 Investment Climate Statements: Brazil,2021,https://www.state.gov.
116. U.S DEPARTMENT of STATE : 2021 Investment Climate Statements: Russia, 2021, https://www.state.gov.
117. U.S DEPARTMENT of STATE : 2023 Investment Climate Statements: South Africa, 2023, https://www.state.gov.
118. UNCTAD Database, Foreign Direct Investment/ Multinational Enterprises, https://unctad.org/ fdisatistics.
119. UNCTAD Investment Policy Hub, International Investment Agreements Navigator. https://investmentpolicy.unctad.org.
120. UNCTAD World Investment Report 2022: International tax reforms and sustainable investment. United Nations: New York and Geneva. https://unctad.org.
121. UNCTAD: BRICS Investment Report,https://unctad.org.
122. UNCTAD: Definitions and Sources, https://unctad.org.

(ISSN: 2537- 0758)

123. Unctad: Measures on National Security Review of Foreign Investment, Investment Policy Monitor,China, 19 Dec 2021, https://investmentpolicy.unctad.org.
124. Unctad: National security -Related screening mechanisms for foreign investment and analysis of recent policy developments,India,Dec2020,https:// investmentpolicy.unctad.org.
125. UNCTAD: Releasing Special Administrative Measures for the Access of Foreign Investment in Hainan Free TradePort (2020 Edition),01Feb2021,https://investment policy.unctad.org.
126. UNCTAD: The Single Window Implementation Guide in Africa, 2018,https:// unctad.org.
127. UNCTAD:Model Text for the Indian Bilateral Investment Treaty https:// investment policy.unctad.org.
128. UNCTAD:South Africa Protection of Investment Act (2015), https://investment policy.unctad.org.
129. UNICTADcross-borderM&Adatabase, www.unctad. org.
130. United Nations Conference on Trade and Development: World Investment Report 2021,https://unctad.org.
131. United Nations: Policy Brief Applicable to the African Continental Free Trade Area (AfCFTA), 21/1/2022, https://www.un.org.
132. Victoria Panova, Evolution of BRICS in the System of International Relations, (Moscow: International Affairs, 2020).
133. WORLD TRADE ORGANIZATION: World Trade Statistical Review, 2016, P38, https://www.wto.org.
134. Xinhua ،XIII BRICS Summit- New Delhi Declaration ،the was browsed on: 9/10/2021. http:// www. news. cn/ english.
135. XV BRICS Summit Johannesburg II, Declaration :https:// brics2023. gov.
136. Yang Xun, Bai Yang: BRICS cooperation leads the way to new era of global development. Qiushi Journal. June 2022. http://en.qstheory.cn.
137. Yen Nee Lee: China's economy could double in size by 2035 — and surpass the U. S. along the way,https://www.cnbc.com.
138. Zhang, J., & Bawa, J. (2019). The BRICS and the emerging economies. In The Oxford Handbook of the BRICS, Oxford University Press.